حواشي على حواشي المختصر للتفتازاني

يلسين زين الدين العلمي الحمصي

حاشية على شرح التلخيص المختصر للسعد التفتازاني،
تأليف العليمي، ياسين بن زين الدين ـ ١٠٦١هـ. بخط
محمد بن عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن
عثمان المانجلاتى ١١٠٤هـ.

 ٩٧ ق ٢٤ س ٢١×١٥سم

نسخة جيده، خطها أندلسى .

الاعلام ٩ : ١٥٥، معجم المؤلفين ١٣: ١٧٧

ا ـ البلاغة العربية أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ
جـ ـ تاريخ النسخ د ـ حاشية العليمي على
شرح التلخيص المختصر للسعد التفتازاني

15

٣

بسم الله الرحمن الرحيم   صلى الله على سيدنا ومولانا محمد

الحمد لله الذي الهمنا معاني البيان البديع • جاعل السماوات والارض لاهل الحمد البديع • و
والصلاة والسلام على سيدنا محمد ابلغ على السماحة • ودر بحر الفصاحة • زهر روض البلا
غة • وشمس افق البراعة • مصباح الظلام • ومفتاح دار السلام • وعلى اله وصحبه
الكرام • ما تعاقبت الملوان • واحيى الارض سحاب الرضوان • وبعد فيقول العبد الفقير الى
رب العليم يحيى بن زين الدين العلمي الحمصي بلغه الله بفضله اماله • وختم بالحسنى اعماله
هذه حواش رشيقة • وتحريرات انيقة • على حواشي الشرح المسمى بالمختصر للعلامة
الثاني سعد الدين التفتازاني لخدمة المحقق الالمعي • والحبيب اللوذعي • المولى احمد بن
يحيى بن سعد الدين رحمهم الله تعالى جمعت فيها ما كتبه خاتمة المحققين وبركة المتاخرين
مولانا احمد بن قاسم العبادي بهامش نسخته وما فتح الله به من وابل احسانه وموبل فضله
وامتنانه نفع الله بها الاخوان والاصحاب • ونفعني بها في دار الجزاء بجزيل الثواب • انه
الكريم الوهاب • لا الصغيرة • ولا يرجى لا خيرة • وهو حسبي عليه توكلت واليه انيب
قوله انما اختار الحمد على الشكر الخ وانما اختاره على المدح لان المدح يعم ما لا اختيار
للممدوح فيه والحمد يختص بالممدوح فيه اختيار والمدح يعم غير الحي ويكون بعد وقبل
الاحسان فالحمد اولى لدلالته على كونه تعالى حيا وعلى احسانه الى العباد وان ثناءه بما
من صفات الكمال او جزيل النوال باختياره تعالى قاله الخلخالي رحمه الله والمحشي لم يتعرض لذلك الا لا
يستفاد من اختيار الحمد على الشكر كما اعترض الخلخالي بذلك قوله ثم ان المتبادر الخ
اي من الشكر وهو كونه ما وقع في مقابلة نعمة موجودة وقوله وهو فعل القلب والبرشا
لا يرد توجيه للسؤال عن سبب عدم ذكر الشكر المراد من طلب المزيد وبيان الدفع وجه
ما اعترض فكون المتبادر من العبارة ما ذكر لا يقتضي اختيار الحمد على الشكر كما يقتضيه
السؤال المذكور لانه كما ان الشكر يقع في مقابلة النعمة الحمد يقع في مقابلتها كما يقع
في مقابلة الفضائل التي لا تتعدى قوله لان ديباجة القران الخ اي لان القران المجيد
جعل

جعل له وسائط اختيار الحمد لانه اورد في فتح الجامع من ابا سامر ولعنه القصيدة ديباجة
حسنة اذا كانت محبرة وفي القاموس وشمنة توشيحا واسم المفعول منه موشح
والوشاح شيء ينسج من اديم ويرصع بالجواهر يشبه قلادة وغيره الشيء خياره وهيئا
واجاب الخلخالي ايضا بان الحمد يقع الفضائل والفواضل والشكر يختص بالاخير وكل ان لله تعالى
من عظائم النوال ما لا يحصى العدد لا احصاء عليه سبحانه من صفات الجلال والجمال حولة
لا انتهاء والعناء قوله للعمل بموجب الحديث المشهور الخ هذا بناء على ما هو المتبادر من
الصحابة الذي رواه المحشي من توقفه العمل بمقتضاه على خصوص لفظ الحمد لا كما قال التاج السبكي
في طبقاته الكبرى ان هذا الحديث ورد بروايات مختلفة وان لفظ ابن ماجه كل امر ذي بال
لا يبدا فيه بالحمد اقطع ولفظ ابن الاعرابي بالحمد لله اقطع ولفظ البغوي بحمد الله والكل
بلفظ اقطع من غير ادخال الفاء على خبر المبتدا ولفظ ابي داود كل كلام لا يبدا فيه بحمد
الله فهو اجذم ادخل الفاء في الخبر وجاء في موضع كلام امر وجاء في موضع اقطع واجذم
ابتر وجاء الجمع بينهما وجاء موضع بحمد الله بتسبيح وجاء موضع الحمد الذكر وجاء ايضا موضع
الحمد ببسم الله الرحمن الرحيم وجاء ايضا كل كلام لا يبدا فيه بحمد الله والصلاة علي
فهو اقطع ابتر ممحوق من كل بركة قال ولا يضر شيء من هذه الاختلافات لان
احتمال اختلاف سماع راويه وكل امر اعم من الكلام لانه قد يكون فعلا كخوضه وهو في
الامر وقد يوضع الاخص موضع الاعم بل قد يقال بينهما عموم وخصوص فالامر قد يكون فعلا
وقد يكون قولا والكلام قد يكون امرا وقد يكون نهيا واما الحمد والبسملة فالمعنى بهما ما
هو اعم منهما وهو ذكر الله والثناء عليه اما بصيغة الحمد او بغيرها ويدل على ذلك
رواية ذكر الله فحينئذ يحمل على الروايتين الاخريين لان المطلق اذا قيد بقيدين
متنافيين لم يحمل على واحد منهما ورجع الى اصل الاطلاق وانما لم نقل بتقييده بخصوص البسملة
ولا بتقييده بخصوص الحمدلة متنافيين لان البداءة انما تكون بواحد واما دخول الفاء في
خبر المبتدا مع عموم اشتماله على رائحة الشرط فجعلى مع قوله كل امر مبتدا وامر مفردا
بمنزلة كلمة التعال واما اقطع وابتر واجذم فمعناها انه لم يتم ... ولعل
النبي صلى الله عليه وسلم قال الكل واحد منه او لعل الراوي روى بالمعنى انتهى كلام التاج

ملخصا وما اجاب به عن اختلاف اجذم وابتر واقطع يمكن ان يجاب به عن اختلاف كل
وامر والبسملة والحمدلة كذا انه يمكن تكثيرا وجواب اختلاف هذه في اجذم واخويه
كلامه ان اللفظ الذي رواه المحشي لم يرد احد وما ذكره من التنافي بين البداءة بالبسملة
والحمدلة مبني على اربعة امور الاول ان البدا حقيقي والثاني انه خال عن الامتزاج
والثالث ان البا صلة للبدا والرابع ان المراد به تقديمها في الذكر اللساني الذي
يترجم عنه باللفظ وكل واحد من هذه الامور الاربعة لما امكن ان يمنع منها استند
الى مستند افترق الناظرون في المقام فرقا اختار كل فرقة احد تلك المنوع مسلكا
الى دفع التعارض من تفرق وتفصيل ذلك الى يطلب في موضعه وما ذكره من تفاربه اتى
الخ المقتضي لعدم نكتة في اختلافها متجه لان المراد من جميعها نقصان البركة
ومن يدري مجيء بعضها مع البسملة تارة ومع الحمد اخرى وبعض الناس اقتصر على
ثلاث روايات جاء فيها مع الحمدلة البسملة ابتر ومع الحمد اجذم ومع الصلاة
ممحوق البركة وابدى لذلك الاختلاف نكتة بما حاصله ان اللازم من ترك البسملة
هو ما يلزم من ترك التحميد لان الابتر مقطوع الذنب ففيه اشارة الى ان النقصان
الحاصل امر يسير عائد الى بقية اجزائه على وجه تنقص اجزاؤه شيئا فشيئا الى ان
يلتصق باخيرها كما هو المناسب للابترية واللازم من ترك التحميد هو ما يلزم من ترك
الصلاة لان اجذم بالذال المعجمة مقطوع اليد وهو من القطع الجذم لان الجذام
وهو الداء المعروف لانه يقال منه مجذوم لا اجذم على ما في الصحاح وان خولف فيه ففيه
اشارة الى ان النقصان يسري الى اطرافه بخلاف محق البركة لا يلزم منه سريان شيء الى
الذات بل الى الصفة اعني البركة **قوله** ما شكر الله عبد لم يحمده لان الشكر اذا لم
يشتمل على المنعم بما يدل على تعظيمه واكرامه لم يظهر منه شكر وان اعتقد وعمل ولم
يعد شاكرا لان حقيقة الشكر اظهار النعمة والكشف عنها واما اعتقاد امر خفي
في نفسه وعمل الجوارح وان كان ظاهرا الا انه يحتمل خلاف ما قصد به واما النطق
فهو الذي يفصح عن كل خفي ويجلي كل مشتبه فلا احتمال فيه **قوله** المفيدة للاستمرار
التجددي الاظهر ان يقول لانها مفيدة الخ ليكون علة لقوله رجح في قوله وانما رجح كل

بيان
من الجذم وهو القطع

يوجد في بعض النسخ فان قلت يلزم على ترجيح الفعلية على الاسمية افتتاح القرآن
الكريم بالمرجوح اجيب بان هذا امر متعلق باقتضاء المتكلم من تجدد مرة وليس او بان
على ترجيح الفعلية اذا كان المحمود عليه متجددا كانشراح الصدر وتنوير القلب فان
كان دايما كالربوبية كما في الفاتحة فالاسمية ارجح وهو التحقيق كما قال التفتازاني **قوله**
ونحو يوجه الاشارة الخ التوجيه من الوجه ذكره الخلخالي وتفسيره بما ذكره بعض اهل التحقيق في قوله
صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ ان صلاة الجماعة هي التي فيها
الظاهر والباطن وصلاة الفذ الصلاة بالظاهر فقط **قوله** على اسم الذات اي الدال
على استجماعه تعالى لجميع صفات الكمال **قوله** اشارة الى انه ابلغ الحامد الخ اي وتلك
الاشارة وهي الامر المهم هنا واما الدلالة على استجماع الذات لما ذكر فبلغ من الظهور
بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه في الكلام بل ربما يدعي ان ترك ما يدل عليه في الكلام
اوجز لمقتضى المقام **قوله** ولما في ايراد الخ ولان تقديم الحمد اشد لمطابقة المقتضي المقام
لانه مقام الحمد **قوله** المستعملة في نداء البعيد اي مع انه سبحانه اقرب الينا من حبل
الوريد **قوله** والجواب ان كان المراد النوري الخ فيقال لا حاجة لذلك الوصف التنزيلي الذي يخلو
كلام الخلخالي منه وعلى الكتاب العزيز الوصف الحقيقي **قوله** الاظهر ان المراد بشرح الصدر
الخ رد لقول الخلخالي وقدم شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر وعاء القلب وشرحه
مقدم لدخول النور في القلب وذكر اليسي في شرح الصدر والتبيان في تنوير القلب
لان التبيان ابلغ من البيان على ما تقرر ان الزيادة في اللفظ توجب الزيادة في المعنى لانه
بيان مع دليل وتنوير القلب اقوى من شرح الصدر فكان الابلغ احق بالاقوى **قوله** ربما يخفى
انه يجوز حمل البيان الخ لا يخفى ايضا ما في كلام الشارح من التوجيه على طريق المتاخرين
وهو ان يوجه الكلام الى اسماء متلائمة ولو اصطلاحات للتعليم كما يقتطع واسرار
البلاغة ومن شواهده قول علماء الوزن الكنبع من ان تاب لم تبرح جوارحه تروي احاديث
ما اوليت من منن فالعين عن قرة والكف عن صلة والقلب عن جابر والسمع عن حسن
واما التوجيه بمعنى احتمال الكلام وجهين من المعنى فهو الابهام كقوله خاط لي زيد قباء
ليت عينيه سواء **قوله** لا يختص بالورود على الخلخالي حيث قال والمناسب بقوله من

مطالع المثاني ان يعتبر تشبيه التبيان بالشمس او النجم الثاقب ولا يبعد استعمال ال
اللمعان وان كان الترشيح البرزخية قوله اي اللوامع تفسير للمشبه به بلمع
الكواكب اللامعة اي لا البروق اللامعة كما قال الخلخالي لانه لا يناسب قوله من مطالع
المثاني كما اعترف به وانما جعله الي ما قاله لكنه ان اللمعان الكثير في البروق قوله اي المثـ
اي التبيان ولم يفسره للعلم به وانما فسر المشبه به للرد على الخلخالي قوله بان يجعل
الله الجواب عما يقال كيف يصح تشبيه التبيان وهو مفرد بالكواكب او البروق وهي
جمع وهو من قبيل المتعدد ولا يشبه المفرد بالمتعدد وان شبه بالمركب قوله للاستغ
مر خبر لما جمع في المعنى قوله او بتقصيرها اي الاظامية ويقطع عطف على يجعل وحا
صله انه لم يشبه المفرد بالجمع لقصد المبالغة وان التبيان الواحد يقوم مقام الكو
كب او البروق المتطلعة قوله حال منه او صفة له لا مفعول لا جنسية معرفة
لفظا نكرة معنى وهو محتمل فيجوز في الظرف بعده الوجهين لانه بعد المعرفة المحضة
حال وبعد النكرة المحضة صفة والمحتمل لهما محتمل لكل تقرر في محله قوله وعلى جعل ال
ظامية لادنى ملابسة عطف على اظامية المشبه به الخ اي توجيه الكلام اما على
الاظامية لما تقدم او لهذا قوله بان تكون اللوامع استعارة مصرحة قال الخلخالي
بعد ان ذكر ان اظامية لوامع التبيان يجوز ان تكون من اظامية المشبه به الى المشـ
ويجوز ان تكون استعارة بالكناية تشبيها للتبيان بالبروق الخاطف ويكون اثبات
اللوامع على انها جمع لامعة بمعنى اللمعان لكونها مصدرا على وزن فاعلة للتبيان
استعارة تخييلية انتهى وانما قال على انها جمع لامعة الخ لانها لو كان جمع لامع
وهو اسم فاعل كما في الوجه الاول لا يكون اثبات اللوامع للتبيان استعارة تخييلية
لانها اثبات لازم المشبه به للمشبه واللوامع على هذا التقرير نفس المشبه به
وليس من التكلف عما عنه المحشي قوله بدلا بل اعجاز المعجزات التي الخ قال الخلخالي
بعد ان اورد هذا وهو مقابل الاظامية بدلا بل لا اعجاز النبي صلى الله عليه وسلم كما في قوله
حب رمانه لانه لا استعارة وصحبه صلى الله عليه وسلم باعجاز المتميز وانما استعارة [illegible]
معجزاته من الرجوع بدلا بل اعجازه بمعنى معجزاته وفيه انه لا يحسن جعل المعجزات بدلا بل
اعجاز

اعجاز نفسها المتميز انتهى وقوله كما في حب رمانه اي جاز الفصل الى اظامية الحب
المختص بكونه للرمان الذي يدبره وتحقيقه ان مطلق الحب مضاف الى الرمان وحب الغير
بالاظامية الى الرمان مضاف الى الزبير كما قاله الشارح في حواشي الكشاف قوله ويجوز
ان يراد بدلا بل لا اعجاز السور القرآنية الخ قال الخلخالي ولها ظامية اي الوصول ادنى
ملابسة لانصباب القرآن الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله وما يليها ويلي اي من
السور الطوال او المتوسطة وانما احتاج لهذا القول لان المراد السور القرآنية بعد
بعضها بالسور ولم يدخل البعض فيها ولو قال المراد القرآن لم يحتج لذلك قوله ونجيل
الملمية الخ بان يعتبر تشبيه سبقهم في باب الفصاحة بسبق الفرسان في ميدان
السباق ويكون هذا التشبيه استعارة بالكناية ويكون اثبات احراز قصب الخ
السبق استعارة تخييلية وذكر مضمار الفصاحة ترشيحا قوله واما زيادة الباء
لما بغير شائعة في مفعول الافعال في كلامهم ان يكون للتقوية وقد نصوا على الباء مزيدة
في مواضع منها مفعول جيه وهو زيادة غالية في المفعول كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة الا انها في الاية مع فعل لا يتعدى لاثنين ومما هنا في اسم مفعول ما يتعدى
لاثنين والزيادة في الثاني لا في باب الفاعل وهو الضمير المستتر في الموصوف هو اول
ولكون الموصوف اسم مفعول وهو فرع في العمل يقتضي انه لا يزاد معه الحرف الا للتقوية
بل ان الكلام اذا زيدت معه تكون للتقوية فتدبر قوله لا يقال التسمية مفعولا لا
حاجة لذلك لان معنى الوعاء تعدى بالباء في قوله تعالى فادعوه بها ثم كلام [illegible]
ان التسمية التي تتعدى بالباء مرادفة للمعرفة بنفسها وفي حواشي الكشاف
للسيد ما يقاله قوله استعيرت لفكت الكلام اي استعارة تصريحية لانه الطوارح
المشبه به وهو العقد على المشبه وهو فكت الكلام وتكون العقدة في الاصل ما ذكر فقال
بسكتها بيد الاجل وهو تشبيه لاجل [illegible] بالطائع استعارة بالكناية واثبات اليد
تخييلية والسبك ترشيح قوله بخلاف سائر الضمائر اي المذكورة بعد قوله ثم رأيته الخ
اذ الظاهر ان الضمير في قوله واغنيته بالاصباح عن المصباح راجع للتلخيص قوله وجعه
انه اذا لم يكن المصدر الخ التعميل في المصدر الواقع حالا ايذ كونه من انواع الناصب وهو

مذهب ابي العباس المبرد ومذهب الجمهور ان وقوعه حالا لا ايقاع عليه مطلقا وان
كان كثيرا **قوله** وقيل المغني عن اخرها الخ وقيل المغني عن جميعها تعبيرا بالجزء عن الكل
وقيل اي متجاوزا عن اخرها وفيه ان معنى تجاوز عنه عفى اللهم الا ان يعتبر تضمين
النفع والمجاوزة فينبغي ان يقدر حرا اول الكلام النفع والمجاوزة فقصر المسافة وتخ
عن التكرار **قوله** والجواب ان يقال الثاني الاول الخ اي لا حاجة لتقدير حال من جامع
انتصبت ليكون هذا معطوفا عليه اي انتصبت مجتمعا وثانيا ان تقدير فعل
معطوف على انتصبت ليكون هذا الخ اي واجتهدت او شرعت ثانيا له
لعنان العناية وحذف العامل مع بقاء معموله جائز مع الواو فيقولون نحو كلامه
كالخطاي انه لا يقع عليه اي الحال على الصدر او الكثير وصرح ابن الحاجب انه لا مالي الخ
فقال في الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا وحيا متعلق على المصدر اي الا حصول وحي وقوله او من وراء حجاب اما على الا
المعنى واما على تقدير حاصلا وان لم يكن ما قبله حالا كما تقول ما ضربته الا تاديبا
وغالبا ويوم الجمعة **قوله** استعيرت لما يستنبط من العلم اي استعارة تصريحية لانه
اطلق لفظ المشبه به على المشبه وقوله لان كلا الخ بيان لوجه الشبه وقوله ثم انه
استعيرت لمحل العلم اي استعارة لغوية او اصطلاحية كما تقدم اذ ليست العلاقة
في هذه التشبيه كتعلق بالحالية والمحلية كما يصرح به كلامه فهي مجاز مرسل
واستعمال القريحة في محل العلم مجاز مبني على استعارة وقد يبنى المجاز المرسل على مثله
وفي الصور التي يكون اللفظ الذي وقع فيه ذلك مجازا في المرتبتين لا استعارة من المجاز
اللغوي وقد صرح ابن الامام العز بن عبد السلام في كتاب مجاز القرآن بمجاز المجاز ومثله في الا
تقان وتنبه عليه في الاساس في مراضع **قوله** فهي جمع قال في العادة الطاعة لا ان فيه
مراعاة النظير وهو جمع الشيء وما يناسبه لا بالتضاد لان البرد يناسب الجمود
وكذا في جمع الجمود مع الصرصر لان الصرصر الريح العاصف الشديدة فهي نحو النار
قال الخطاي وفي وصف قريحته بالجمود وطبيعته بالجمود اشارة الى ان طبيعته كالماء
والنار وهو غاية جودة القريحة ولطف الطبيعة **قوله** او مكلم فيه قلت بقلم
وهو

وهو غيره بمغبر وفي ان الحاصل للمحشي على ما ارتكبه دفع التكرار مع قوله كلا اغبر
قوله بكسر الغين اي المعجمة **قوله** والجفن يحتمل الخ مع الغبار والجفن ايماء وهو غير
التورية عند متاخري ارباب البديع خلافا لما في المتن لارادة البعيد فيها وتسا
وتساوي المعنيين فيه وغير التوجيه ايضا خلافا لبعض اهل البديع وما احسن قوله
بعظيم بين السيف وعينيه مشاركة من اجلها قيل للاغماد اجفان **قوله** اعلم ان
هذا الاخبار الخ جواب عما يقال الاخبار عن فعل لا يلزم منه ذكر الفعل فقوله الحمد
لله لا يستلزم الحمد ومعنى كون هذا الاخبار للانشاء انه لانشاء الحمد بمضمونه لا
بانشاء مضمونه فلا يلزم منه انشاء جميع المحامد ولا يرد في ذلك الاخبار بان يكون
بجملة اسمية كما هنا او فعلية كما ذكره جمع من المحققين منهم السيد وانه جوز ذلك
في نحو احمد الله لكن قال المولى علاء الدين البخاري في نزهة النظر في كشف حقيقة الانشاء
والخبر ان الفعلية التي مسندها فعل المتكلم ومعه غيره نحو نحمد الله تريد جماعة
انت منهم فيتعين كونها اخبارا اذ لا يمكن انشاء المتكلم بالفعل لكونه لا في مقدور
ما ليس بفعل له فيمتنع انشاؤه له انتهى وظاهره ان الجملة لانشاء ما لم نر وفي الفعل
ما هو من انها لانشاء الحمد بمضمونها لان الظاهر ان المراد لانشاء ما قاله لانه لا يمكن انشاء
انشاء المتكلم الحمد بمضمون ما ليس فعلا له فتدبر هذا والمراد جعله لانشاء
الحمد شرعا لان الشرع اكتفى به في مقام الحمد فهو حمد شرعي يترتب عليه ثواب الحمد
اللغوي وان لم يحصل به تعريف الحمد اللغوي عليه ولا يحتاج الى بصيغة الخصوص الى
انشاء الثناء بنص الشرع ووضع الصيغة لمعنى الانشاء كما لا يحتاج الى نية التقرب
الى الله تعالى كسائر الدعوات ولهذا ذكر بعضهم انما يحتاج اليه على مذهب الشيخ
عبد القاهر ان الجملة الخبرية اذا استعملت في الانشاء انما تصير انشائية اذا كان
ذلك الانشاء مما وضع له لفظ الانشاء فرحمه الله في معنى ارحمه وذهب الزمخشري الى
انها تصير انشائية مطلقا وعليه فهذا الخبر جعل انشاء لغة فتدبر **قوله** او تبا
عتبارا ان ذلك الاخبار الخ اي وهو ان ذلك خبرا دال على الكمال المعتبر في الحمد فتضمنا
فهو وان لم يكن حمدا بخصوصه وصريحه لكنه حمد باعتبار ما تضمنه ولازمه وقوله في

خبار عن حصول الشيء ليس دالا على الشيء يعني انه ليس موضوعا ومنصوصا وقال بعض
لا فسلم ان الاخبار عن حصول الشيء ليس دالا على الشيء مطلقا وانما يكون كذا لو
لم يكن الاخبار من جزئيات المخبر عنه اما اذا كان كذلك فالمرجع لنا به قولنا الخبر محتمل
للصدق والكذب وكون الاخبار فيما نحن فيه من هذا القبيل ظاهر للعارف بتعريف الحمد
عليه انتهى وحاصله انه حمد بمفهومه وصريحه وقضية ما اجاب به المحشي وقال البعض
البعض ان دال الاخبار دال على الاتصاف بالكمال او اعترض بانا لا نسلم دلالته على الا
تصاف فلا يكون وصفا بالجميل اذ الوصف ما يدل على الاتصاف وانما لم يدل عليه
لصدقه مع كذب الاتصاف بخلاف انت متصف بالكمال وعلى انه لا يصدق بدونه ونحو
ان الوصف اجراء الصفة على شخص واسنادها اليه فان تذكر ما يلزم من ثبوت مضمونه
اتصافه بصفة بان يقال هو غني او كريم ومما يلزم من ثبوت الحمد لله الا ثبوت الوصف و
يلزم من ثبوت الوصف ثبوت الصفة لجواز الوصف بما ليس في الموصوف في الواقع ما لم
فثبوت الحمد لا يدل على ثبوت الجميل الذي هو المحمود به فاثبات الحمد لشخص لا يكون حمدا
لغويا لانه بمنزلة ان يقال اعتقد او يقال انت متصف والعرف ظاهر في اللزوم بينهما ا
الثاني لو ثبت مضمونه يلزم منه الاتصاف ولما لو ثبت مضمونه يلزم منه دعوى الا
تصاف وذكره لا بنفسه واجيب بان حاصله ان الدلالة ليست وضعية صريحة بل عقلية
قطعية بل انما يفهم من ثبوت الحمد ثبوت الجميل بمعونة الوضع ومقدمات عقلية او
العرف وبيانه بوجوه ثلاثة الاول ان الحمد لا بد فيه من فعل التعظيم فكانه قال اعظم
لكونه ذا الكمال ومصرح بان اعتقد انت متصف بالكمال ان عادة الشخص لا يكذب نفسه وكانه
قال انت متصف بمعونة الصيغة بان المتكلم جاز العقلا انما يعبر بصورة المعنى والنص
بنزامر حادث بمعونة القرائن كما صرح به ائمة الحكمة وفيه ان ما ذكر من ان الشخص لا
يكذب نفسه انما يجري في حمدت او احمد لا فيما اذا قيل انت محمود او لله الحمد فيما لم
دعوى اعتقاد المتكلم حمده اياه حتى يقال ان المرء لا يكذب نفسه فلا يكون ان الحمد
حاسما لمادة الشبهة الثاني ان صيغة الحمد تدل على صدور الفعل الدال على الا
تصاف وذا القول يدل على الاتصاف فتكون الصيغة دالة عليه بالواسطة
ايضا

وبيانه انه اذا قيل انه محمود بمعنى ثبوت الوصف بالجميل الذي كان او يكون ويلزم من حقيقة
ثبوت المحمود به للمحمود واذا ثبت الوصف ثبت الاتصاف لانه دعوى الاتصاف فثبت
ان الحمد لله يفيد الدعوى الاتصاف في الجملة فيكون حمدا وما قيل من ان الوصف انما
يدل على مطلق القول الشامل للصادق والكاذب وذا لا يدل على الاتصاف ليس
بشيء لان جنس الكلام اي الماهية من حيث هي دال على ثبوت مضمونه في الواقع فاذا
سمعه المخاطب فهم منه الاتصاف واما التصديق بمضمونه فمن القرائن بل الخبر الكاذب
ايضا دال بالوضع على ثبوت مضمونه والكذب احتمال عقلي فالدلالة بمعنى التصور ثا
بتة وتلك هي الدال المقرر الثالث ان صيغة الحمد تطلق عرفا بمعنى انه متصف وفيه
نظر والمراد ان اعتقاد الاتصاف مستعمل في دعوى الاتصاف فهو ادعى انه دال على
الاتصاف الادعوى انه مستعمل بمعنى انت متصف قال الاستاذ الصفوي ويظهر
به ثبوت دعوى الاعتقاد ان الحمد انما يتحقق اذا تحقق المحمود عليه وهو الكمال الا
ختياري للمحمود فاذا قال احمد لك او انت محمود فكانه قال انت متصف بكمال اختياري
اي طرق منشأ واما النعت المحمود عليه باعتقاد الحامد ثبوته له فمن تحقق دعوى
ثبوت اعتقاد الجميل الاختياري او اختيار لما لكمال قال والاعتراض انما يتوجه في
الحمد لله ونحوه اذا لم يلاحظ معنى الاختصاص واما اذا لوحظ اختصاص الجنس او الافراد
او العهد الكامل او الكل بعد التقيد على الاتصاف بالكمال التام غير خفي ان الاختصاص
ذا المرجع غاية الكمال ومن حقق المقال فغاية المرام في الرسالة التي تكلم فيها على
الحمد والحمد في الورى شرح العبادي رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته سلفه الاكرام عليه
التحية والسلام **قوله** ويجوز ان يراد بالحمد المحمود عليه مجازا اي الجميل الاختياري
لله **قوله** او المحمود به اي الصفات الجميلة لله وهذا ايضا مجاز والمجاز فيهما من
سلالة اطلاق المصدر واراده اسم المفعول كما لا يخفى **قوله** اذ لا نزاع في لزومه اي الحمد
لان صيغة الحمد لا تتحقق الا بالوصف الجميل بخلاف المحمود عليه فانه خارج عن
الصيغة لا تتوقف عليه وفي توجه الحمد مع عدمه فتامل **قوله** صرح بان المراد
ان غير الثناء عليه يغني عنه كما يعلم من تعريفه السابق واما انه لما اثنيته على

نعم لا مجاز قوله سواء كان الحلال الثناء عليه اي على ما لا يكون باللسان قوله
حقيقة او مجازا اما على الاول فلا احتراز كما هو واما على الثاني فلانه قد يتوهم دخول ال
المجازي في الثناء خصوصا وهو شائع حتى قيل بانه حقيقة قوله لا يقال خرج عن التعريف
حمد الله اي الذي ستعمل القران والحديث بثبوته منه تعالى قوله لانا نقول المقصود
الخ اجيب ايضا بان ما في القران والسنة محمول مصروف عن الظاهر فقول الله تعالى
الحمد لله اخبار باستحقاق المحامد او مجاز عن اظهار صفات الكمال او بانه حمد شرعي
وهو اعم من اللغوي ويؤيده ما مر عن بعضهم في ان مثل الحمد لله حمد شرعي قوله او نقول
فهو عبر بكونه باللسان الخ اي فيكون مجازا مرسلا والعلاقة لزوم اللسان للقول
في الغالب قوله كما قيل قائله الخطابي واورد عليه ان القول القائم بذاته تعالى
انما هو النفسي فيلزم ان يكون الحمد حينئذ نفسيا وقد اتفقوا على خلافه واجيب بناء الكلام
على مختار صاحب المواقف من ان لله قولا لفظيا قائما بذاته منزها عن الترتيب والحدوث
والزوال ولو بني على كلام الاشعري فالمراد ما قام بغيره والجنون والسكر الخ
العالم بغير العلم والكمال والكلام وليس من شرطه الحلال وكل مشتق حقيقة ان يقوم
المبدا به حقيقة كما للازم والتام قوله وفيه ان قول الله الخ اما المانع من ان يجعل
فعل اللسان من قبيل الكناية التي لا يشترط فيها امكان المعنى الاصلي قوله الا ان في
ذا الراي كون الغالب في القول ان يكون بجارحة اللسان قوله في القول الجمري اي لان
مطلق الجمع القول والقول الجمري لا كثر ان يكون بجارحة اللسان باعتبار الكثرة الحاصل
وفيه انه اذا نظر الى الكثرة اراد الحامد فلا حاجة للتخصيص بالقول الجمري لانا
نقول لا ترتيب القول ان يكون بجارحة اللسان نظر الكثرة افراد القائل فيلزم ان لم يتكلم
لان الوجل لا يفيد دعوى التخصيص بالقول الجمري لان قول الله الجمري اكثر بغير دليل
تامل قوله وحينئذ العلاقة محل تامل فيه ان العلاقة حينئذ كما يوهم نقيضه
ضيعه وانما يكون محل تامل لو لم يراع ان المراد القول الجمري بل لو قيل العلاقة
ذا لول التعبير اللزوم في الجملة وان لم يكن اغلب منع الاكتفاء بمطلق اللزوم سواء
كان اغلبيا او لا محل تامل لانه قد يشترط في جميع العلاقات فلا بد ان يبين سببه
ون

وقد يقال ان المجاز المذكور من مجاز التغليب قوله ولم يعتبر في الحمد اللغوي التعظيم الخ
لا يخفى ان الثقات نقلوا ان الوعد اللغوي يفرد معتمدين في النقل ويكفي في صحة ما ادعوا
ثبوت ذلك في الجملة ولا ينافيه ثبوت الاعم من اللغوي بناء من سلم الجواز لما اشترط المعول
المحشي لم يعتبر لا موقع له في نظر التعيين لانه انما يرد عليهم اذا ثبت الاستقراء التام
للتصريحات ومن الامور التي تستنبط منها القواعد استقراء الغالب ممنوع فظاهر
التام وقوله الا ترى بعد التسليم لا يصير على ان المانع ان يمنع عدم اعتبار في ستر
بحسب اصل اللغة ثم ستر وقوله على ان المانع غيرنا سيأتي في كلام المحشي ما ان في
ياتي ان ستره في ببتاده منه عرفا فظهر التعظيم وهو فيه ان ستره في موارده
عليه بحسب اصل اللغة فتامل قوله فاعتبار التعظيم فيه ايضا ممنوع لا خفاء
ان المنع على التعريفات لا موضع له في اداب المناظرة بل لا بد له من النقض وما ذكره
لا يصلح لذلك الوجه لانا نسلم ان حمد السلاطين يعد حمدا وانه لم يكن فيه تعظيم باطني
بل ما يذكر منه فيه ظاهر تعظيمهم وانه يتفقوا انطاقهم بما ذكر ولو لم يقصدوا التعظيم
لم يكن حمدا قوله ويمكن ان يقال المتبادر عرفا الخ هذا جواب باختيار الاحتمال الاول
الظاهر ان التعريف بحسب اللغة ودفع ما يرد عليه من مخالفته لتفسير الحمد في كتب
اللغة الفارسية بانه لا مخالفة لان المتبادر عرفا من ذا الوصف التعظيم قوله او
يقال المقصود بالتعريف هذا الجواب يصح ان يكون على اختيار الاحتمال الاول وعلى
اختيار الثاني وحاصله ان التفسير الواقع في كتب الفارسية باعتبار مطلق الحمد
وعند العرف حمد السلاطين حمدا بالتكلم لذا الحمد العرفي في كلام الشارح مجرد منه وهو
الحمد المعتبر به قوله او يقال الاتفاق الخ الظاهر ان هذا على اختيار الاحتمال الاول بدليل
قوله فتعريفه كتب اللغة وحاصله منع ما ذكره في ذا الوجه الاحتمال من قوله ولم يعتبر في الحمد
اللغوي الخ بل المعتبر فيه ذا العرف الدليل ما ذكر من الاتفاق واما تفسير كتب اللغة الفا
رسية الذي نقل به مزاد عي عدم اعتبار ذا الوجه فلا يفيد لانه تفسير بالاعم قوله
فيلزم ان يكون اختياريا بل فيلزم ان يكون فعلا كما صرح به في حواشي الكشاف فالصفة
لنفس من جميع ما سوى قوله سواء استلزم الاختيار الحدوث اي لان الاختيار يقتضي

د ن

ان يكون مسبوقا بالارادة والحال ان الارادة فرع العلم والحياة ع مر قوله في بعض
الصفات كالحياة الخ اي من الصفات التي لا تتعلق بشيء بخلاف ما يتعلق فان لا اعتبار انه
فيها مجال بالنسبة بل المشهور وهو انها منزلة منزلة الافعال الاختيارية لتعلقها به
وفيه انه سيأتي عن الشريف ما يقتضي ان لا اعتبار الاختيار مجال في جميع الصفات
قوله يطلب من حواشينا الخ قال في حواشي المطول قال المحقق الشريف المراد بالاختياري
اعم من ان يكون اختياريا حقيقة او يكون في حكمه وصفاته باستقلال ذاته في حكم افعا
الاختيارية ومعنى ان المراد بالاختياري ما يكون متعلقا في الاختيار فيخرج ما يتعلق
للجمادات ولا يلزم ان يكون المحمود عليه نفسه مما فيه اختيار بل يكفي اختيار صاحبه في
انتهى قال الاستاذ الصفوي بعد ان ذكر ما نقله نقل ما ذكره بقوله وكفى الخ شرح
التعريف له ما نصه وهذا الجواب ليس بشيء لانه قال ان المحمود به اعم من الاختياري
عليه يجب ان يكون اختياريا ولولا ذلك لم يكن لهذا التعميم والتخصيص معنى وجيه
تدبر تجده واقول يرد عليه ايضا ما قالوه في الفرق بين الحمد والمدح من اشتراط ان يكون المحمود
عليه اختياريا بخلاف الممدوح عليه وانه يقال مدحته على رشاقة قده وصباحة
وجهه ولا يقال حمدته عليهما فتامل قوله الفعل في تاويل المصدر اي متصيد منه
السبك انما يكون مع حرف مصدري وقيل السبك بدونه ملتزم في باب التسوية مشا
غير بعا قوله مبتدأ خبره سواء فهذا اولى من عكسه لان سواء هنا نكرة لا مسوغ لل
ابتداء بها بخلاف قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لانها تخصصت بالمعمول
وهو عليهم ولان المعنى الاخبار عن التعلق وعمومه بالاستواء لا العكس ثم الجملة
استئنافية او حال بدون الواو قوله وكلمة او بمعنى الواو الخ جواب عما يقال التسوية
انما تكون بين المتعدد واو لاحد المتعدد وكون او بمعنى الواو قاله الكوفيون وتبعهم
عنه واستدلوا بقوله قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره او سافع قوله
وقيل سواء في محله خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء اي مستويان والجملة بمنزلة الج
بعدها بيان له بمنزلة الشرط لان الشرط لما ان جرد في الشرط كذا المعنى جوابه ما دل الخ
الجملة بالشرطية اي تعلق النعمة او بغيرها الامران سواء قوله وسواء بمعنى
مستو

مستوي بحسب المراد منه واما في الاصل فهو مصدر بمعنى الاستواء ولعله لاجل الاخبار
به عن الاثنين لان المصدر يقع على القليل والكثير قوله راجع الى الحمد اي المعرف وقوله
بل الى الثناء اي الواقع في التعريف وبل للانتقال لا للابطال وانما اضرب على الاول العم
الضمير الثاني باعتبار وقوع الضمير ومرجعه في التعريف ولانه يلزم على عود الضمير
الحمد اخذ المعرف في التعريف قوله المراد بالفعل الامر الشامل بقرينة شموله لما كان با
اللسان وهو في اللغة قول لا فعل ولما كان بالجنان وهي كيفية نفسانية لا فعل قوله
بحيث لو علم عن المثنى عليه اي ولا يجب كون المثنى كذا ولا استلزام وجوده معرفة
المثنى عنه في نفس الامر قوله فعلى الاول اي بالمال وعلى الثاني اي ما يقع بقول او
فعل قوله واعتقاد العظمة هو الشكر الجناني يعني فلا يقال ان الشكر الجنا ني
ينبني عن اعتقاد العظمة لان الشيء لا ينبني على نفسه قوله لانا نقول الشكر الجنا
في خاطره مع ما ذكره السائل من ان اعتقاد العظمة غير الشكر الجناني بل انما متعلقا
يران كما يدل عليه قوله في الكبرى والجواب ان الشكر الجناني اعتقاد المنعم متصفا به
بصفة الانعام او بصفة الكمال وهذا يغاير اعتقاد عظمته وكونه ذا فخر وجلا
له وبه يعلم ما في قول الشهاب القاسمي بينهما اي اعتقاد اتصاف الخ وبين العظمة
عموم وخصوص انتهى تامل قوله فعلى هذا اي شعور الخ المشار اليه بهذا امر او الفو لة
من تفسير الانباء بالدلالة بالمعنى المتقدم لا الجواب المذكور قبل قوله فعلى هذا كما يفهم
بالتامل ويدل على ذلك كلامه في الحاشية الكبرى حيث قال بعد المناقشة في ان الا
نباء بمعنى الدلالة فيكون بالنسبة الى الشاكر ايضا فان الاعتقاد امر لو علم على
التعظيم تامل انتهى وذكر ذلك قبل السؤال والجواب المذكور من هنا بقوله لا يقال
الخ قوله بعض الدلالة كما يتصور انباؤه بمعنى الاطلاع المتقدم في قوله واما الا
طلاع على الاعتقاد الخ اذ لا يتصور انباؤه بمعنى الدلالة لا لحاجة الى ادعاء ان الحا
صل من الشاكر انما هو الاطلاع هذا مراد المحشي كما لا يخفى فتدبر قوله لا لكن كلامه
فيما مر في حاشية الشرح من الخ حيث قال وجه الانباء ولا اشعار في الاعتقا
د المحبة فيكون في هذا الغير بان يطلع بوجه ما على ذلك الاعتقاد من غير عمل من الشاكر

يكون هو المثني والمراد بالانبا معنى الدلالة اعني كون المثني بحيث لو علم علم المثني عليه
في خال واسا الاطلاع على الاعتقاد فيجوز ان يكون من غير الشاكر الخ ما ذكر المص
فبل قوله لا يقال الخ ما قال المحشي في الكبرى وقوله من غير عمل الخ يتناول ما لا يكون عملا
الشاكر او يكون عملا منه لكن لا يكون انبا فيخص ما فيه لا من قوله هو المثني بجميل
ويمكن ان يقال انه قوس من ولم يتعرض لما يكون الاطلاع من الشاكر لانه لا يكفي حينئذ
وجود الشكر الجناني فقط فانه اذا كان الاطلاع منه الظاهر ان جوارح المثني
او فعله **قوله** ليس هذا تعريفا بل بيانا اه كان المراد ان قوله اسم لو كان تعريفا الفـ
الله لورد عليه انه غير مانع لانه يدخل فيه غير لفظ الله من مرادفاته العاربـ
وغيرها اذ يصدق عليها انها اسم لما ذكر فسر وليس في عبارة المحشي خفاء في جمـ
المراد حتى يحتاج لقوله كان فتامل **قوله** ليس في عبارته دخل انه دخلان في الموضوع
لان لفظ الجلالة علم شخصي ومفهوم الوصف كلي ينافي التشخص لكن المراد
الخطابي في حواشي المطول جوزه الدواني انه قال العلامة قلت ذكر الصفتين اعني وجوب
الوجود واستحقاق جميع المحامد اشار الى الدلالة اسم الله تعالى عليهما بناء على ابـ
عن جميع الصفات فوجه تخصيصهما بالذكر واما التمييز الذات والتمييز الذي
فوجه تخصيصهما ثم ذكر الجوابين اللذين اشار اليهما المحشي **قوله** بل للاشارة
استجماع الذات الخ قال مولانا خسرو في حواشي المطول وما يجعل التميمي ابـ
انه ليس معنى كونه مستجمعا لجميع الصفات انه يدل عليها ولو بالاجمال لان
بداهة العقل شاهدة بان مدلول العلم كثيرا ما يتصور ولا يلاحظ معه صفة من
الصفات فضلا عن جميعها بل معناه انه دال على ذات جامع لجميعها بالنظر الى
نفسه فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول **قوله** او غيره هو القرينة الـ
العقلية اذ الاطلاع كل انا قد امه سالم فكبرله فالمع **قوله** بالجملة العـ
هي قولهم امنا **قوله** بالجملة الاسمية هي قولهم انا معكم **قوله** جازـ دلم ذا
واسع فيه هذا موضع المخالفة في كلام الكشاف لكلام الشيخ **قوله** وقال
صاحب المفتاح الخ كلام صاحب الكشاف محاسن موافق لما ذكره لا لكلام صاحب
المفتاح

المفتاح فان من الظاهر ان المراد ان الغرض يحتمل حمله على الثبوت في مقابلة
ومنا سبه وعلى التجدد في مقابلة ونقيضه وهذا القيد فيه خاص معتبر
معلوم في علم المعاني فلا يعم ما قاله الظاهر اصلا وعلى هذا فدلالة على ما ذكره
فتامل ع من واقول بل الحق دلالة على ما ذكره من غير العقل كلام السكاكي لكلام الشيخ
لان الشيخ يعود دلالة الاسمية على غير الثبوت على وجه الاطلاق وظاهره ولو كان
خبرها كرجامع ان بعضه تدل على التجدد ان قرر المتعلق فعلا **قوله** بحسب التقرير في
اي تقدير للمتعلق فعلا وتقريره وصفا **قوله** ومما يؤيد ما ذكرنا من دلالة الاسمية
على الدوام **قوله** المؤداة بالجملة الاسمية هي قوله سلام لانه يتقدير سلام
عليكم **قوله** المؤداة بالجملة الفعلية هي قولهم سلاما لانه بتقدير نسلم سلاما
قوله لدلالتها على الدوام والثبات علة لكون الاسمية احسن والثبات هو
الدوام فالعطف تفسيري وهما غير الثبوت لان الثبوت يكون معه ومع التجدد وما
يجيء ان سلام عليكم اسمية خبرها ظرف فاذا دلت على الدوام فالتي خبرها جا
تدل عليه بالاولى حيث ان الاسمية مطلقا تدل على الدوام لكن ينبغي الكلام في الا
سمية التي خبرها فعلية فقد صرحوا بانها تفيد التجدد كالفعلية فهل يجوز اذا
تجرد عن الى الدوام ان يحمل عليه وان لم يجز في الفعلية عند وجود الداعي وما الفرق
وهل يفرق بين التصريح في الاسمية بالفعل وتقديره قال الخطابي ولا حاجة ان يفرق
بين الفعلية وبين الاسمية التي خبرها فعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل
الى فاعله وانما تدل على التجدد البتة والمقصود في الاسمية المذكورة نسبة
الفعلية الى المبتدا ولزوم كونها على التجدد ممنوع والزوم كون النسبة التي في
الخبر على التجدد لا يستلزم كون نسبتها الى المبتدا كذلك فيجوز ان يحمل هذه الا
سمية على افادة الدوام عند الداعي بخلاف الفعلية **قوله** ما علل به جواز
الخ فيه فلان الاسمية تدل على المقارنة لكونها مستمرة لا على صفة حصول
غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات **قوله** وبهذا التقرير اندفع اشكال الخ
اي لا افادته ان الاسمية محتملة لما ذكرنا اختطارا للفعلية بالنظر الى اخر التقرير

صح
ق

يريد قوله سواء كان بواسطة الحال الذاتي او العرضي فيه رد لقول الخطائي حيث جعله اعليه ولو اقتصر عليه لم يكن الحمد على عموم لما نعلم وبان حصول الرعاية بمجرد
اجاب بان كون البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال لا رعاية الامور الذاتية زادة ذكر البيان لا يمنع صحة تعليل العطف المذكور بها لحصولها به ايضا وان حصلت بدونه
العارض ووجه الرد ان الحال هو الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص وهو هنا وهذا كاف في صحة التعليل وحاصله ان الشيء اذا احصل بامور صح تعليله باحد تلك
نعمة ولا شك ان النعمة سواء كان ذاتيا او عرضيا حال مرعاية الامتثال الزائد الامور ولا ينافيه حصوله بغيرها على انه يجوز ان يكون المراد تعليل العطف المذكور لا
ايضا مطابقة لمقتضى الحال اصلا وجه لنفيه فتامل قوله يمكن ان يكون كله معصلا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه ذكر الخاص الذي هو فيه ضمنه فان قيل يلزم على هذا
امكان اعقلها فلا ينافيه ما يأتي من ذكر الكل مفصلا تفصيل عنه العبارة حقيقة قوله الاخير ان الاستتار المقلنا لا استتار الا امرا اخر وراء ما دل عليه من عموم صحة التعليل مع
ليس بنص في افادة قصور العبارة فالمعنى على هذا انه ترك التعرض لتنويع ان نكتة التـ انه يمكن التوجيه الواقع للاستتار الجلية فتامل سم قوله يقتضي ملاحظة الخ اي ان
قصور العبارة وعلى ما بعده انه ترك التعرض لتنويع قصور العبارة مع انه كاف الـ التشبيه على المزية يتوقف على ذكره بين العطف ممنوع مفرد ذكره في المطول في الباب الثامن
مع غير قاصرة قوله اذ التعليل بقوله لئلا يتوهم الخ علة لكون العبارة للتعليل ان ذكر الخاص بعد العام انما يدل على مزيته اذا كان بين العطف وان الوصف او اما
قاصرة اذا استغنينا من كلامه السابق ان التعليل بقوله ايهام القصور العبارة مخـ بدال كما نقله عنه العنبري سم وانكر قوله انما يدل على مزيته مع قول المحشي بفوات
بالقصير لما ولي من التعرض عموم فام عليهما لانك قصرت عليهما لا يقتضي قصور الـ التشبيه الخ قوله لا حاجة اليه لان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم وقوله ونقل
التعليل معطوفا في كلام الشارح لانه ذكر تعليلين بين ان الثاني قام ايضا عنه ان المراد الخ جواب عن الاحتياج لقوله ما لم يعلم واجيب ايضا بان ما بعده التنصيص
اذ التعليل الثاني الخ وجعل الخطائي التعليل الثاني شاملا لذكر الجميع اجمالا بان بعموم العلم معطوفا في مقام الخضوع والتصريح بعموم غير المعلوم الذي علمه في مقام ذكر
لفظا بصيغة العموم ووجه توهم شيوع الاختصار التخصيص في العمومات سيما في النعمة وكمال الكمال المنة العظيمة حيث رفانا عن منزلة الجهل الى ثريا العلم قوله لانا
المقامات الخطابية ثم ان المحشي لم يوجه ذكر التوهم في قوله ولئلا يتوهم اختصاص نقول المراد انه فهم الخ يعني ان المقصود من الرعاية ما يكون على وجه لا يقع فيه ترك ما هو اولى
ووجه الخطائي بان التخصيص بالذكر لا يوجب نفي ما عدا المذكور قوله ويمكن ان من تقديم المعمول على العامل كما قاله في الكبرى وقال فيما على انه لا نزاع في المفتي والفقه
يقال لم يتعرض الخ هذا مقابل لقوله السابق وان زيد تعليل ترك التعرض الثاني والمفتي واجاب غيره بانه يلزم تقديم معمول الصلة التي هي علم وهو ما لم نعلم عليها
هذا يتعين كون قوله ايهاما القصور الخ تعليل لقوله لترك التعرض الاول لا المعنى الثـ وهو لا يجوز سواء كانت صلة حرفية كما هنا او اسمية سم وفيه نظر لان المتنع تقديم
قوله هنا لم ان في التعليل الاول قوله لانا نقول المقصود بالتعليل الخ او يقال ان الصلة او اجزائها على الموصول لا تقديم اجزاء الصلة على بعضها كما صرح به المحشي في
ذا المرد ذكر للبراعة والتشبيه وفيه بحث يعني لا اعراض لاقتضاء المقام له قول الكبرى والعنبري عن قول المصنف واكثرها للامر اجمعا واجاب في الحواشي الخسروية
ولقائل ان يقول رعاية البراعة تحصل الخ يمكن ان يجاب بان المراد رعاية براعة الا بان تلك العبارة نوع ابتداء خلاف المقصود وهو العطف على ما انعم مجيبين بكون
ستعملا في سيان الحمد فقطعا على الوجه المراد وهو الحمد على عمومه لما نعلم وما المحمود عليه عموم العلم قوله وانت خبير بان ذا اللا يظهر في جميع الفوائد الخ لانه ان
ذا الوجه الكريم تلك الرعاية والرعاية على ذا الوجه تتوقف على عطفه الخاص نقول لا نسلم ان الفوائد مسمى بفصل الخطاب بجميع اجزائه على ان عبارة المصنف لا
على العام اذ لو ترك العطف لتوهم الاستئناف وخروجه عن حيز الحمد وعموم كونه تقتضي الا انه اوتي الخطاب الواضح ولا يلزم منه ان يكون المراد جميع الفوائد سم ودا
حمد

ضرب كما قال الفناري ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتأخرين من ان الراسخين في العلم الكرف اما على ما صرح به المحشي ورد عليه انه اختلف النحاة في هذه المسألة فقال ل
يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بهلا ان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام المحققون انه معمول لما بعد الفاء وانه من اجزاء الجزاء مطلقا سواء كان ما بعد الفا
والظاهر ان مخاطب الباري تعالى يجب ان يفهم ما خوطب به ويقع ببيانه وما تلتبس شيئا يجب له الصدر كان وما النافية اولا وقال بعضهم انه متعلق به اذا لم يمنع
او بان المخاطب بها هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يفهمها انتهى ويلزم مانع سوى الفاء وقيل بانه متعلق بمحذوف **قوله** لمجرد العطف اي عطف ما بعدها على ما
ما اجاب به من سوان يكون في القران ما هو غير كاشف الدلالة على المراد غير جار الا فيما لا ندري كلمة يؤتى بها للانتقال من غرض الى غرض اخر وتسمى فصل الخطاب ولم ير
المعنوي ويلزم منه عدم فصاحته وسيأتي ضرب بيانه في بحث التعقيد عن بيد ما يتعلق بالعطف التفصيلي لانهم صرحوا بانها حرف تفصيل غالبا قال الرضي وغير الغالب انه
للبتة ان قوله وانت خبير الخ يدل على ان المراد بفصل الخطاب هو القران وجميع ما الواقعة في الخطب وبعضهم يدعي انها للتفصيل مطلقا ويقدر لها في مثل هذا مقا
فصل الخطاب على الحكمة من عطف الخاص على العام ليترتب هذا الخاص ومزيته على غيره بلا وهو تكلف وقوله لا التأكيد اي خلافا لقولهم انها حرف شرط وتوكيد ابدا
جواد سم **قوله** وذا الدلالة لم يسمع الخ يبان لوجه لا يستعمل الا حال سم وفيه ما لا يخ قال في المغني ولم ار من شرحه غير الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه
فضل صرح في الصحاح والقاموس بثبوت اول ولا يوجد تصغيره اخر متناط **قوله** والمراد فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا اقصدت توكيده قلت اما زيد فذاهب وانه
ان المعترض فيه الخ واما الجواب بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اعتنائه بعهدة الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذا قال سيبويه في تفسير
بلا اشتراط ذا الوصف ففيه ما في فيه بان تصغير التعظيم مع تصغير التحقير كما صرح به مما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير يدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه
مع ان العتوب والحكم مما تتفاوت مراتبه فالخطر فيه نفسه لا يتأتى في التصغير بلاغة في معنى الشرط انتهى ووجه التوكيد انه من باب الكناية التي هي ابلغ من الصريح لانه
اولى الاخطار العظيمة **قوله** نعم ان كان خبر المتعجب وهذا استدلال على جوازهم على قيام زيد مثلا على فعل وهو وجود شيء في الدنيا فهو دليل عليه وكانه قيل
المتعجب وقوله اسم تفضيل اي واطه اخير وهو الذي احترز عنه الشارح بقوله بعد فيام زيد محقق لانه علق على محقق والدعوى المقرونة بالدليل ابلغ من الدعوى
بدلا عن المتعجب كما في المورد **قوله** لا يثنى ولا يجمع لكونه بمعنى اخير من افعل من المجرد وكان المحشي الحامل للمحشي على ما ذكره ان التركيب هنا لا يظهر ان مضمون الجز
فيه لكنه مستثنى بما بعده ومعنى لا افعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر في النحو وهو كون علم البلاغة وتوابعهما بالاوصاف الاتية محقق وعبارته في حواشي المطول
قوله الابكر الناعم يجيء في ضربه • بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد وبانه قرينة اذا الموصوف هما يعني اذا ما اللزوم امر اي الجزاء لامر اي الشرط ولا فادة قصر النو
لانه اراد خير مجعفة خير **قوله** فيه اشارة الى ان الكرب معمول الا ما كون قوله بعد كثير في وقوع الجزاء ولا يخفى ان الفصل الى ذا الموصوف يلزم في كثير من اوائل الكتب مثل هذا
بحرف فيه اشارة الى ان الوصل ضعيفه والكاشف لا احتياج فيه لا اشارة الى ذا الدلال الموضع انتهى وفيه ان الجزاء في الحقيقة لا اخبار والاعلام وكانه قيل فاقول او فاعلم
والعامل فيه اما هو ولهذا ان تقول قول الشارح والعامل فيه اما نص صريح في الدلالة وبه الرابط يظهر جعل مضمون الجزاء بعد الجمود الا بمضمون المذكور ثابتا حمو ولم يحمد
لا يحتاج معه الى ما قبله فكلام المحشي لا يخلو عن نظر **قوله** من معمولات الجزاء فكلامه على انه اجيب عن هذا بان البعدية رتبته **قوله** هذا على ضرب من المسامحة اذ الجزا
اي نحو جاء زيد لا عمرو فعلى واما ثمود فهديناهم بدليل ما بعده كزايهم بعد الا لا يقتضي معنى لا سيما **قوله** الا انه ضرب من استثناء منقطع واقع موقع لا سيما الم
وعبارته في الكبرى تدل على خلافه ونصها قوله بعد الحمد اشارة الى ان الفاء على قوله لزمتها الفاء لان الشارح لم يفنيه بقوله غالبا كما قال اللاني ان يذكر

عن قول الشارح لزمتها الفاء لا اسئلا ان الكلام بشناي لزوم الفاء للشرط كما في الا ترى الى قوله لم يقع في موضع الشرط لم يقع لما سبقه معنى المبتدا وليتامل سم واقول الا
فيه ان الشارح بقوله غالبا احترازا عما اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد او مظهر لا يجوز انه ليس في عبارة المحشي ما يوهم ان قول الشارح في الجملة عنى بالفاء لا ان بل يعم
او منفيا بلا وقد تحذف الفاء في غير الوفى الضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله … صريح في تعلقه بقوله افادة للازم معنى الملزوم غاية الامر ان تعلقه بالفاء لما
في الضرورة كقوله اما القتال لا قتال لديكم قوله وعند تقرير القول في الجزاء لا شبهة فيه ولا اشكال بعترية في تعلقه بافادة اللازم بحثه على احد احتمالين
وقد عيوا اذا دخلت على قول حذف ويبقى مقوله كقوله تعالى فاما الذين اسودت … فيه فلذا فصل فيه القول وليت شعري ما يفهم من قول المحشي فبيان المراد منه الخ الا
منهم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم ويبقى ضرورة ثالثة وهي النوادر كقوله … فرق قوله في الجملة بالنسبة لتعلقه بقوله افادة للازم معنى الملزوم فتامل قوله
اما بعدها بالافواه بيشتركون … الحديث قوله على ما جعل صاحب الكشاف ليس المعنى على العلمية اي على جعل علم البلاغة المركب من المضاف والمضاف اليه
الخ بيستعبد ما ذكره الشارح مع ما ذكره صاحب الكشاف ان المراد الهول لا اسم … علما وفيه رد لقول الخطابي ان ظاهر كلام الشارح يشعر به وجه بطلان الاشعار
او تقرير اسواء كان اسما من جملة الجزاء كما في الهداية فان الظاهر ان المتوهم من جملة … فانه لو حمل على المعنى الاضافي لم يكن تفسيره بالمعاني والبيان صحيحا لتناوله حينئذ
الجزاء او من جملة الشرط كما في عبارة الكتاب فان الظاهر ان نحو متعلق بالشرط لا … ما يتناولها من النحو والصرف واللغة اذ لا شك ان له مدخلا في البلاغة انتهى
الجزاء وان امكن ان يجعل من حيز الجزاء والتقرير مهما يكن من شيء فبعد الحمد والصلاة … وهذا مبني على ان معنى علم البلاغة على الاضافة علم له تعلق بها اما اذا اريد
لما كان نعم البلاغة اي ما قول بعد الحمد والصلاة لما كان ان الاسم ولا يخفى ما في قوله … به علم له من بد تعلق بالبلاغة كما قال المحشي واستقر عليه كلام الخطابي بعد
امكن ان يجعل من حيز الجزاء لانه يشعر بان جعله من حيز الجزاء بعيد لم يتبين … فتفسير الشارح صحيح قوله بل المراد علم له زيادة تعلق الخ اي لا يعم من كلام …
مع ان الشارح اختار في بحث متعلقات الفعل كما مر عليه الشارح فيما مر ان … الشارح صاحب المعزمة حيث قال وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة لكان
وفيه باي فربها قوله جعل وجود اللازم الخ فرينا بين ذا الى اعتبار التصور لا اسم … من بد اختصاص لهما بها انتهى وقال في الاطول ان ذا الوجير له ضابطا يقتضي دخول
اذ بعد جعل الوجود بمنزلة الوجود لا احتياج لاعتبار ذا الى التصور وقوله في … المعاني والبيان وخروج ما عداهما فالحق المختار ان المعنى علم الغرض من تدوينه تحصيل
او ان اختلف الوجود ان يجب معنى الموجود في الحاضر ان معنى وجود اللازم … البلاغة لان الغرض من علم المعاني تحصيل ملكة تادية المعاني الزائدة على اصل
على الملزوم بمنزلة وجود الملزوم وان لم يعلم ما يفيد الملزوم سم قوله بمنزلة … المراد على وجه الصواب ومن البيان تحصيل ملكة تادية المعنى الواحد بطرق
الملزوم في الجملة عبر بمنزلة لانه ليس … مختلفة على وجه الصواب واما ما سواهما مما تتوقف عليه البلاغة فالغرض من تدوينه
بمنزلته سم قوله واما بيان ان الفاء الا ان في الجملة تخصيص قوله في الجملة ببيان انفاء … وبنيه تادية اصل المعنى على وجه الصواب ولذا استوى فيه الخواص والعوام والمراد
يقتضي عموم تعلقه بما قبل قوله والفاء ايضا ويظهر انه لا مانع من تعلقه به ايضا … بعلم توابعها علم ذو من لمعرفة توابع العين قوله ملا يليق من عقب وتوابعها الخ
بان الفاء وقعت فيما قبل الجزاء وهو على الشرط لكن محله الحقيقي ما قبل … اي فيه كان المراد ما ذكر لا يلزم شيء من تعويض الاسم … لو كان قوله علم الـ
ما قبل الجزاء ولم يقع فيه جفن وفعت في محله في الجملة وهو ما قبل الجزاء … البلاغة علما ووجه لزوم الاول على تقرير العلمية ظاهر ووجه لزوم الثاني ان الظا
بان كلامه لا يقتضي التخصيص بالمذكور بل بتقرير السابق للافادة فيعم معنى … هر على تقرير العلمية ان يقول وتوابعه بتذكير الضمير لعوده على المحدث عنه وهو

المضاف الذي هو علم وهو مذكر وتانيثه لعوده على جزء المعنى العلم باعتبار المعنى
علي وهو ان ظاهر واجاب الخلخالي عن الاول من ان تقدير العلمية بجعل البلاغة علم
للعنيين المخصوصين بان يكون العلم في اصطلاح علم البلاغة ثم حذف المضاف كما قال
الكشاف في رمضان وشهر رمضان ويكون علم البلاغة من قبيل الغلبة العلمية
كعلم النحو واورد عليه انه اذا استعمل علم البلاغة للعلمية لا بالاضافة على
وان تكون الاضافة في المعلوم عليه بيانية وفي المعلوم لامية واما ايراد
لزوم الاستعمال في غير توابعها بغير ضرورة ان الخلخالي معترف به كما افصحت عنه
رمته في حاشية المطول وهو من المحسنات فلا يعترض به واجاب ايضا عن لزوم العلم
على جزء العلم بان المقصود الاشارة الى تقدير المضاف بعد العلمية حقيقة كما ان
عليه علم البلاغة وبعد حذفه بقي المضاف اليه مجرورا على تجويز شي واما رجعه
يناسب صنيع الشارح ليلا يلزم تغيير كلام المصنف واما لزوم الامر الثاني
واجاب عنه بعضهم بان المضاف اكتسب التانيث من المضاف اليه لشدة الارتباط
بينهما وهو صالح للحذف في الجملة ورد على جواب الخلخالي هذا ان اورد الضمير
اذ به يوجب لا يلايه بغير انه رد على تقدير العلمية التصرف في العلم في قوله وتوا
لان العلم كما قال الخلخالي علم توابع اللغة لا علم توابعها والحمل على المعنى (باعتبار
بالمعنى الذي قاله المحشي واستغرب عليه كلام الخلخالي **قوله** تفريعه على ما تقدم اي
المصنف اذ به يجري الخ **قوله** بواسطة معرفة الخ انما احتاج لذا الدال لان تفريع الشي
مشكل كتعليل المصنف لان دقة المعلوم تستلزم دقة العلم لا دقته **قوله** و
الخ اي كما قال الخلخالي **قوله** وذا الدال ان المرعي انتعليل لعدم الحاجة الى المعرفة
عربية لانه انما يحتاج اليه الا ليكون ان الموعى انما ادق العلوم **قوله** من انه مجاز
ان عجازه للبلاغة لا الفصاحة او غيرها معتقد ذكر الوجه ايضا **قوله** الغير المرتب
ان يجعل نكتة عدم الترتيب انحطاط الاحوال العليين بعلم لماذا لو رتب لانحط كلا
سم وهذه نكتة عامة والنكتة الخاصة هنا ان بيان ماذكر في كونه اجل العلوم
انما يكشف لماذكره في بيان كونه ادق العلوم سرا **قوله** فيشكل بالمتشابهات

يقال لا يلزم من التزام انتفاء التعقيد المعنوي عن المتشابهات ولا لزم عدم مطابقتها وهو
محذور ومسياتي تحرير بيان انتفائه عنها وحينئذ بيني مع (اشكال) لها هنا اسم **قوله** وليا
ظهر انه يحمل على كون الدلالات مطابقة الى ان المراد انه اذا اقتضى الحال دلالة المطا
بقة اتى بها او دلالة التزام اتى بها وهكذا اسم **قوله** على جعل التعريف في القسم
للجنس اي وحينئذ يلزم مخالفة الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا لان الظرف صفة لتقدير
عامل منكر هذا مراده بدليل ما بعده ورد عليه ان المتبادر من كون التعريف للجنس ان
ال للجنس وهو غير مراد هنا اذ المراد الفرد المعين **قوله** او تجوز الخ عطف على قوله جعل
اي او على تجوز ان تقدير العامل معرفة بناء على ما سياتي في قول المصنف فالفصاحة في
المفرد من ان كلام الشارح في بحث تعريف المسند من شرح المفتاح يفيد جواز تقدير العامل
معرفا وقد يوجه كلامه بانه لو قدر معرفة لزم حذف الموصول وبعض الصلة لان التعلق
المقدر صفة اسم فاعل لان ال الداخلة عليه موصولة فعلى حذفه مع بقاء المعمول وهو
الظرف ما ذكر لكن يرد عليه ان محل كون ال الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول موصولة
اذا اريد بهما الحدوث اما اذا اريد بهما الثبوت فهما من قبيل الصفة المشبهة وال
الداخلة عليها حرف تعريف كما ذكره الشارح في بحث تعريف المسند اليه بال الا ان
ان يقال هو استشكال منه بما يلزم موافقة النحاة عليه وان اختار من بعضهم هذا والحمو
للمحشي العزانه لا يجوز جعله حالا من غير الفاعل والمفعول لما يدل عليه كلامه بعد
وهو مبني على ان الحال لا يكون الا من الفاعل والمفعول وما اوهم خلافه اول وهذا ينا
مع ما يقال جعل الظرف هنا صفة مخالف للقاعدة من انه بعد المعرفة حال ويحتاج
للاعتذار بمثل ما اعتذر عليه به عن تخالف الموصوف والصفة من ان التعريف لفظي
ومثله يجوز في الظرف بعد الصفة والحال والوجه الوجيه ان القاعدة مقيدة بوجود
المقتضي وانتفاء المانع والمانع هنا موجود وهو عدم الفاعل او المفعول **قوله**
او حال عطف على قوله صفة **قوله** على ما جوزه صاحب الكشاف او فانه جعل اسم كان
فاعلا به المعنى كما ذكره في الكبرى وقد يقال ان النفي بالجواب على خلاف المشهور
من مذهب من اول بالتخريج عليه لانه يرى مجيء الحال من المبتدا وغايته ما يمنع مجيء الحال

من ايم كان انه مشترك في الكل قوله لا يخفى ان القسم الثالث الخ جواب عما يقال ان
الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما الزم ان
سوايضا كتاب لان افعل التفضيل بها هنا اعنى اعلم من جملة ما اضيف اليه وهو
عبارة عن القسم الثالث قوله كتاب لغة لانه بمعنى من الكتب الجمع ومما يصدق
البعض قوله فيكون كتابا عرفا ايضا ان اراد انه كتاب عرفا بلا حالة كونه من
جمع ممنوع او بالنظر لحالة افراده بالتنوين وباعتباره في ملك الحالة فبعن صلاح
طاب المذكورة عليه نظر تامل فيه ولذا اختار الاحتمال الاول ومنع المنع بل
تسميته كتابا عرفا على وجه المجاز باعتبار انه في بعده بالتنوين كالمسموع من كلام
المحشي لمن تامل قوله غاية التوجيه لهذا الكلام اشارة الى الجواب عما اورد عليه
ان الضمير في مرتبته ان عاد الى كل لزم ان يكون كل شيء في مرتبة كل شيء او الى شيء لزم
كل شيء في مرتبة الشيء الواحد وكلاهما غير صحيح قوله منكر بالجر صفة شيء و
معرفة بالنصب مفعول ثان لجعل اي بجعل الضمير معرفة وان عاد الى شيء وهو منكر
اشارة الى الخلاف في ضمير الغيبة اذا عاد الى منكر فقيل نكرة مطلقا وقيل معرفة مطلقا
وقيل ان عاد الى واجب التنكير كمجرور رب فنكرة والا فمعرفة قوله ينبغي ان يراد بالنقص
الخ او يقال الكامل يقبل التكميل والتتمة يكون من جهة الكم والزيادة وفيه من جهة
او العكس قوله فلا يتصور صيغة التكميل التفضيل اي في قوله واتم لانما انما يتصور
مما يقبل الزيادة قوله وان تيس اي لا يرد ان تمام الخ في عدم الورود بمجرد ما ذكر
لتعبير المصنف بصيغة التفضيل وقال ح سي يحتمل ان يراد التعريب عن وقوع
وتجرد الترجمة لا ينافيه وقوع الحشو والتطويل قوله والحق اختيار المحقق الرضي
المرضي على ان الربع بغير علمه الشارح ونقل ان المعوان يحكم بالنسبة لا يلزم ان
حكمه فلا يلزم من منع تقديم ما في حيز الحرف المصدري عليه اذا كان ملحوظا به
يمتنع ذلك اذا كان بمعنى او عنده لا يعمل المصدر مطلقا الا اذا اول عند الشارح
اذ كان المعمول ظرفا لا يحتاج للتاويل على تقديم معمول الحرف المصدري عليه
كلام الرضي انه لا يبرز التاويل وان كان المصدر بمعنى الثبوت وكلام الشارح انه

لا يؤول اذا كان المعمول ظرفا وان كان بمعنى الحدوث وكلام الامام ابن هشام وجماعة انه
لا يؤول اذا كان بمعنى الثبوت لمباينته للفعل حينئذ وانه يعمل في الظرف فقدم او تاخر
واشتراط التاويل في العمل انما هو اذا كان المعمول غير ظرف قوله الراجع الى الجمع
بحث في الظرف كقوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم قوله
واعمال العبد الغصة الخ اشارة الى قول بعض الادباء ان نحو الغصة والتبا يجوز له
اعمال في الظرف خاصة وان لم يرد منه معنى مصدري وسياق الكلام عليه عند قول
المصنف والعبد احقيه المعرد قوله وليت شعري انه لم اقتصر على ما ذكر الخ فيه
اشارة الى ان المذكور هنا مرونا لا انه غير مناسب وحاصله ان النسبة بينهما العموم
والخصوص المطلق لان الحشو زايد على اصل المراد لان الزيادة انما هي بالنسبة له
مستغنى عنه سواء كان لفايدة كما يوخذ من كلام الشارح والتطويل لا يكون لفايدة
فيجتمعان في زايد لفايدة وينفرد التطويل فيما لا فايدة فيه وحاصل الجواب ان النسبة
بينهما التباين وهو واضح قوله حيث جعل المصنف الاظهر حيث جعل الشارح لان كلام
المصنف يحتمل العود لا خطار الى الحشو والتجريد الى التطويل قوله اشبه بالعكس
لان الزايد المستغنى عنه يختص بالزايد على اصل المراد يجرد عن الزيادة على المراد قوله
ينبغي ان يجعل متناولا الضعف التاليف الخ يمكن ان يقال انه لم يوجد في القسم الثالث
هذا القسم من التعقيد فلذا لم يخصص بهذا القسم فلا حاجة الى تاويل المحشي فهو سهو
قوله بل الشايع اطلاق الفروع اي مكان الالفاظ ان يقول ينطبق على فروعه لان القضية
الكلية كقولنا كل كلام الغي الى من تركيب تركيبه تنطبق على قولنا هذا الكلام الغي
الى هذا المنكر بركوبه بمعنى انها تشتمل عليه ويستخرج منها وكرسها استخراج ما ياتي
وقوله بل الشايع انتقال عن قوله لا على الفظايا لانه في معنى ان القضايا المذكورة لم
يشع اطلاق الجزئيات عليها قوله تجوزا اي بان تشبه الفروع بالجزئيات وله
والطوابع المشبه به على المشبه على طريق الاستعارة التصريحية فيعني جواب ثالثة
وهو ان لا انصباب بمعنى الصدق اعنى الحمل وضمير ينطبق راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه
لا بمعنى القضية كما هو المراد بالحكم الظاهر الذي رجع اليه هذا الضمير والمعنى يحمل كل

ذا لو الحكم بعض المحكوم عليه على جزئياته ولا شك ان المحكوم عليه وهو الكلام الملقى
الى المنكر يحمل على جزئياته وهو ان زيدا قائم فيقال ان زيدا قائم كلام ملقى الى المنكر و[...]
رابع وهو ان لا انحصار بعض الصغرى في الكلام حذف والتقدير يصدق مفهوم موضو[ع]
ذا لو الحكم الكلي على جزئياته مضمر جزئياته لهذا المحذوف ولا شك ان مفهوم الكلي ال[...]
الى المنكر الذي هو موضوع تلك القضية يصدق على جزئياته وهو ان زيدا قائم ونحوه
قوله كان يقال مثلا ان زيدا قائم الخ ينبغي ان يجعل الذي من الحكاية لا من المحكي والا اشكل
قوله بهذا الكلام يجب تاكيده لانه يلزم تاكيد المؤكد الا ان يقال لا محذور في ذلك الى التن[...]
ومعناه زيادة تاكيده بان يؤتى مع ان باللام لكن ينبغي ان هذا القيد مراد احترز به ال[...]
منه طرد فكان زيد قائم يجب تاكيده وذلك يقتضي وجوب تاكيده مطلقا سواء القي
منكرا او لا اذ المبين في النتيجة تغيير قوله ثم اللام في لتعرف للعاقبة اي باصطلا[ح]
النحاة واما باصطلاح البيان فلام التعليل لكن بطريق الاستعارة التبعية كما يا[...]
وقوله والمال عطف تفسير قوله للزوم الدور اذ مقتضى اثبات القواعد بالشواه[د]
توقف القواعد على الشواهد ومقتضى تعرف احكام الجزئيات من القواعد العك[س]
فيلزم توقف كل على الآخر قوله اللهم الا ان يقال الخ كأن مراده بذلك ان التاكيد[...]
جهتان جهة كونه مسموعا من الموثوق به وجهة كونه من جزئيات تلك القاعدة وا[...]
حكمه فيه الجهة الاولى فلا توقف فلا دور وهذا انما يدفع الدور في حد ذاته لا من[...]
القاعدة والشاهد ثم ان النتيجة التي ذكرها في الجواب ممنوعة لان القياس الذ[ي]
نتيجته هكذا ما التوكيد في جواب المنكر في هذا المثال مستحسن بلاغة ومع[...]
التغيير المذكور في الصغرى لا يتم للمحشي غرضه هذا والاولى في دفع الدور ان الاستشـ[هاد]
بالجزئيات بالنسبة لمستنبط القواعد ومقررها وتعرف الاحكام بالنسبة لغير[ه]
جاز ان يراد الايضاح فعلى الخ بمعنى ان يراد في الامثلة الايضاح فقط وفي الشواهد الاثبات
في الجملة وحينئذ تكون الامثلة اخص والخ الا ان يقال ما سبب هذه التفرقة قوله
متباينان لان ما يذكر للاثبات فقط لا يكون مذكورا للايضاح وبالعكس الا على[...]
وهو ان يراد الطوح لا ان يذكر قوله لا كن المفهوم من الحاشية الخ استدراك على[...]

اول الغولة بمعنى الطوح ونص الحاشية كما في الكبرى فهو اخص نظرا الى انه يلزم في
الشاهد ان يكون موثوقا به ولا يلزم في المثال واما كون الامثلة للايضاح والشواهد
للاثبات فامر خارج عنهما حتى لو اعتبر ذلك الوجه كانا متباينين انتهى قال المحشي
وهذا لا يلائم ان المراد الخصوص باعتبار الطوح وذا لو انه لو كان الاخلية على وجه
الطوح لا وجه لاخراج الايضاح والاثبات بل لو اعتبر ايضا ينبغي اعتبار الاخصية بغير
المعنى كما لا يخفى وكانه فهم من جعل الايضاح خارجا عرضيا عن مفهوم الشاهد واعتبر
الاخلية بحسب ذاتي المفهوم او جعل الغير خارجين عن النسبة واعتبر الاخصية
نظرا الى جزء المفهوم وفي الذهن بعد لا يخفى انتهى قوله فلا يلائم التفريع اي تفريع
الاخلية على مجرد التغيير ويمكن ان يجاب عنه بان المذكور للاثبات يصلح ان يذكر
للايضاح من غير عكس لان طوح الاثبات يتوقف على كونه كلاما موثوقا به دون
صلوح الايضاح وفيه ما سبق ان معنى الاخلية ان كل شاهد يصلح مثالا من غير عكس في
قوله والباء الراو بمعنى او قوله لا يخفى انه يجوز ان يكون جمع الخ بمعنى ولا حاجة
الى صرف الاول عن حقيقته اي التغيير كما هنا والاشارة اليه في قوله فلا وجه الى جعل
المفعول الذي هو نتيجة قوله لا يخفى الخ او حذف المفعول مبني على ان لا او بمعنى المنع قوله
او بجمعه اشار الى ان المصدر اذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل او اسم او صاحب الحال اذ
انما تعتبر صاحبه في المعنى لانها صفة له والوصف نفس الموصوف ويجوز ان يجعل مثل
ذلك على حذف مضاف او يحمل على المبالغة كما قال الراضي باب المصدر والخبر والنعت
هذا وقوع المصدر المنكر حالا وان كان كثيرا لكنه لا ينقاس وقاسه المبرد فيما كان
نوعا من العامل لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه فاجاز جاء سرعة ومنع جاء ضحكا
ونقوم في ديباجة الشارح للمحشي ما يقتضي انه يجنح الى مذهبه وقال في الكبرى
هنا بعد ان جعل جمعا حالا ولا يرد عليه ان المصدر ليس بيانا لنوع العامل وذا لو ان
العامل النفي او ترك التقصير والسعي اعم من السعي الكامل اي بقوله الجمع قوله او
تمييز عن نسبة التقصير الخ قال العباري ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل
ويكون جمعا فاعلا في المعنى او لم يفعل الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بانه

الفعل المسند الى المميز في الاصطلاح فلا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلا فيه في الا
شتغال ونحا له في التعجب كما اشار اليه السكاكي في قوله معنى كان زيد عمرو وجها كثير
العرق عمرا ومثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان عيونا جاء على التمييز
للتمييز اذ الفعل المذكور لم يعمل الا فيه لا لاشتغال وللتفصيل الذي يعطيه الا
لا التفسير الا وهو مقتضى تلك القاعدة المهمة انتهى ويعلم منه نكتة الكلام اللا
الذي قدره يجوز التمييز حيث قال لم يعصر وهو انما قال ذا الرابط ها والا في المانع من
جعل مقاولتهم لا لو بان يقال المعنى ولم يا ذن اجتهادي فتدبر قوله او منصوب بنزع
الخافض اي على ان يجعل المصدر حينئذ على التوسع فينتصب بكلمة في كما يقال كان ذا
خلافة فلان اي في زمن خلافته والمعنى هنا لم اقصر في زمن الاجتهاد وفيهم منه عرضا ان
التقصير في الاجتهاد وليس مفعولا فيه حتى يرد انه لا يتعلق حرفا جر بمعنى واحد
بفعل واحد والشارح منعه في شرح التصريف وان اجازه الزمخشري في تفسير قوله
كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا بناء على ان الثاني انما تعلق بالعامل بعد تقييده بالا
ول او انه متعلق به في حال الطلاقه قوله ويجوز ان يضمن معنى الترك فيكون جهدا مفعولا
له له اي اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء ان من افعال الناقصة بمعنى ذا فيكون جهدا منه
على الخبرية بمعنى جاهدا قوله اختار ما اختار لانه ابلغ يعني انما لم يحمل الشارح
المصنف على هذه الوجوه بناء على انه ابلغ او انه لما كان تعديته الى المفعول
لتضمنه معنى المنع في غاية الشيوع ورجحه وان كان مجازا مشهورا قوله واختيار
يقال للسير في افريقية اختيار الترتيب كبير مرجح لانه عبارة عن سهولة ارتكابه
صعب الترتيب كما لم الا ان يكون المراد على هذا ان اختياره اقرب الى الصواب قوله
على ما فهم من امالي ابن الحاجب لانه قال اذا قلت ما ضربته للتاديب جاز ان تكون نفي
معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب تعليل
للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل
اي انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب
وقد يقال هذا في مفعول له مجرور باللام فهو من قبيل الكار والمجرور الذي يعمل فيه

العامل القوي والضعيف وما هنا مفعول له منصوب فلا يعمل فيه الا صريح الفعل على ما
يحمل معنى حرف النفي ويعمل احرف المعاني في الظرف والجار والمجرور ومشهور ذكره في
المغني ونقله عن ابن الحاجب قوله لما ذكره قدس سره هاهنا بيان لا اعمال النفي لا
ضرورة تحمل كلام الشارح على ذا المطابقه كما شكك الجامي ولما يأتي ولما ظهر ان النشا
ح جعل العامل الفعل المقرر اذ اوليه حرف النفي لا معناه لانه لا يصلح للتقييد ولا
المقصود توجه القيد اليه وبه يندفع ما قيل ان الشارح وقع فيما هرب منه لما يعطي
في بحث علمه المسند اليه عن الشيخ من ان ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات
الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص من الكلام لا ان توجه الا اثبات والنفي
الى القيد وعكسه مفوض الى المقام وما قيل ان الشارح بل من كتب لا يبعد نفعا انه جعل
دال على النفي فيتوجه الى القيد لا لخصوصية للحرف في النفي وان اجيب عنه فان
التركب النفي عن النفي وعليه يتمشى قول المحشي بفعل مثبت قوله لان المفعول
له الذي رد عليه ان الشارح في شرح المفتاح اشار في بحث تعريف المسند اليه باللام
الى ان كلا لا توجه النفي فيه الى النفي يوم اعلا يختص بكون القيد مفعولا له جاز
الحران وجه ذا الران معنى حرف النفي لا يصلح ان يقيد لتضمنه ملاحظة القيد من حيث
كونه موصوفا بهذا القيد والحرف لا يصلح للموصوفية وهذا وارد ايضا على من قال
ان التاويل فعلنا ان المفعول له انما ينتصب اذا كان فعلا الفاعل الفعل المعلل فيقال
له وجاعل التقريب المعرب ولكن انتفاء ليس فعلا له وعلم من قال انه لا يجيء التعليل
لان الشيء المعدوم لا يصلح معللا لا الشيء الموجود ولذا قيل ان قوله ولم ابالغ الى مجاز
مرسل من اطلاق الملزوم وارادة اللازم لان نفي المبالغة المذكور يستلزم ثبوت
كلام وتسكا قوله في حاشية الشرح قال فيه وقد ذكر قدس سره في شرح الكشاف
في سورة العلق ان في قوله تعالى ومن يعمل الخ ان يكون العمل المنفي وكون جميع القيود
قد يكون راجعا الى النفي فيراد ويفيد من المنفي وقد يكون راجعا الى ما دخله النفي وعلى
الثاني فله معنيان احدهما ونحوها كثر ان يكون النفي راجعا الى القيد فقط ويثبت اصل
الفعل وثانيهما ان يقصد نفي الفعل والقيد معا بمعنى انتفاء كل من الامرين ويعني

انتفاء الفعل من حيث اعتبار نفي الفعل او اثباته قوله لمعناه الاصلي اي دون المعنى
العلمي لانه الاعيان المخصوصة او المسائل المخصوصة او النقوش المخصوصة او المجموع
الثلاثة او مجموع اثنين منها على ما تقرر في محله وكل واحد من هذه الاقسام لا يطلق عليه
التلخيص لا يقال معناه الاصلي اجنبي عن الكتاب وحينئذ فلا مناسبة في هذه التسمية
لانا نمنع الاجنبية بل المعنى الاصلي من اوصاف الكتاب الغالبة به فيطلق الاسم مناسبا
لوصف الكتاب قوله لا يقال يجوز ان يكون معطوفا الخ واورد عليه انه لا يناسب الخ
اي فلا عطف وترك التقويم وجعل العدول عن ماضوية الفعل لما ذكر قوله لانا نقول
في التقويم الحكى ان المراد تقوية المسند اليه وجعل الواو للحال جاز فيه المقصود وليس
هنا بيان موضوعية المسند اليه بمجرد الخبر ودون وصفية الخبر له وهما اعتبار
ان متلازمان لا كثر عن بعض الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتلبس
بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يفعل الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه
هل يقع فيقال الزاهد يشرب الزاهد فلنا نعم … اعتبرها صاحب
المفتاح … من المصنف فلا يجعل الكلام عليها قوله يعني انه الخ اراد انه لو جعل
الجملة فعلية مضارعية حالية لم يحتج الى الواو اصلا وتغيير المقصود واجب …
يوهم الاستئناف وفيه ان هذا لا … حاصل مع الواو ولان الواو تكون للاستئناف
الا ان يقال انه قليل جدا بخلاف استئناف الجملة بدون الواو فانه كثير جدا …
واقرب من ان الواو توهم العطف فلم اتى بالواو فيلا يتوهم الاستئناف ولم يترك الواو لئلا
يتوهم العطف الا ان يجاب بان عدم تناسب الجملتين مع عدم … داع الى عدم …
سببها داع قوي لترك توهم العطف فضعف التوهم فلم يعتبر به لوجود داع …
بخلاف ترك الواو فان توهم الاستئناف حينئذ لا داع له … فليتأمل …
قوله لا امر ذاتي لها يتوهم من صيغة … الاوصاف العلمية قوله لا انه لا
اعتبار معنى يحسبني فيه اشارة الى ان المعتبر في عطفه على حسبي انما هو … اعتبار
معنى يحسبني ويكفيني … ووجهه ان المعطوف عليه انما يكون خبرا حتى يلزم المحذور
اذا اعتبر فيه ذلك الوالانه حينئذ بمعنى الجملة الخبرية واذا لم يعتبر يكون مفردا قوله

فلنا جعل الاسمية الخ رد لقول السائل لم لا يجوز ان يكون هو حسبي جملة انشائية
وقوله ولا انقطاع الخ رد لقوله اوان يعطف الخ وقوله وقد ذكر الشيخ الرضي الخ رد
لقوله وان يعطف على مجرد حسبي الخ قوله اذا كان فيه الاسم معنى الفعل اي وحسبي فيه
اعتبار يحسبني ويكفيني اسم ليس فيه معنى الفعل لكن قد يقال لا مانع من جواز العطف
عليه مع اعتبار ما ذكر ولا محذور حينئذ لانه خبر المبتدأ والعطف فيما له محل من
الاعراب وهو جائز … وقد يقال هذا لا يرد على الشارح لانه يرى بامتناع العطف
ولو فيما له محل كما دل عليه كلامه فليتأمل ما سيأتي في قول المحشي بقي امر اخر الخ
قوله ثم ان الجملة الانشائية لا تنزل الخ رد لقول المجيب السابق كما انه غير ها هنا
الخ قوله كما في هذا الموضع يمكن ان يجعل مثالا لما اذا عطف على حسبي بناء على
انه معطوف على خبر ان اي وانه هو حسبي او على انه معطوف على جملة الحال او على انه
حال من الف على ان الجملة الاولى حال والا لم يكن عطف ونعم الوكيل على ما قبله بل
على ما عطف عليه ما قبله قوله حيث قال لا نرد الطعن عطف على قوله الخ اي بناء
على ان جزء المقول له محل من الاعراب كما هو صريح عبارة الكشاف مراجعها وخالف
في ذلك ابن هشام في المغني وسيأتي الكلام على ذلك في مباحث الفصل والوصل قوله
اقول ذكر صاحب الكشف الخ حاصل ما اشار اليه بما ذكره عن صاحب الكشف ان
المعترض على الشارح فهم ان صاحب الكشاف صرح بجواز عطف الانشاء على الخبر
فيما له محل وهو ممنوع بل صاحب الكشاف بريء منه لانه قدر القول في الجملة الثانية
حيث قال ومعناه قال رب انهم على وقال لا نرد وتبقى جرة … الجملة الثانية
خبرية وبالجملة فالمعترض فهم ان الواو من المحكي وانه مجموع الجملتين وهما في محل نصب
لانهما معمولا قال وصاحب الكشف فهم انها من الحكاية وهي نائبة عن القول الحكي
الاول فيلزم عطف الانشاء على الخبر فيما له محل بناء على ان جزء المقول له محل وعلى
الثاني لا يلزم ذلك بل هو عطف خبر على خبر ومما يدل على ان هذا مراد صاحب الكشف
انه قال بعد ان ذكر ما نقله المحشي ما نصه وقد يقال هو من باب والعمري … اي
اظلم ولا نرد انتهى بمعنى انه يمكن جعل الواو عاطفة جملة انشائية على جملة

استمارية مغروفة فتامل المقام بقر جعي على اقوام **قوله** اشارة الى ان الواو
لاستارة تقرير الغرابة الثانية اذ لو جعلت الواو من المحكي لم يكن تقريره
كما لا يخفى لانه قد يقال تقريره لبيان المعنى لا انه المحكي ويدل على ان الواو
قال ان الواو في وقال واحسبنا الله ونعم الوكيل من الحكاية ومع ذلك
وقالوا حسبنا الله وقالوا ونعم الوكيل **قوله** لا انها من الحكاية وما بعدها المحكي
لما ذكره من ان الواو من كلام الله تعالى ويوجد في بعض النسخ لا من الحكاية وهو
لمناسبة لما قبله لان معنى كونها من كلام الله انها من الحكاية ويدل على ان الواو
في الكبرى **قوله** اي ما هو مقصود الخ له ان تقول ان اريد المقصود مطلقا دخل
الخطبة وان اريد المقصود بالذات خرجت المقدمة ويجاب بان المراد المقصود بالذات
من الكتاب لا من العلم نعم وهو الانسب بكلام المحشي كما يعلم بالتامل
ما هو المقصود في الجملة وان كان صحيحا باعتبار احتمال كلام الشارح له وانما
مراد المحشي ما هو اعم من المقصود لذاته من العلم كالفنون الثلاثة او للانتفاع به
كالمقدمة والخاتمة ليست شيئا منهما فتامل **قوله** اي في قصر التادية الخ
عما اورد على الشارح ان التعقيد المعنوي خطأ في التادية فيشتمل الفن الثاني
لا ان وحاصل الجواب ان التعقيد المعنوي خطأ في كيفية التادية والاجادة لا في نفس
التادية **قوله** لا يخفى انه لم يذكر الخ اي فكيف يكون الفن اشارة اليه والتعريف
تعريف عهدي كما انه لم يجعل اللام اشارة الى علم المعاني المذكور في قوله وما يحترز به
عن الخطأ علم المعاني وعكس العنان في قوله العهد فساده لعدم صحة الحمل للزوم حمل
الشيء على نفسه **قوله** وهذه الامور معلومة لانطباق العنوان اي بعنوان الفن
قوله وهذا القول كافيه اي في العهد الكنائية لاتحاد الذاتي فيه مع معلومية الا
نطاق **قوله** انه لا اجادة في علم المعاني حينئذ لانه علم ان الذي يحترز به عن الخطأ علم
المعاني وكذا الحال في الفن الثاني والثالث وقد يقال ان تلك الامور وان كانت
معلومة لانطباق العنوان لكن بعضها يقع اولا بالضرورة الا انه لا يعلم بنفسه
ان ذلك هو بازاء علم المعاني وغيره اذ التقديم الذكري في بيان لانحصار لا بغير الا

التقديم في الترتيب الا ترى ان الشارح قد في بيان وجه الانحصار ما ان من المقا
صد على المقدمة مع تاخره في الترتيب فاراد المحشي ان الترتيب الفني لا ان علم
المعاني مثلا يعلم بهذا التقرير اذ كلا من هذه في الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب مع
اللغوية لازمة في الفن الثالث اذ الانتساب هنا معلوم بلا مشقة لا لكن
سرعة بعد العهد فتامل **قوله** على وجه الحقيقة اي العرفية **قوله** او المجاز اي
اللغوي الذي علاقته التشبيه بان شبهت بها والطرف اسم المشبه به على المشبه
بعد استعارة تصريحية **قوله** واما ابقاء المقدمة على الوصفية الخ رد على الخطا
حيث قال والحق ان المقدمة ان كانت بمعنى الوصف اي ذات مقدمة ثبت لها صفة
التقدم واعتبار معنى التقدم فيها لصحة اطلاق الاسم كالضاربة والقائلة فيها
كلاهما على الطائفة المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انها من افراد هذا المفهوم
المبهم ومجاز ان كان باعتبار خصوصها ثم ذكر الشق الثاني من الترديد وهذا
التصريح في ابقاء المقدمة هنا على الوصفية **قوله** مخالف لما يتبادر من الح
العابدين حيث قال ثم استعيرت فانه صريح في عدم بقائها على الوصفية وايضا
يرد عليه انه حيث جعل الموصوف مؤنثا بالتاء في المقدمة للتانيث البتة
بينا بعد ذكره بعد ذلك من ان التاء للنقل **قوله** لان الظاهر ان تطابق الصفة
فقد يقال لعل المقدمة هنا نقل عن الوصفية الى الاسمية كما ستعرفها ان يقال هي
وان كانت الان اسما لكن الاسمية ملاحظة فيها واما كون الوصف لا يعمل
الا اذا اعتمد فلا يرد لان لوجود الاعتماد على الموصوف المحذوف وفي قوله الكا
بعد اشارة الى جهة احدها من قوم المتقدم باعتبار انها قدمت بنفسها باعتبار ما فيها
من الحسن او باعتبار انها قدمت الطالب في المعرفة والقابلية **قوله** فيه انه
جعل العلاقة الخ اعتراض على تعبير الشارح بالشروع وان المراد من الكلام
العلاقة قول المصنف ما يتوقف عليه مسائله **قوله** اصطلاح بين القوم اي
حيث قال يقال مقدمة العلم الى ان قال ومقدمة الكتاب اي ويقال مقدمة الكتاب
بقوله ويقال دليل على انه في كلام الغير القوم **قوله** انما اي مقدمة الكتاب

قوله اسم لتلك الطائفة اي المتعرفة من كلام الكتاب اصل المقصود سواء نقل
بعد الشروع ام لا قوله للعلاقة الظاهرة بين الفعل والمعنى وهي الدالية والمدلولية
وهذا يقتضي ان معرفة الكتاب انما تحصل على ما يتوقف عليه فقط لا على ما سواه كما صنع
الشارح قوله ولا يطلقونها على ما يكون من الولد اعم لعموم العلاقة بين الفعل والم
حينئذ قوله فلا يتم كلام الشارح الى تفريع على ما تقدم من قوله لا يخفى الخ والحاصل ان
السيد اعترض على الشارح في اثبات معرفة الكتاب بهذا المعنى فقال انه لا تعلق على
في كلامهم ولا هو معهود من اطلاقاتهم وحط الاعتراض ان الشارح نقل معرفة الكتاب
بهذا المعنى عن القوم وهو غير موجود في كلامهم والموجود فيه انما هو اطلاقها على الالفاظ
الدالة على المعاني التي يتوقف عليها مسائل العلم واذا كان لا مركز في هذا الجواب
الشارح بما ذكر لان هذا المعنى ان الاعتراض على الشارح في مجرد اثبات معرفة الكتاب
في اطلاقها على الا الغاية وليس هذا الوجه الاعتراض كما علمت قوله ويمكن ان يقال
الجواب عن الشارح واتمام كلامه قوله لعلاقة الماولية الخ اي فلا يلزم فيه
الكتاب على ما يتوقف قوله ولا مشاحة في شيوع الخ فلا يقال انه اصطلاح لا نقل
في كلامهم قوله الاحالة بالنسبة الخ فليس المراد بالاحاطة المعنى الحقيقي قوله والا
من انتفاء ايهم من ان يكون الخ في حواشي سم على الشرح قوله ودعي في الاحاطة الاشارة الى
معناها لغة ليس بتفسير الظهور المذكور بل هو شيء ينبئ عنه انتهى وحينئذ مشكل
قول المحشي بالمطابقة لان هذا المعنى اداد اعلم ما ذكره بالمطابقة كما ذكر
معنى هذا المعنى فيكون الفصاحة حينئذ تفسير لا تنبيه قوله وهو الكثير ورد عليه
المفرد فقد يكون فيه تعقيد معنوي جاز اعتبر في فصاحته خلوصه عنه احتيج في
فصاحة المفرد الى قيود اخر زائدة على ما ذكره المصنف فيرد على هذا تعريف ما اورد على
اختيار الشارح وان لم يعتبر فهو بعيد جدا قوله لانه يلزم ان تكون تلك المركبات الخ
على الاول الذي ذهب اليه الشيخ وايضا المصنف صرح بان البلاغة يوصف بها
فقط وعدم اتصاف المركب التقييدي بالبلاغة محل تامل وايضا يحتاج حينئذ في
فصاحة المفرد الى قيود اخر يختل بدونها كما قال السيد لان المفرد حينئذ يتناول

العنوان التامة وفصاحتها تتوقف على امور اخر زائدة على ما ذكره المصنف في تعريف
فصاحة المفرد كالخلوص عن تنافر الكلمات قوله كضعف التاليف كقولنا مثلا ان ضرب
غلامه زيدا قوله وكتنافر الكلمات كقولنا مثلا ان امدحه امدحه قوله بضم كلمة
فصيحة معها بحيث يصير المجموع كلاما عربيا وحاصل هذا انه يلزم على الاول ايضا ان
يوصف المركب الغير التام الخالي عما يخل بفصاحة المفرد والغير الخالي عما يخل بفصاحة
الكلام بالفصاحة فاذا ضم اليه كلمة فصيحة بحيث صار المجموع مركبا تاما صار غير
فصيح لعدم الخلو عما يخل بفصاحة الكلام فقد خرج المركب عن الفصاحة بمجرد زيادة
كلمة غير فصيحة من غير حدوث امر مخل كضعف التاليف ادبه الى المثال المذكور لضعف
التاليف ولعله اكرمني الى المثال المذكور لتنافر الكلمات قوله واشنع من ذلك
صيرورتها الخ حاصل هذا انه يلزم على الاول ايضا ان المركب الغير التام لعدم اعتبار
الاسناد فيه الغير الخالي عما يخل بفصاحة الكلام يوصف بالفصاحة فاذا اعتبر في
جزء فيه اسناد صار غير فصيح مع انه لم يطرأ عليه الا مجرد اعتبار الاسناد فيه
ولهذا كان اشنع مما قبله قوله وهذا وقد اعترض فاسم على هذا الجواب انتهى والظاهر
انه اعتراض عليه وعلى ما ذهب اليه الشيخ لان الاعلال المذكورة على هذا التعريف
من المفرد على القولين متوجه قوله او يزاد في التعريف بخلل الاحتياج الى الزيادة في
التعريف لازم على هذا الجواب ايضا سم وهذا بناء على ان قوله وهذا وقد اعترض وارد على
ما قال انه الخصوصية تامل والجواب انه مشترك بينه وبين الاول الذي ذهب اليه الشيخ
والجواب انما هو جواب عما هو الخصوص متوجه قوله انما ترك هنا قيد في الاحاطة الخ الظاهر
ان بين مفهومي البلاغة بالمعنى الذي ذكره الشارح وما في المتن تباين فلا ان اراد الكلام
باعتبار التحقق فكذا الفصاحة بالمعنى الذي ذكره الشارح وما في المتن قوله ولا
والجواب ان الكلمة ايضا قد يجعل متناولة لما بان يراد بالكلمة ما ليس بكلام كما اراد بها
المفرد ذلك المعترض في هذا بعيد جدا فاشار الى جواب بقوله على ما يفهم الخ وحاصله ان
صاحب المفتاح صرح بان المركب التام في قسم المفرد فلا ضرر الجواب بان انتصاف الشيء
بصفة ليس من خواص ماهية المجردة يوجب اتصاف جزئه بها فتعلم انتفاء المفرد

بالبلاغة لاتصف الكلمة ايضا بها لانها من جزئيات المفرد ولا اختصاص لها بباب
المجردة بما لم يسمع شئ كذا اعلم انه لم يتعلق بها مسح الا مستدلا **قوله** لا دليل على
اخطار البلاغة الجواب عما اورد على الشارح ان مراد المعلل البلاغة عن
ليست الا باعتبار المذكور وصح التعليل لا نتفائها في المفرد بانتفاء الاعتبار
كل ما ذكره من التعليل بعدم سماع وصف المفرد بالبلاغة **قوله** و
اورد على ذلك ان الفصيح الخ فيه هذا الايراد تامل ان اريد تعقد جمع المعاني المختلفة
في تركيب واحد بحيث يمتاز كل عن جميع ما سواه حتى يقابله من تلك المعاني المختلفة
بتقدير العامل المعرب لانه يلزم على تقديره منكرا مخالفة الصفة والموصوف تعريفا
وتنكيرا وهو لا يجوز ولا يلزم حذف الموصول وبعض الصلة ولا مخالفة قاعدة ان الظرف
بعد المعرفة حال لما استغناه عنه قول المصنف وكان القسم الثالث من مفتاح
العلوم مرجعه **قوله** على ما يلزم جوازه اي جواز جعل الظرف صفة بعد المعرفة
وان خالف الجملة والنحاة ان الظرف كالجملة بعد المعرفة حال ... ذا الوضع
بان متعلقه لا يقدر معرفة والا لجاز كونه بعد المعرفة **قوله** نكرا اي ان الكلام
الفصاحة الجواب عما يرد على تقديره منكرا من مخالفة الصفة للموصوف تعريفا
وحاصله انه لا تخالف لان الموصوف نكرة معنى ومن قرر لبذ مشا في المغني وغيره
الجملة والظرف والجار والمجرور بعد المعارف المحضة احوال وبعد النكرات
المحضة صفات وبعد المحتمل محتمل بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع وذكر ان
ما يحتمل في الجنسية **قوله** والمعرف بلام الجنس بحلقها اي ولو بلام الحقيقة كما
اللام الداخلة على المعرف للحقيقة وفي حواشي العزى على المطول انما لم يقيد
نكرة مع تصريحه في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة في المعهود الذهني
النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف
يعني **قوله** بمعنى النسبة الاضافة بيانية اي معنى هو النسبة او من اضافة
الى الخاص وربما قيل لها بيانية ايضا قال ... وظرفية ذلك انه معمول المعنى
فقد يقال ليس معنى النسبة باقوى من المصدر المحذوف مع انه يمتنع عمله في

على احد الرابين الا ان يعتذر بان معنى النسبة لما كان من لوازم الجملة المذكورة فكان
اللفظ الدال على معنى النسبة مذكورا والمذكور ما يقوم مقامه في الدلالة على معنى الجملة
النسبة جليا تامل انتهى يعني ان المحشي اسلف عند قوله واكثرها للاصول جعل ان
لفظ القصة والحديث يجوز عمله في الظرف وان لم يرد بها معنى مصدري وقد ذكر ذلك
السيد هنا فقال وقد ذكر بعض الادباء ان نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز
اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري كقوله تعالى وهل اتاك نبأ الخصم
اذ تسوروا المحراب وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والحق
والسر في جواز الاعمال تضمنها معنى الحصول والكون وعلى هذا يمكن ان يجعل قوله
في المفرد ظرفا لغوا للفصاحة وان لم يرد بها معناها المصدري وان يتكلف للشارح
انه اشار الى هذا الوجه وان قوله يعني في المطول الكائنة ابراز للمعنى الذي تضمنته
الفصاحة وجاز اعمالها بسببه لا تقدير لعامل الظرف انتهى لا كونه فيه بان الكون
والحصول اما ان يكون معلوما من مجرد القصة او بالاضافة الى الغير فالاول باطل والا
كانت كل الالفاظ كذلك فيصح عمل كل اسم في الظرف وعلى الثاني لا تكون الفصاحة
متضمنة لانها لا تقتضي الى الغير كما في النبأ والحديث ونحوهما **قوله** على ما جوز
بعض النحاة الخ اولان الاظهر تقدير الفصاحة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فالحال انما هي من المضاف اليه والشرط موجود وهو كون المضاف عاملا في
المضاف اليه معنى او مستحق انه غير مستعمل لغة بعض للتعظيم كالتنكير الذي لمعنا
وما ههنا منه فان ذلك البعض هو امام النحاة سيبويه رحمه الله **قوله** غير مسلم لانه لا
معنى لتقييده لانه ليس مما يفهم من اللفظ ويستفاد منه فضلا عن التقييد وهذا
ودلقول السيد رحمه الله جعله حالا بناء على جواز انتصابها عن المبتدا او على
تاويل لان المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان
كان المآل واحدا انتهى وهو المشار اليه بقوله فان قيل ينبغي الخ ثم انه رد عليه
الكبرى بانه ذكر في شرح المفتاح انه جوز جماعة من النحاة الحال من المبتدا وجعلوا
العامل فيها الابتداء لكن المبتدا فانه معنى فعلي قابل للتقييد ان قصد بها

اي التغيير انتهى وعنه احترز هنا بقوله فيما اذا جعل العامل في الحال الا بتاويل تو…
فتنول الصفة الى الحال اي فهذا المحمول مشتمل على الحالية والوصفية **قوله** فلا…
في الوصفية كما اعتبره السائل **قوله** وانه يجب ان يقال ان الفصيح هو الحالي…
في تلك الحاشية وتحقيقه ان … والمشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم…
نقطة وما اخذ منها كالنطق والضحك الا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس للاخر كالمتحرك…
والماشي فانه يجب ان يقال المشي حركة مخصوصة وما اخذ بالوجوه ليس كذلك الا ما ذكر
انتهى وقوله فانه يجب المشي حركة مخصوصة بناء على عدم العروض من الحركة والتحرك
في المعنى والا فلما اخذ في المتحرك الحركة لا الحركة ومع ذلك المحمول فيه الحركة المخصو…
لا الحركة مطلقا الا ان يقال حمل الاخص يستلزم صحة حمل الاعم ثم ما وجه الانحصار…
كون احدهما بمنزلة الجنس للاخر ومثل ذلك ان كان احدهما بمنزلة الفصل للا…
قوله لا يقال يمتنع التعريف بالمباين هذا كلام السيد فانه بحث في هذا التوجيه
المنقول عن الشارح بامور احدها انه يقتضي عدم صحة تقسيم الفصاحة بالخلوص…
متناع تعريف الشيء بما ليس محمولا عليه كما هو المشهور في الصناعة القوم ود…
لا ادعاء وقصد المبالغة مما لا يلتفت اليه في التعريفات وقال العطار في حواشيه
كون الخلوص غير محمول على الفصاحة بمعنى كون الفصاحة جارية الاخر بيني لا يمكن انك…
فيما ذكره الشارح في صورة الدليل لا يكون الا منشأ بما ذكره وما اجاب … عنه
عنه وقال ايضا قوله لامتناع تعريف الشيء الخ فيه انه يمكن تصحيح التعريف با…
يرد … التسامح باعتبار حذف ذو وقصد المبالغة فلا يراد في صورة الحمل
لا لكن قال العنابي المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة
صرح به الشارح والمحشي ولا صريحا تعويلا عليه على خلاف ذلك المراد ثم يشتهر ان…
حتى صار ذا حق مبني على ذلك المسامحة في التقسيم بالخلوص كيف والمدعى انه
غير الخلوص انتهى وفي كبرى المحشي اشارة لذلك **قوله** في اصطلاح المتطفين…
اصطلاحهم وقع لهم في مواضع منها تعريف العلم بحصول صورة الشيء في العقل
فانه ليس محمولا عليه وقد قال السيد بجوازه لعلاقة ذكرها في حاشية شرح …

المطالع **قوله** نعم يرد عليه الخ هذا ايضا كلام السيد فانه قال كون الفصاحة والخ
والخلوص عدميين لا يستلزم ان لا يكون الخلوص محمولا عليها لجواز صدق العدميات على
الوجوديات كما في قولنا السواد لا بياض والبياض لا سواد ونوقش في المثال بانه
ان اريد باللاسواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا
للعدم وان اريد به معنى غير فهو ليس بعدمي قطعا **قوله** لو كانت الفصاحة موجو
دة الخ اي وهذا خلاف الظاهر وفي الحواشي الخسروية بعد ان ذكر ابحاث السيد
واجاب عن الاول بما اجاب به المحشي ما نصه وعن الثاني بان الوجودي يستعمل بمعنى
الموجود وبمعنى ما لم يجعل السلب جزءا من مفهومه وكذا العدمي يستعمل بمعنى المـ
المعدوم وبمعنى ما جعل السلب جزءا من مفهومه فللشارح ان يقول اردت بالو
جودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب جزءا من مفهومه ولا شك
ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود وان صح حمل
العدمي بالمعنى الثاني فان قيل لا يجوز ان يكون المعدوم لازما للموجود لاستلزام
عدم اللازم عدم الملزوم وعلى تقدير جواز لزومه له لا يجوز ان يكون محمولا لان اللا
عبارة عن الخارج المحمول الممتنع الانفكاك وقد قال الشارح لازم غير محمول قلنا
اللازم هاهنا ليس بمعدوم بل المعدوم لازم وبينهما فرق بين ولا يلزم ان يكون كل
لازم محمولا لان اللازم قسمان حملي واتصالي والمحمول هو الاول لا الثاني كطلوع الـ
الشمس لوجود النهار وعلما ولي في الاعتراض على الشارح ان يرده ويقال ان اردت
بالعدمي المعدوم فلا نسلم ان الخلوص كذلك وان اردت به ما جعل السلب جزءا
من مفهومه فمسلم لكنه لا يجدي نفعا لجواز حمل العدمي بهذا المعنى على الوجودي
باي معنى اخذ وجوابه حينئذ اثبات كون الخلوص معدوما انتهى واورد عليه الجـ
العنابي انه لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا
الجار… في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدقا عليه
ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على الامور الخارجية مما لا شبهة
فيه واجاب بعضهم عن بحث السيد هذا بان مراد الشارح نفي الحمل التفسيري كما

ن

مشتملة على عدم جواز حمل العرضي على الوجود في بحر بني التفسير قال الفناري في قول الشارح
وانه ح ان الفصيح هو الخالص يأبى عن حمل الحمل على ما ذكر لما لا يخفى **قوله** ان العبارة
وجود امر والخلوص عدمه فيكونان من المتقابلين تقابل العدم والملكة ووجه عدم
الحمل على هذا التقدير كما ترى اذ لا يقال الحياة موت والبصر عمى ووجه كون هذا غير م
ان الخلوص ليس عدم ذلك الامر بل عدم صحة الذي هو التنافر والغرابة ومخالفة القياس
وعبارة المحشي في الكبرى واعلم انه لو كان الخلوص عدما لشيء لصح كلام الشارح لان ال
لا يحمل على الوجود ولا على الموجود لما لا يخفى على منصف وان كان نظرهم كلام المعترض خلاف
ذلك **قوله** والثقل بكسر الثاء وسكون القاف واحد الاثقال الذي في الفناري الثقل بكسر
الثاء وتحريك القاف ضد الخفة وهو مصدر وتسكينه الخاطر بالمقدور ونحا واسم المراد
ها هنا فالمهم واقول كان وجه ذلك ان التنافر وصف للكلمة في نفسها فالمناسب بعا
التلفظ بها وبعده والخاطر فالمعدوم هو الاثر الذي يحصل في الخارج وذلك انما يتمعن بالنا
فليتامل فهو يقال وصفته لما في نفسها لا ثبات في انه لا يقوم بها الا عند التلفظ بها
اذ الفرع الشعر مطلقا اي تاما او غير تام وهذا ناظر الى قوله من اضافة الجزئي الى الكلي اذ
ان يقال حينئذ الغدائر جمع وقوله او الشعر التام ناظر الى قوله او الجزء الى الكل اذ لا
حينئذ الاختيار لان الغدائر ليست تمام الشعر بل بعضه **قوله** واعلم انه جعل في العبا
الخ جعل هذا يكون الغرض انقساما مطلق الشعر الى عقاص وغيره فيكون العقاص
الغدائر وفي حاشية المطول للفناري قوله جمع غديرة في التلخيص الغديرة القصة من
ويقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة في مقدم راسها غديرة لانها غودرت اي تركت
ثم قال قوله يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط فان قلت من اين يعلم هذا
من البيت قلت يعلم من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المفعول ويعلم ايـ
من العقاص لان العقيصة شعر ذات عقاص وهو الخيط الذي يقتص به اطراف الذوائب
في المجمل وقول الشارح رحمه الله تعالى المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكرنا لجملة ال
على تفسير الشارح هي الغدائر يعدان شوت لا غير فحاصله ان مراد الشاعر ان شعر
محبوبه ينقسم الى ثلاثة اقسام لا الى اربعة كما توهم انتهى وحاطه على تفسير الشارح الذي

الغدائر هي العقاص وان شعر الممدوح انقسم الى خصل مشدودة بخيوط وخصل معقولة
وخصل مرسلة لا مشدودة بخيوط ولا معقولة وانه لكثرة شعره استترت الخصل المشدودة
بالخيوط في القسمين الاخيرين وغابت بينهما **قوله** فعلى هذا المناسب الخ لانه يلزم
على رجوعه للفرع اضافة الشيء الى نفسه اذ الغدائر مطلق الشعر وهي الفرع بعينه على
ما في المهذب وايضا ان الكلام يوجد ههنا ابن العلي على ما في الصحاح **قوله** ويؤيده ذلك الرائحة
في الخ وجه التأييد قوله شعر مجموع الشعر **قوله** واجيب بان الراي الخ حاصله ان هذا
هذا القائل ليس من زوال الثقل مطلقا بل ثقل مخصوص وهو الميل فقوله ولو قال مستشزر لزم
ذلك الثقل وسلبه (اما خص لا يستلزم سلبه (اما عم **قوله** بالقاف المشتركة وهي الحجر
الجمهورة لانها مشتركة بين الزاي والراء **قوله** دون المجتمعة اي المرضية **قوله** مفرد
ادخل المركبات الخ اي في الخلل اكثر على قوله لانه لزمه الخلل في المركب التام وفي المركب الناقص
لدخول كلمة في الكلام على قوله **قوله** بخلاف من ستراه الخ خرجه عن الكلام الذي اشترك
فيه فصاحة الكلمات **قوله** ولم تشترك عربية الجزء الخ فيشكل عليه ما هو جوابه من ان
الشيء مع غيره غيره في نفسه فالعربي وغير العربي غير عربي **قوله** فانهم ذكروا ان
الزائد الخ نقله في الكبرى عن الشيخ الرضي معنا **قوله** فيهما اي في فصاحة الكلام وقوله
تماما اي جميع اجزاء الكلام **قوله** لا في فصاحة احد الجزئين الخ هو اسقاط لعله
اخر **قوله** لو وصف الكل بالفصاحة الجار والمجرور في قوله لو وصف متعلق باشترك في قوله
وقد اشترك فصاحة الكلمات الخ **قوله** اذا لم يكن بعض اجزائه فصيحا فيعلم انه اذا
كان البعض فصيحا توصف السورة بالفصاحة لانه اذ فهم الشرط في كلامه صار
التقدير هكذا وكذا اذا لم يكن بعض اجزاء السورة فصيحا لا توصف بالفصاحة وليس
كذلك فكان ينبغي ان يقول وكذا لا توصف السورة بالفصاحة الا اذا كانت كل اجزائها
فصيحة او وكذا لا توصف السورة بالفصاحة اذا كان بعض الاجزاء غير فصيح
ولعل هذا مراده الا ان في عبارته قلبا فادخل النفي على الشرط وهو ليكن وحقه الجزاء
وهو يوصف فتدبر **قوله** وان كان ذلك البعض مركبا ان يعنى وصفية والا فالظاهر ان
يقول وان لم يكن ذلك البعض مركبا تاما **قوله** واجيب بان ذلك الرسم انما هو معنى

الجواب بان ذا الوسعه مع قول المعترض لحكمة ونكتة لا نطلع عليها عقولنا الخ
لنا ان يقال ايراد غير الفصيح سعه وان كان لحكمة ونكتة ولا يخفى ما فيه او يقال غير
الفصيح لما نافى البلاغة التي اتى في القرآن معجزة وتقريعا بسببها عن سعتها الا
مخالفة الغرض القصدي لغرض عرضي سعه وهذا مراد المحشي بلا ارتياب وفيه
ذا الرد يعلم مما ذكره الفناري فانه بعد ان نقل الجواب الذي نقله المحشي رده بقوله
رده المحشي حيث قال وقد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة وتقريعا للرسل
عليه الصلاة والسلام والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة [illegible]
كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بانه
الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بمتين لانه مبني على ان
الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم [illegible]
السورة عن الفصاحة تقدم فصاحة كلمة منها **قوله** نتيجة الجمل فيه بحث [illegible]
ان يمنع اولا اتيانها بالسجع فيلزم ان ينشأ عن الجمل بانه سجع بل يمكن ان يحاول [illegible]
بانه سجع فليتأمل وقد يجاب بانه لا يلزم جعل [illegible] ولو بعد عدم لياقته **قوله**
اي هذا الجواب **قوله** انت خبير بانه يلزم اه الجواب ان المراد بكونه بعيدا ان يكون
المعنى المراد بحيث لا ينتقل اليه بسهولة ومعاني المتشابهات ليست كذلك [illegible]
اليه في الجملة بسهولة لانه يحصل لما ينتقل في المتشابهات الى معان صحيحة [illegible]
الامر انه لا يقدر على تعيين المراد بعينه من حيث هو مراد بعينه وذا لا يضر [illegible]
قوله ولعل لاما عطف على المتشابهات اي ومثل العقل لاما فانه ليس من المتشابه
فان المراد بها الحروف المقطعة اوائل السور وعبارته في الكبرى تدل على ذا [illegible]
فان المتشابهات ولكثرة من يخبر بها سنشير على الصحابة رضي الله عنهم **قوله** وكذا
ان هذان لساحران فعله عما قبله لان لما اشتباه ليس في معناه بل في اعرابه وفي ايراد
هنا نظر وانما يتجه ايراده على تعريف فصاحة الكلام حيث اعتبر فيه الخلوص [illegible]
التأليف وهذا ان يكون الاعراب على القانون النحوي المشهور وعبارته في الكبرى [illegible]
بعض الاعراب فيه على خلاف القانون النحوي المشهور مثل ان هذان لساحران

وكان وجه ايراده هنا انه غير مانوس لما استعمال باعتبار اعرابه ويجاب عن هذا بان
امثال ذا الرجاء على لغة بعض العرب وهو فصيح وان كان غيره افصح منه والقرآن
يقع فيه الفصيح والافصح والقانون النحوي باعتبار اللغات المشهورة على ان امثال
ذا الرد خرجت على وجه القانون المشهور كما لا يخفى على العارف بنحوه **قوله** يمكن ان يعتبر
لهذا التخريج اي اعلم انهم جعلوا مسرجا غريبا يحتاج الى التخريج على وجه بعيد وخرج
على ان معناه كالسيف السريجي اي كالسراج ولا بد في هذا التخريج من وجه يستقيم
على ما عرفتم وان لم يكن صحيحا وتمامه انه لا بد في ذا الرد من بيان وجه البعد الذي صار
به غريبا ويدل على هذا كلام الخطائي وعبارة العنبري نصها قوله اي كالسيف او
كالسراج بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه تمحل وهذا القاعدة ان يقال الفعل
فرجي لنسبة البيت الى اطول تمتمه اي نسبته الى التميم مسرج بمعنى منسوب
الى السريجي او السراج اي بالمشابهة فوجه التخريج على هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة
النسبة لا يدل على التشبيه فاخذه منها بعيد انتهى وكذا هو رد المحشي للتوجيه لانه
الذي هو توجيه العنبري المذكور ان المراد يمكن ان يعتبر لهذا التخريج وجه يستقيم به على القا
عدة ولا يكون فيه بعد وملخصه حينئذ انه لا يكون غريبا وهو يقال ما طرده لانه لم
يجئ التفعيل للمشابهة اصلا لا على وجه القرب ولا على وجه البعد لان المجيء على وجه
البعد يتوقف على الورود عن العرب لان في الكلام في وجه البعد على توجيه هذا
وقال سم وقد يجاب ان منشأ البعد اعتبار التشبيه في معنى الفعل ما ورد عليه شيخنا
الشهاب عميرة انه لا حاجة الى اعتبار التشبيه كما فعلوا حيث جعلوا الفعل للـ
للنسبة التشبيهية بل ينبغي جعله لمجرد النسبة الا انه استعارة او تشبيه لجزء
اداته فالمعنى كالمسرج اي كالمنسوب الى سريج وعلى هذا فلا غرابة لانه لا غرابة في
بعض في كون الفعل لمجرد النسبة ولا في الاستعارة والتشبيه لجزء الاداة وعلى
هذا تكون هذه الكلمة فصيحة **قوله** مصدر ميمي بمعنى الفاعل اي السالب كالسراج
والوجه لم يكن مسرج مصدرا وجب ان يكون بكسر الراء اسم فاعل كان سرج على هذا الوجه
لازم لا يشتق منه اسم مفعول ومثل هذا يقال اذا جعل مسرج من سرج فعل بمعنى

صيرورته جاعلة كان طلة كخر عجزت المرأة اي طارت عجوزا او بمعنى طاردا اطه كون
الشيء اي طاردا او وجه عليهما مصدر بمعنى الفاعل الا ان سرج على صيغة ان
التعزر سعفت قول الخطابي انه يرد على الكلام انما يستقيم لو كان المسرج بكسر
لاكنه بفتحها قوله اي نسبة الى السريجي او السراج اي بالمشابهة قوله
هذا الجواب التوجيه قوله كان وجه سرجا جاعلة استعارة الا ان المراد بالنسبة في
منسوب الى السراج النسبة التشبيهية وهو اعني كون النسبة تشبيهية منه
التخريج لان النسبة لا تدل على ذا الرسم قوله لكن يرد على الوجه الاول والاخير
الجواب وجعله وان حاصل الوجه الاول انه غريب بمعنى انه غير ظاهر المعنى ولا مأنوس
الاستعمال وهو المراد بقوله او مأخوذ من السراج ويدل على هذا قول العنابري حاصل
السؤال انهم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه ليلا يكون مما احتاج
تخريج وجه بعيد حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعمال
بمعنى بهج في الا حاصل كونه مولدا مستعمرا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون
اللغات الا طبعة لا المولدات وحاصل الجواب الثاني ان سرج الله وجهه لا يبعد
يكون من الغرابة المخصوصة اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه
كالسراج فلا بعيد فجعل سرج منه عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد
مع ان نظر ما الحموح لا اخذ كون الجواب وجهين من قول المحشي لكن يرد على الوجه الاول
تخريجه بذالعود اخره لان الوضع عطف الشارح مأخوذ باو وفتورية ماذكره في
الوجهين مبني على كون قول الشارح في تعريف الغرابة ولا مأنوسة الاستعمال
تفسير على قوله غير ظاهرة المعنى ولا ظهر انه مغاير وان عدم ظهور المعنى يعني الاحتياج
الى البحث عنه في الكتب المبسوطة وعدم انسها استعمالا بالاحتياج الى التخريج
وجه بعيد وحينئذ فلا يحاط الوجه الاول ان مسرج من القسم الاول وحاصل الثاني
من الثاني فتدبر قوله وانت خبير بانه لا يحسن الخ فيقال لا يلزم هذا المجيب ان
حاصل الجواب الثاني انه غريب لانه يحتاج الى التخريج على الوجه البعيد بل حاصله
سرج الله وجهه بمعنى بهجه وحسنه مولد ومسرج كلمة اطبية والبيع

الاصلي من المولد وعليه تأمل قوله واعلم انه ينبغي ان تجعل المفردات متناولة الخ
يمكن ان يجاب بان المراد بفاقد المفردات اعم من المتعلق بعلاية نفسها والمتعلق بها
باعتبار ما يعرض لها الصيرورة تماجزء التراكيب وانضمامها مع كلمة اخرى في الاحا
حة
للتعميم نظرا لا ترد المناقضة الآتية اذ كل من حاطها ان فاقد المفردات لا يتناول
ذا الوضع لا يوجد التعميم وان لم يحتج اليه في ذا الرسا على ان المفرد يتناول المركبات
الناقضة كما هو رأي الشارح كما تقدم قوله وكلمة من البيان فال سم فيه تأمل فتأمل
مل انتهى ولعل وجه التأمل ان البيان لا يتقدم على المبتدأ الا للضرورة كما سلف عن
قوله وعلم من البيان ما لم نعلم مع انه لا يتأتى ان يقال الا ابيض الجبهة التي هو الخيل كما
نعرفا عنه من البيانية اذ اكان مجرورها معرفا لانه يلزم كون البيان اعم من المبين ولو
من وجه لان الخيل قد لا يكون ابيض وما بعد من البيانية لا بد ان يكون غير ما قبلها قوله
بممنوع اي وحينئذ لا يضر عدم ذكره في التعريف لعدم دخوله في معنى الغرابة سم
قوله ممنوع ايضا اي لجواز خروجه باعتبار الخلو عن الغرابة سم وفيه نظر اذ الموجب
خلو الغزالة عما ذكر ومن جملة ما ذكر الغرابة قوله لا ينبغي ان يراد الخ فيه رد على
الخلخالي حيث جوز ارادة ذا الوصف ان اراد ان الغرابة مشتملة عليها كما قال في
الشرح لان الكراهة داخلة تحت الغرابة فكراهة ذا الوصف الغرابة المشتملة عليها
عليه فممنوع انتهى ووجه الرد ان عبارة المختصر لا تحتمل هذا المعنى وبه تعلم ما في قول
مع العنبري لم يرد دخولها تحت معنى الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية
ما يدل عليها بل اراد صدق الغريب على الكريه في السمع لان البلغاء يتحاشون عن
استعماله فيصدق عليه انه غير مأنوس الاستعمال فيخرج عن تعريف الفصاحة بقيد
الخلو عن الغرابة انتهى لان العنبري انما يبين عبارة المطول فتأمل قوله وما توهم
المنع علاوة الراجح لانه لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل على الكراهة قوله بل اراد
ان سبب الكراهة منحصر في الغرابة ما المانع ان يقول بل هو انما اراد ان الكراهة
سببها غرابته لان العرب العرباء يتحاشون عن استعمال الكريه فلا يكون مأنوس الا
ستعمال ان الظاهر ان ارادته هذا اقرب من ارادته ما ذكره والمنع على هذا الخ

اضعف من المنع على ما ذكره فليتامل ثم اقول المانع من قبول ما ذكره عدم موافقته لقول
الشارح لان الكراهة في السمع انما هي من جهة الغرابة فانها صريحة في ان الكراهة
مسببة عن الغرابة والغرابة سبب لا العكس ثم ان عرض المحشي الرد على الخلخالي حيث
اعترض على الشارح بانه يلزم من انتفاء السبب الخاص انتفاء المسبب لجواز ان يثبت
باسباب شتى فقال ولو ذكر وجه الله ما يدل على ان الكراهة سبب للغرابة ثم لا
انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب مطلقا انتهى وهذا هو الذي قال ثم هذا قال
المحشي ان الشارح اراد فالخلخالي من اجوز على الشارح لم يذكره ووجه رد المحشي على
ان السبب على كلام الشارح مساو بدليل الحصر ولا تعرض في كلام الشارح لخصوص
السبب والسبب المساوي يلزم من انتفايه انتفاء المسبب **قوله** وعلى الاخير لا
ذكرها فيغال نفى بل عليه مستغنى عنها لتقدم اشتراك الخلوص عن تنافر الحروف
في فصاحة المفرد وقد يجاب بان مراد الخلخالي بالتركيب الذي ينبغي الاحتراز عنه تركيب
الكلمات لا الحروف ويمثل له بمركب اضافي او مزجي لا كن هذا يتوقف على ان الخلخالي
يدخل المركب المذكور في المفرد لا ان الكلام في فصاحته فتامل **قوله** ان يلزم في بعض
الصور اي اذا كانت الكراهة بسبب تركيبا ينبو عنه الطبع الذي هو القسم الثاني
لا فيما تقدم **قوله** ولا ينفعه اعتراضه اي ولا ينفع الخلخالي اعتراضه بما ذكر في
دليل قوله السابق لان الخلخالي ايضا اعترض الخ وفي هذه العبارة حزازة لانها تشعر
بان اعتراضه دليل المدعي يتوهم منه انه ينفعه في تصحيح كلامه في توجيه النقض مع
ان اعتراضه هو الذي يقتضي بطلان كلامه فكان الاظهر ان يقول لانه يعترض بان
الكراهة الخ فتامل **قوله** ان النغم بالفتح مصدر الخ لم يرد العنبري على قول الشارح
بفتحتين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت
في القراءة كذا في الصحاح انتهى ثم **قوله** لان جاحش اشترط ان يكون المفعول معه
فيه نكرة او مجرور مع لا يطلق عليه في الاصطلاح انه مفعول معه وان اطلق عليه
في اللغة ومع نصبها كذا لها انما نصب والكلام هنا بحسب الاصطلاح بدليل
قوله فيما اختلف فيه النحاة فتامل **قوله** مثل زيد اجلل وزيد يوكرم الخ

فيه واحد بحسب التركيب لا استغنى لاكن له استقلال ان يبيح احدهما دون الا
خر ولا يبيح ان تجعل المتلية شاملة لنحو شعره مستشزر لان له حالة فصاحة
كلمات وهي شعره مرتفع لا ان مناط الاعتراض ثبوت حال الغير لشيء واحد كما يدل
عليه الجواب الثاني واما شعره مستشزر وشعره فهما شيئان مختلفان ذاتا لا
حال الثاني لشيء واحد ولو جي النقض بان الم النقض بكل الكلام غير صحيح لانه يمكن ان
يكون له حالة يكون فيها فصيحا ولا يخفى بعد ذا الدعوى المراد ومخالفته لسياق
المقال وان سبب ان بعض الاوهام **قوله** يمكن ان يجاب من مذهب بعض النحاة اي ولا
شك انه مبني على مذهب المناطقة القايلين بانه يشترط اتحاد الموضوع
بوصف المحمول في وقت ما اما بالفعل او بالقوة على الخلاف بين الفارابي وابن سينا
او مبني على المذهب لا ان لبعض النحاة **قوله** بل يغايره اي بحسب اختلاف الحا
وزمان التلفظ ونحو ذا الدليل قوله فليس لكلام واحد الخ وحينئذ فلا يراد
كلام المطول لو جهة المغايرة باختلاف الكلمة بالعلم ولا ادخل لم يرد كلام
المطول لم يكن الكلام مبنيا على تحقيقات الفلاسفة ولم يتح الا ان يخصص زيد
اجلل واجلل له حالتان **قوله** فليس لكلام واحد حالتان اي بل اختلاف الحا
له يوجب تعدد الكلام وتغايره وبعدم وحدته **قوله** ان المستشزر اي مشتر
هنا وهل نكره في ذا الدال معنى الكلام وان التعفير ان يكون الكلام خالطا في حال
كون كلماته فصيحة فلا يلزم كونها فصيحة الا في الحال ثم **قوله** وفيه انه قد
ذكر قبل سطر الخ نقل العنبري اعتراضا نحو ذا الرد ثم قال وجوابه ان مبنى توجيه
الشارح على رجوع الضمير الى النفي وكمر بعه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان هنا
يعتبر النفي اولا ثم يغير وجها هنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة اولا
ثم يغير بالكثرة فيكون المعنى فصاحة الكلام ان تنتفي الامور الثلاثة عنه وان كان
ان فصاحة كلماته تقارن ذا الدال انتفاه ولحيط ذا الدال انتفاء البنية بما قال
وهذا انما يصدق على كذا وسا و المعترض به اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته
لانتفاء الامور الثلاثة عنه لتحقق الضمير الثاني فيه ه وزن صاوا وبالجملة الخ

مثلا اما اشكال ارجاع الخلوص الى الغير ومثلا اما انعكاس عمومه وقد صرح الشارح
المحقق في شرح المفتاح بان التعويل فيه اى الرد على الفراء بن انتهى فانه تكرار حاجة الى
جعله جواب مبني الشارح على ما ذكره مع انه وان لم يبين علة الرد بلزوم كون الغير
راجعا للمخلوص برجحة ان الحال عنه في العامل مقارن له بحسب الزمان وليتامل
قوله اى اعلم ان التنافر مع فصاحة الكلمات محال اى بناء على جعل النفي راجعا
الى الغير فقط واعتبار الدرجة في التعريف فانه مقتض لانه اذا لم يوجد القيد النفي
لا يوجد المعرف والمعرف هو الفصاحة فاذا لم ينتف التنافر الذي هو المقيد فان
وجد حصل الاخلال به وقوله علم منه اخلال التنافر مع عدم الفصاحة اى بناء
على جعل النفي راجعا الى الغير فقط لان انتفاء المقيد يتصور بانتفاء القيد
فقط وهو الاظهر قوله لانتفاء التنافر والفصاحة معا اى لان انتفاء المقيد
يكون بانتفاء القيد والمقيد معا كما تقدم قوله فانتفى شرطه وهو الفصاحة
قوله ووجد شرطه وهو انتفاء التنافر قوله واجتمع احدهما لعله او اجتمع
ثم اقول الصواب الواو لانه اذا لم يجتمع احدهما مع تنافر الحروف لا الاولوية لانه
كما مر وجد شرطه وهو عدم التنافر وانتفى شرطه وهو الفصاحة لا نعلم تزجر
بسبب الغرابة او الفصاحة المخالفة فلا يصح قوله حينئذ لانه يكون لاخلال
بالامرين والحاصل انا ما ولوية مسلمة في جعل النفي للقيد فقط كما ينبغي ان
يذكر هذا في صدر جواب قوله لا يقال بان يقول لانا نقول انما الاولوية مسلمة الخ
لا الكون الرد غير ملتفت اليه في التعريفات فتدبر قوله ويمكن ان يقال هذا ايضا
بالجر بدا اما والي وجه انه اسلف قريبا ان هذا غير ملتفت اليه في التعريفات
وما نحن فيه من التعريفات فتدبر قوله اقسام للقبلية الخ فلا الخطاي الذكر اللفظ
ان يكون ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان مذكورا قبل ضميره لفظا ومعنى
اولا الى ان قال فظهر بما ذكرنا ان قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر وبيان
لاقسام المرجع ويمكن ان يجعلها متعلقا بمعنى كون اما ضمار قبل الذكر اى تقدم
الضمير على الذكر فيكون بيانا لاقسامه اى تقدم الضمير على ذكر المرجع ويزيد المرجع

المرجع عنه لفظا ومعنى وحكما والمشهور جعلها اقساما لتقدم المرجع ولما مر فيه
سهل ولعل احدهما يقع بالمقايسة الى الاخر قوله ولما مر في ذلك سهل العموم اختلاف المعنى
المعنى قوله سواء كان مرجعه المعنى والرتبة متقدما مثل ضرب زيد غلامه فان زيدا
مذكور قبل ضميره لفظا وهو مرجعه الرتبة والمعنى متقدم لانه فاعل قوله او متأخرا مثل ضرب
زيدا غلامه فان زيدا مذكور قبل ضميره وهو متأخر من حيث الرتبة والمعنى لانه مفعول
ورتبته التأخر عن الفاعل قوله ومثل ما يبان الكلام الخ مثال المستلزم القريب قوله
تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس فان الضمير في ولابويه للمورث فان الكلام السابق
بز
في بيان الميراث وله دلالة على المورث ومثال البعيد قوله تعالى حتى توارت بالحجاب
فان الضمير في توارت للشمس والمقام وان لم يكن لها تعلق بها الاكون ذكر العشي يدل
عليها قوله ومثل معنى الفاعلية الخ مثال الاول ضرب غلامه زيد ومثال الثاني
في دار قوله يقتضي تقديمه على المفعول الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا قوله لانه
فيه قوله في الا لا طائل لنكتة الابهام ثم التفصيل فعل بعض النكتة تجري في غير باب
نعم ما جوزوا فيه رجوع الضمير على المتأخر لفظا ومعنى كباب التنازع والبدل لانه
اذا قيل قام مثلا حصل اجمال وفيه ان ذكر المرجع في المثال الذي اجازه الاخفش مع
ان المتبادر من كلامه انه لا يخالف انما طالما النكتة النكتة وحينئذ فما المعنى في ذلك
بان قيل ذلك الرجاء مجرى التمثيل ويكفي في المخالفة اى نكتة وورد بان الاخفش ذكر ان لا
المخالفة في ذلك المثال الشهرة اقتضاء الفعل المفعول به قوله المرجب بحسب اطلاق
وضعه معرفة اى معرفة مفعول ثان لوضعه والاول الهاء موضع ثقاب مظهر لمعمو
له
لا اول العامل مجزوم ولا طائل بحسب وضع الواضع اياه وقوله لتقدم معمول من جهة
واللام مقوية قوله اما مجموع قوله امرجه فالعطف من عطف الجمل وقوله او الضمير
المستتر الخ فهو من عطف المفردات وهذا كما جوز الزمخشري في قوله تعالى اى لا املك
الا نفسي واخي ان يكون اخي مرفوعا فالعطف على الضمير المستتر في املك واعترض بان
املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه بناء على انه يشترك في صحة العطف
وضع المعطوف موضع المعطوف عليه واجيب بانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل

قوله لوجود الفاصل جواب عما يقال لا يعطف على الضمير المستتر الا مع الفصل بالضمير
المنفصل او بغيره قوله فان قوله وجهها الخ المقابل اي فينبغي ان يكون هذا حالا في مقابلة
وهذا واضح اذا كان قوله والورد معطوفا على تقرير العطف من عطف الجمل فان الورد مبتدأ وبين
خبر والجملة معطوفة على جملة امدحه من لا حال هنا اما اذا كان من عطف المفردات والورد
معطوف على فاعل امدحه فجعل حالا من الورد مفوت لطلب المناسبة قلت لعل فيه
لان وجهان يقابلان معنى قوله وان يتصل الشرط والجزاء على كل حال وقوله والورد معطوف
مستقلة لان المعطوف على الجزاء جزاء على حدة ويلزمه ان يكون امدحه الثاني
مستقلا فيصح نسبة امدحه الاول اما على الثاني فلا يلزم الا اتحاد لان الجزاء حينئذ
مدحه مع مدح الورد لان المعنى عليه امدحه انا والورد حالة كونهما معا قوله
اذ يقال المعنى متى امدحه لا يخفى ان هذا المعنى يحط بالرونق مدحه لمرجح بان يقال
متى امدحه يمدحه الورد ولما اشكل الا انه معترض حيث عمم فائدة ذا الرانق وقوله وان
لو يفهم منه ما لا انه غير مناسب لما اشكل لانه ليس فيها يفيد معنى بل يحتم مدحه
بدليل ما صرح به في الكبرى واقتصر كلامه هنا وعبارته في الكبرى لانا نقول لا جابة
في ضم الشاعر مدحه مع مدح الورد بل يكفي ان يقال امدحه يمدحه الورد قوله بناء
ما سبق من قوله لان لها استمتاعا في الشغل الثاني دونه قوله الا ان يكون اللغز و
مصحفين مع انهما من المحسنات والتحسين انما يكون بعد البلاغة التي لا توجد الا بعد
الفصاحة وكون اللغز والمعمى من الاحاجي واهل البديع يطلقون على الكلام الالغاز وهو
ان يريد المتكلم شيئا فيعبر عنه بعبارات يدل ظاهرها على غيره وباطنها عليه
واصطلح متأخروا العجم على ان المعمى قول يستخرج منه كلمة فاكثر بطريق الرمز و
بما وذكروا له اعمالا من جملتها التحليل الذي يسميه العرب بالاحاجي كقول بعضهم
في صهباء اسم قولك للذي يبكي الحبيب اسكت وجع خال العصي في رسالة المعمى
واعلم انهم فرقوا في كتبهم بين المعمى واللغز بان الكلام اذا دل على ذات بشيء من السمات
بذكر صفات له تميزه عما عداه كان ذلك لغزا واذا دل على اسم خاص بملاحظة كونه
لفظا بدلالة مرموزة سمي ذلك معمى فقول القائل في كمون يا بائع العطار اعرب لنا

عن اسم شيء قل في سومه تنظره بالعين في يقظة كما ترى بالعكس في نومه . مطلع لما
قوله ولذا لم يذكرهما المصنف وصاحب المفتاح من المحسنات فيه انهما لم يذكرا جميع
المحسنات وانه لا يلزم على عدم كونهما من المحسنات ان لا يكونا في تمييز كما لا يخفى وهذا
الجواب نقله الفنارى عن المصنف وانه اجاب به لما بلغه اعتراض خطيب اليمن عليه
في ذلك قوله انما لم يقتصر على واحد منهما قال الفنارى المراد بتقديم اللفظ على محله الطبيعي
الذي تقتضيه ترتيب المعاني وتأخيره عنه ذلك المحل وهما يجتمعان قطعا فليس احدهما
مغنيا عن الاخر بناء على ان التأخير من لوازم التقديم انتهى واقول عدم اجتماع تقديم
اللفظ على محله وتأخيره عن محله مسلم الا ان من لوازم تقديمه على محله تأخير غيره عن
محله ومن لوازم تأخيره عن محله تقديم غيره على محله وكل من تقديمه وتأخير غيره ومن
تأخيره وتقديم غيره يجتمعان وهو يكفي في الخلل ما لزمه تقديم او تأخير من تأخير غيره او
تقديمه فلا وجه للاخلال بالاشارة اليه فلعل لا وجه توجيه المحشي فليتأمل اسم
قوله وان لم يوجد الخلل الخ صريح في ان الخلل في النظم غير محصور في كون ترتيب الالفاظ
على غير ترتيب المعاني وهو خلاف المفهوم من كلام المطول كما اعترضه فكان عليه
ان يذكر له ضابطا التعرف منه احكام الجزئيات والكل الذي لا شبهة فيه الاخذ بكلام
المطول وانه لا تعقيد في العطف على المحل والعطف على المعنى المسمى بالتوهم وجر
الجوار لوقوع ذلك في افصح كلام وابلغه وهو القرآن كما ينبه عليه كلام الاية نعم
العطف على المحل والتوهم شرطه عند المحققين لا يوصف الا بالاتفاق اذا انتفت وجه
التعقيد بل لانه حينئذ يكون الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيكون مما
فيه ضعف التأليف وقوله فلا قرينة غير واضح اذ لا يعتبر اخو القرينة في العطف
على المحل فلو قال بشرطه كان اظهر واذا كان لا يثبت من اول التعقيد كل علة فتدبر
قوله لا يخفى انه ليس في كلامه الخ اي الجواز حمله على فرار من ذكر ضعف التأليف
يغني عن ذكر التعقيد اللفظي دون العكس لكن على الشارح ان ينقل عن اهل القول
بذلك الدعوى فيما سرى اسلفه المحشي في توجيه التكرير في القول من زيادة الكراهة في السمع
قوله لا يتم ونفسه الا بانضمام فريقا الانام فيتعرض الشارح لذلك لظهوره وكثرة

اشكله بخلاف ما لم يتعرض له فانه مما يخفى تامل **قوله** فيه اشكال اقوى الخ اقول
ان يجاب بان المراد اعم من المواضع والمخالف والمراد بالسياق اخر المغوصة ان الاصل
المذكور يحصل بالتعويض الجملة فليتامل مع اقوال التامل في الجواب ان هذا الجواب باختصار
الشق الثاني في كلام المحشي لا بارادة لانه الطرد وبارادة الاول ولا يتم الجواب عن
قاله بل بان التعقيد يوجد بدون ضعف التاليف فتدبر **قوله** لا يوجد التعقيد بدون
ضعف التاليف وقد ادعى انه يوجد بدونه **قوله** ينبغي ان يعلم ان المراد بالزمن
عبارة الخطائي ان اراد الخلل الواقع للمتكلم في انتقال ذهنه فلا يصح ان يعلل به
العوائد او الامر بالعكس وان اراد الخلل الواقع للسامع في انتقال ذهنه فلا
ان يعلل به عدم ظهور الدلالة اذ الامر بالعكس ويمكن ان يقال اراد الا والبيان
مقابله اعني الخلل الواقع في النظم وتعليله بالايراد باعتبار معنى العلم والكف
انتهى ولعل مراده علم السامع بعدم ظهور الدلالة وظهور ذلك العدم له ان
له ذلك العدم ويعلمه بواسطة خلل حصل ذهنه في الانتقال فليتامل **قوله**
بظهور انتقال المراد الخ تفسير لعدم ظهور دلالة اللفظ فيفسر عدم الظهور ب
لظهور وبيسر الدلالة بالانتقال المذكور ولا شك ان ظهور الانتقال غير ظهور
وان الانتقال غير الانتقال لان الانتقال هو ارتسام المعنى المراد في الذهن عند
سماع اللفظ والانتقال ارتسام المعنى الاطلي ثم ارتسام المعنى المراد بوا
ارتسام الاول وملاحظة ما بينهما من الوسائط وبالجملة فالغرض دفع الانت
بان المقتضي جعل الجملة الخلل علة لعدم الظهور فيما ان الامر بالعكس لانه ي
المراد بعدم الظهور بالانتقال المعنى المراد من اللفظ عند سماعه وبالخلل
الانتقال من المعنى الاطلي الى المعنى المراد ولا شك ان الثاني مغاير للاول وسبب
حصوله لانه يتوقف عليه بالذات ويترتب على حصوله حصوله ولكن وجه الاعم
حمل عدم ظهور الدلالة على خفاء المراد بواسطة الاحتياج الى الوسائط ب
خفاء القرائن وهو مناسب للخلل في الانتقال الى الظهور الانتقال من المعنى الاطلي
المعنى المراد فليتامل **قوله** مع انه يلزم ان لا يتوجه الخ عبارته في الكبرى ان

الجمعية فيها باعتبار المواد على سنن مقابلة الجمع بالجمع فيلزم توجه اللازم والوا
سطة في كل مادة وكلاهما غير لازم الا ان يقال في هذا اعتبار لا ما فلك في مواضع اذا
تنازع العقلان انتفت وبما يعلم ان الصواب اسقاط كل في قوله هنا في كل مادة مع
وان قوله الا ان يقال الاجراء عن قوله مع انه يلزم الخ فتدبر **قوله** فيبنوا اي حيز كان في
المعتبر الجمعية باعتبار المواد **قوله** اشارة الى ان البعد الخ اكثر هذا مع قول المصنف
بعد ما غير معنى البيت بنحو ما غير في المختصر ما نصه وعلى هذا فالسين في ساطلب
لمجرد التاكيد انتهى الا ان يقال ان فيها اشارة الى ان ذلك لكونها موضوعة للاستقبال
وان كان هاهنا غير مستعملة فيه فليتامل **قوله** وان كان له وجه صحيح كما
قال الفناري ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء في التجوز منها الى معنى دائما كما عن
الجمود الحل لما خلفها بالوضع او من ارادة البكاء فلا انتقال الى غيره وان كان مع
علاقة مصححة كما عنه الرحمن البكاء مطلقا وعنه الى السرور فحمل الشيخ بقول
لا انه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في احاد المجاز عند المحققين بل
لان نقل يقيم على خلافه فيمنع لا ادعاه عن البلغاء لغير هذا الانتقال فيها بينهم
فاعتبر المانع في حقه ما نعا مطلقا واذا لم يعلم نقلا يقيم فيه فيجوز الانتقال عنه
الى المجاز فيه المجوز المعتبر ايما اي ذكوا في فصول البدائع وبهذا التحقيق ظهر
وجه تخطية الشاعر وان جعله من استعمال الغير في المطلق لا بقيد **قوله** على
تاويل الفرس الذي هو مؤنث سماعي بالخيل هذا واضح ان كان الخيل اسم جنس جمعي لانه
يطلق على الواحد فان كان اسم جمع اشكل لان الحريري عنه فرس واحدة واسم الجمع لا
يطلق على الواحد وكون الفرس مؤنثا سماعيا هو ما ارضاه في المطول لقوله
يستوي فيه اي في السبوح المذكر والمؤنث لكن قال السيرافي انها تذكر وتؤنث
فليحرر **قوله** من المجاز فرس سابح وسبوح وجهه انه مشتق من السباحة في الماء
فلما ان يشبه سير الفرس في البر بسباحته في البحر في سرعة فلا انتعاب والجمع
كما يشعر به قوله كانها تجري في الماء فاطلاقه على الفرس على الوجه المذكور في
البيت استعارة تبعية ان اعتبر موصوفه الفرس وان اعتبر غيرها فاستعارة

اطبية مصرحة مبنية على تشبيه الورس بشخص سابح في الماء واما اذا قلت من
الورس سابح فان اعتبر صدوره عن الورس كان تشبيها بليغا عند المحققين واستعارة
اطبية مصرحة عند غيرهم وان اعتبر اسناده الى ضمير الفرس فيكون هذا الوصف مجازا
استعارة تبعية **قوله** لا كون لا ضرورة في التجوز اعلم ان الجرمي في بعض الخبر عابر ملة
مستوية لا تنبت شيئا والشارح فسرها بارض ذات رمل تبعا للعلامة في
ولما ترجح عنده ذا الوهم ينبغي اذا فسرنا هذا المعنى الى معنى الحجر الاباد في ملابسة
فيشعر به الذوق السليم اضطر الى ان حملها على معنى الحجر ليستقيم المعنى فالمراد
خشن **قوله** والباخنة كذا في النسخ وهو تحريف والصواب المواجز لعبارة
والناقة **قوله** والصلاة المعبر على اناء الا الى الغريب لما اسم عكس هذا فانه قال
فسر الحقيقة وهو ان الجمل هدر هدرا وهديرا وهدر انا وقال في تعميم المجاز وهدر الحمام
وكرر صوته في حنجرته **قوله** اي هدير الناقة المناسب على كلامه ان يقول اي حنين
الناقة اذ المعبر على كلامه لا يلزم على حقيقة على حنينها **قوله** هو الغرض
قد يقال بان الغرض هنا الامر بفعل ما يرضى المحبوب او يستطيعه وذلك
الفعل مع رؤيته وسماعه اتم واقوى من وقوعه بدون ذلك مع رؤية الفاعل وسماع
المحبوب لا يخفى ولا حرج في شهادة العقل **قوله** فانه جعل اي بقوله فانت
قوله ولخير انه جوزا لا يمكن ان يجاب بان هذا تعبير نادر على هيئة يلتفت
هنا واحال جوابه هنا على ما علم مما تقدم في الكراهة في السمع والخاطر ان الكلام
انه لا حاجة لاحتمالها الا التعقل فان من حصول الكراهة فيهما ما سبق عليه
فان قيل ما سبق انما هو في فصاحة المفرد والكلام هنا في فصاحة الكلام فلا تنم
الحالة المذكورة قلت بل هي صحيحة لانه يعلم من خللها اذ لم يعتبر فصاحة الكلمات
المشتركة في فصاحة الكلام تخلل بفصاحة الكلام اذ لا معنى لها في الكراهة
كل كلمة وعدم تنبهها في مجموع الكلمات **قوله** من لم يجعلها من الامور الاعتبارية
من يجعلها من الامور الاعتبارية فيجعلها خارجا من الجنس وهو العرض لانه من
الموجود والامور الاعتبارية غير موجودة واما من يجعلها من مقولة الكيف

ادخالها في التعريف فان يوفق بتعريف يتناولها ولا يجوز الاحتراز عنها فيه لانها
من المعرف على هذا التقرير ان النقطة من كيفيات الكم واما الوحدة فلم يكن وجه
ادخالها الى الكيفيات الاربع التي ذكروها اقسام الكيف فلجمهور وفي شرح المواقف
لاي السيد انه قد يمنع انحصار الكيف في الاقسام الاربعة المذكورة ولا دليل عليه
سوى الاستقراء وهو غير تام **قوله** يقتضي انفصال محله لعله عدم انفصال لان
فرضه بدليل ما في الكبرى هو غلطة سبيان كلامه هنا الاعتراض على الشارح **قوله**
بل تبعية المعلوم الظاهر انه في حيز النفي اي ليس فيها علم واحد يقتضي عدم الا
نفصال بالذات ويقتضي الانفصال بالتبعية فليس هنا علم واحد ينقسم لا بالذات
ولا بالتبعية حتى يصح تمثيله بقوله مثل العلم بالمعلومات الخ بل هنا علوم بعدد
المعلومات **قوله** واما في صورة الاجمال فعلم واحد متعلق بالمجموع الخ فان المجموع غير
متعدد لان المعلوم ليس اجزاءه والا لكان العلم تفصيليا والحاصل ان كلا من العلم
التفصيلي والعلم الاجمالي لا انفصال فيه لا بالذات ولا بالتبع فلا موقع لقول
الشارح مثل العلم بالمعلومات **قوله** هذا واعترض ايضا بالكيفية المركبة الخ
اورد العنبري الاعتراض بالكيفية المركبة وبالكيفية النظرية ثم قال الا ان يعتبر
الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيرتفع الاشكال لان الا ان يقال التوقف
باي عن مثله انتهى وقوله فيندفع الاشكال اما اندفاع الاول فظاهر لان اجزاءه
ليست غير المعنى الخارج عنه واما اندفاع الثاني فلان تصور الكيفية النظرية
بكنهها لا يكون بخارج عنها فيصدق عليها ان تصورها بكنهها لا يتوقف
على تصور الغير اي الخارج وفي الحصول لا ترد الكيفيات المركبة لان تصور انفها
بخصوصها لا يتوقف على تصورات اجزائها ولا الكيفيات النظرية كما توهم لان
اشتمال الكيف لا تكون نظرية **قوله** واعترض بالكيفية النظرية لتوقف تصور
ردا على القول الشارح **قوله** الى ان يكون العلم بها نظريا اي لعدم توقفه على الغير
قوله فلا يرد ان اللام في المقصود للاستغراق كون اللام في المقصود للاستغراق
صرح به في المطول وعبر بقوله اي كلاما وقع عليه قصد المتكلم وارادته انتهى

قال الفنري في قوله ان اللام للاستغراق قيل اما الاستغراق الحقيقي فلا يعتبر اذ لا يتم
المقصود بمقصود منه تلك الملكة اي لا يتحقق في زمان من الازمنة او في الزمان
بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر ذلك لزم في عدم جواز ان
الاستغراق الحقيقي اذا لم يعتبر التفسير المذكور تامل فان قلت اي حاجة الى حمل
اللام على الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار
التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصل الشخص
ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح او الذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق
اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون
المتكلم فصيحا انتهى وقد يقال يحصل النفي باستغراق المقصود من ذكر الملكة لان الا
ستغراق لا يتحقق الا مع الملكة ويجاب بانه ان سلم استلزام الاستغراق للملكة ففي
ذكرها اشعار صريح باعتبارها فليتامل قوله فان اللام يجوز ان تحمل عليه اي الا
ستغراق وهذا اشارة الى ما سياتي في بحث المعرف باللام من ان لام الاستغراق هي لام
الحقيقة حملت بمعونة المقام على الاستغراق وعليه يحمل كلام الشارح هنا قوله
اعلم ان الفصاحة مطلقا اي معنوية او لفظية قوله فانه الحسن لتنافر او الثقل
لغرابة او النحو كضعف التاليف او الصرف كمخالفة القياس قوله وبالغرض
نعم مقتضى الحال يدل على انه رجع خبر وهو الى الاعتبار المعهود من يعتبر مع انه
ان يرجع الى الخصوصية ويكون تذكيره باعتبار الخبر فليتامل قوله لا ينافي
بمقتضى الحال الخ اي فليس مقتضى الحال هنا زائدا على اصل المعنى بل يجب ان يكون زائدا
على اصل المعنى وربما يوجه اعتبار كلمة مع بان مقتضى الحال قد يكون من الامور العا
للكلام التي لا يكون من اجزائه كخلوه من المؤكدات والحاق به فلا يناسب
في الظاهرية في الجزئية ويجوز به ان امثال الرصفات للكلام ويلحق نسبة
الى موصوفه بكلمة في كما تقول الضرب في الضارب قوله ما لحقت به ما النسبة
بطريق معنى الخصوصية الخصلة المنسوبة للمخصوص وهي ما اختص بالمقام قوله
والتراكيب المشتملة على الخصوصيات الخ التراكيب مبتدا وقوله جزئيات لذلك الكلي

الكلام خبره قوله بمعنى صدقه عليها صريح في انه جعل الضمير في انه من قول المحشي الشا
رح بمعنى انه طارد عليه راجعا للكلام المؤكد الذي هو مقتضى الحال في عليه عائدا
للمشار اليه بقوله وهذا مطابق له ويصرح بذلك ايضا قول الصوالي في تعريف علم المعاني
ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك
الكلام فيصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام
مؤكد الخ انتهى وحينئذ فقول الشارح هنا على عكس ما يقال العكس فيه باعتبار
اسناد المطابقة هنا الى الجزئي وجعل المطابق بفتح الباء هو الكلي مع استواء الامرين في
ان المراد بالمطابقة صدق الكلي على الجزئي فتامل قوله ولم يجعل قدس سره اطراف
المطابقة الخ اي ومراده بهذا الكلام انه جعل الكلام الجزئي مطابقا لمقتضى الحال كما
هو المتبادر من قول المصنف مطابقته لمقتضى الحال واصطلاح القوم على ان مقتضى الحال
مطابق للكلام الجزئي لان مقتضى الحال هو الكلي والمطابقة من جهته فليتامل رسم
قوله فان قيل فهو يختلف المقام الخ حاصله ان استدلال المصنف بقوله فان مقامات
الخ يقتضي ان تفاوت المقام يستلزم اختلاف مقتضى الحال وهو منتقض بنحو هذا المثال
وقوله قلنا الخ حاصله انه ليس المراد بتفاوت المقام مجرد تعدده حتى يرد النقض
بما ذكر بل تفاوته بحسب الاقتضاء بان يقتضي احد المقامين شيئا والاخر شيئا اخر اعني
الذي اقتضاه كلام المصنف ان تفاوت المقام في الاقتضاء يستلزم اختلاف مقتضى
الحال والمثال المعروض لم يتفاوت فيه المقام في الاقتضاء وقضية هذا ان يكون حاصل
كلام المصنف ان مقتضى الحال يختلف في الجملة لان المقامات تتفاوت في الاقتضاء في
الجملة وتفاوتها في الاقتضاء يستلزم اختلافه فليتامل وفي حاشية العبادي قيل
هذا ايضاح الكبرى اذ هو بتفاوت المقام وبتغير المقتضى كان مقام التعظيم ومقام
التحقير يقتضيان التنكير وقد يقال التنكير يختلف بالاعتبار فان معنى الاول الا
ارتفاع مبلغه لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني عكسه ويمكن ان يقال على قياسه في
المعنى الحذف ان يختلفان بالاعتبار فان الاول الصيانة المحذوف عن اللسان والثاني
الصيانة اللسان عن المحذوف فليتامل رسم قوله علة لعليته قوله الخ اي انما صار

تفاوت المقامات علة لاختلاف مقتضى الحال لان لها اعتبارا الخ قوله وجه ذا الرابع
ان الايراد على الشارح وهو انه يتوهم في الحال الخ ووجه سبر اخره قوله (لا) انكسار و
(لا انتساب) بعده ان يقول المطابقة وحاصل ما اشار اليه ان لفظ الرابع التوهم وجهاره
ان الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص زمانى مكانى او لابوله من زمان
يورد فيهما وهو مطابق لهما لا ان يرد عليهما ولا ينفصل عنهما فباعتبار مطابقته
ان يسمى حالا ولمكان يسمى مقاما فكذا في الغرض بيان مراده وقوله ونفرد
تفسير لقوله مطابق فيقتضى انه لم يبين وجه اختصاص الحال بزمن الا وسنة الثلاثة
من بين العادات لا مكنة نحو التجلس وهو بين الخطاء وجه الثاني في حاشية المطول
لا يباين خلاف كلامه الا ان على التنكير لا يباين مقال لا لطلاق والتقييد
في جامعها وبهذا قوله راجع بان الكلام على التوزيع الخ الجواب بان تقدير ما
توهم في الترتيب فليراجع قوله هذا بالنظر الى الحكم والتعلق فيكون المراد بالا
هنا وفيما بعده ولا يبعد ان المراد به تعلق الفعل بنحو المفعول به وان التاكيد
ضرب زيدا يجوز ان يكون بالنظر لتعلق الفعل بالمفعول والقصر في نحو انما ضربت
للفعل وهو عليه على المفعول فليتامل فيه وقال في حواشي الشرح مثاله ان
وارادة القصر في الحكم ان زيدا قائم وما زيد الا قائم ومثاله في التعلق والله ضرب
عمرا ان زيدا بالقسم تاكيد تعلق الضرب بعمرو وما ضرب زيد الا عمرا قصر تعلق
الضاد من زيد على عمرو فينبغى ان يقال سياق ان القصر قد يكون من قصر الصفة
صوب كما في ما قام الا زيد ومن قصر الموصوف على الصفة كما في ما زيد الا قائم ولي
ما زيد الا قائم من قصر الحكم وكيف يختص قوله ارادة قصر بالحكم دون المسند
اليه الا ان يقال قولنا ما قام الا زيد يصح فيه اعتبار القصر بالنظر الى الحكم
مقصور وبالنظر الى المسند وبجعل قوله ارادة قصر راجعا للمسند والمسند
ايضا قوله مخصوص بالمسند انكر وجهه مع انه يعقل بجانب المسند اليه
الفاعل ان يقع زيد عمرا الا ان يقال انه في هذا المعنى رجع لتقييد المسند لان المسند
والصفة مسند وهي المقيد او يقال انما خصه بالمسند لان المصنف لم يتعرض

جانب المسند اليه فليتامل قوله وكذا المشار له مقال مع تلك الكلمة مثلا ان
مع الفعل مقال ليس لما مع غيره فقوله المشار له بفتح الراء وحاصل ما اشار اليه انه
كان ينبغي للشارح ان يزيد هنا ويقول وكذا لتلك المصاحبة مقال ليس لما مع غير
تلك الكلمة وهذا بناء على ان قوله وكذا الكلام الخ تمثيل لما ذكره اولا من غير ارادة الحكم
ولا الظاهر ان الشارح اراده فجعل المصاحب المطلق اولا الفعل والمصاحب الخ فيقيد
مشارا له اداة الشرط وعكس ثانيا فجعل المصاحب المطلق لا اداة والمقيد الا
الفعل فتامل قوله فان صورة الغرابة مشتملة الخ في الاطول ان التقييد بالمشاركة
لانها التي يتوقف اختيار البليغ لها على اقتضاء المقال لها واما التي لا مشارك لها في
اصل المعنى فاختيارها ليس لاقتضاء المقال بل التوقف معنى عليها فاذا نص عليها
قوله في اصل المعنى لا في جميعه الخ جواب عما اورد على قوله ليس لتلك الكلمة مع
ما يشاركها تلك المصاحبة انه يستلزم ان يكون لكل كلمة مع لفظ مقال ليس لما مع
المراد به لهذا اللفظ وحاصل الجواب ان المعنى من المشاركة في اصل المعنى ان يكون بين
اللفظين تغاير في المعنى في الجملة قوله لا يخفى ان الفعل الخ هذا بناء على ان مراده
الشارح بالفعل في قوله مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط الواقع شرطا ويحتمل
ان مراده به الواقع جزاء واقترانه بالشرط واتى لا يحتاج معه الى ثم وبل الشرط
باداة الشرط على حذف المضاف قوله بحسن العموم الخ اي فيعلم بالمراد وهو
عموم كل المطابقة وقوله لا يعم هذا الجنس بالكلية اي بعموم المطابقة مطلقا
اطعاوكما لما الحاصل على هذا ان الكلام الموصوف بالحسن الذاتى لمطابقته لمقتضى
الحال يرتفع في الحسن بكمال المطابقة التي هو مطابقة وينحط في الحسن بعدم ذلك
الكمال وهذا خلاف طريقة الشارح لم ننسبه فان الحاصل عليها ان الكلام الم
وصوف بالحسن لعطاهته يرتفع شانه في الحسن بالمطابقة وينحط شانه بعدم الم
المطابقة وفيه (لا) الصول نحو توجيه الثاني بان المراد لا انحطاط عن الحسن والقبول
لا الانحطاط فيهما حتى يقتضى ثبوت الحسن والقبول في غير المطابق فقوله في دفع
الاول ان لا ارتفاع في الحسن والقبول لكثرتها بالمطابقة الا انه بمطابقته او دفع

اربع

يعلم ذالك بمعرفة ان اطلق بالمطابقة فيكون الارتفاع بمطابقة تلك المعرفة من الكلام
بالانحطاط عن درجة الحسن والقبول بقدرها انتهى وفيه عن جوابه عن الثاني قول
في الحسن ويحتاج الى اثبات انه في تردد بمعنى يعتد به يقتضي ان هذا الكلام من الحسن
صريح في ان اصل الحسن الذاتي لا يتوقف على كمال المطابقة وقضية ذالك تحقق البلاغة
في المطابقة لمقتضى الحال في الجملة حتى لو اقتضى الحال شيئين مثلا كالتاكيد والتقديم
جاء بكلام يشتمل على احدهما دون الاخرى كان بليغا في الجملة وفيه ان الطول بغير
بحث وهو انه كيف تزيد مطابقة كلام على كلام اخر حتى يرتفع عن المقتضي في البلاغة
بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحوال حتى يكون الكلام بليغا اذا روعي فيه حال
وان كانت احوال كثيرة فيزيادة مطابقة كلام على مطابقة كلام اخر مما لا يخفى
تحقيقه لكن الظاهر ان المراد بقوله البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطا
بقته لكل ما هو مقتضى الحال لانه المتبادر لا بالاعتبار وان لم يكتف وشرط
المبالغة مطابقة الكلام لمقتضيات الاحوال كلها فيزيد المطابقة على مطابقة
تكون احوال الكلام اكثر من احوال كلام اخر قوله وان جاز ان يحمل على الفصيح كما هو
في الحمل على الفصيح خفاء وفيه نظر اذ الحمل عليه في غاية الوضوح لا يرد عليه
ما ذكره المحشي في السؤال المتقدم فمع رده عليه بمخالفته لما سياتي من ان الفصا
لا يحصل بها الحسن الذاتي قوله ويمكن ان يقال اصل الحسن الخ فيه يشكل اذا ارتفع
الحسن الذاتي لما قاله الشارح مع قول المصنف الا في التعبير باصوات الحيوانات
وقال الشارح وان كان صحيحا لا عرابه فقال المحشي لو قال وان كان فصيحا كان احسن
انتهى وان ذالك يدل على انتفاء الحسن الذاتي عن مجرد الفصيح والا فلا معنى لالتحاقه
باصوات الحيوانات الا ان يجاب بان المراد التحاقها في مجرد عدم مراعاة اللطا
والخواص الزائدة على اصل المراد كما قاله الشارح في بيان ذالك وهو ظاهر ومع
بالعطف عليها اصل قوله بعدهما اصلا ارادها وكما لما قوله وانما لم يجعل
التعليل اي على انه علة لكون الارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها وفي
على الخطاي حيث جوز ان تكون الفاء للتعليل وان يكون معنى الكلام فمن المسند

المسند اليه او بعكسه على ما قيل ان ضمير الفصل قد يكون لقصر المسند اليه على المسند
فالحاصل ان ههنا احتمالات ستة لان الفاء اما للتعليل او للتفريع وعلى كلا
التقديرين معنى الكلام اما الاتحاد واما قصر المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى
الاحتمال الاول وهو ان تكون الفاء للتعليل ومعنى الكلام هو الاتحاد فلا غبار اصلا
ولا يتجه عليه شيء لان المعلل هو ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار المنا
سب والانحطاط انه يثبت بان المقتضى والاعتبار واحد بملاحظة مقدمة معلومة
وهي ان جميع الارتفاعات بالبلاغة التي هي مطابقة المقتضى واما الاحتمالات
الباقية فلا تخلوا عن شوب المناقشة ثم بينها وقوله لان المناسب الخ رد الى
لان الحكم بان الارتفاع بالمطابقة للاعتبار المناسب يتوقف على ان البلاغة التي بها
الحسن الذاتي هي المطابقة للاعتبار المناسب والمناسب في التعليل ان يبين ان
الاعتبار المناسب الذي اعتبرت مطابقته هو مقتضى الحال الذي تقرر ان البلاغة
عبارة عن مطابقته ليثبت ان مطابقة الاعتبار المناسب هي البلاغة لا ان يبين
ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وان لزم منه ان الاعتبار المناسب هو مقتضى
الحال لانه لم يعتبر هنا مطابقة وحاصل المعنى على التعليل التحقيقي ان ارتفاع شان الكلام
فيما ذكر بمطابقته للاعتبار المناسب لاجل انه هو مقتضى الحال الذي مطابقته
البلاغة التي بها الحسن فمطابقته للاعتبار المناسب هي البلاغة المذكورة
قوله لكن لا يلزم الاتحاد ولا المساواة اي لان الكثير اللزوم حينئذ انه لا يوجد في حصر ل
الارتفاعات وهو الاتحاد ومع مباينته للاعتبار المناسب الذي لا يوجد منه ايضا
في حصرها قوله فاللزوم ممنوع اي لان الحصر في سبب معين مع ارادة مطلق السبب
السببية لا ينافي سببية غيره في الجملة قوله الظاهر ان المراد بيان الاتحاد
كلام الشارح صريح في ذالك فلا معنى لقوله ان ذالك هو الظاهر والمراد بيان الاتحاد د
بحسب المفهوم فيكونان مترادفين قوله فيعلم ان فيه قطعا لجواز الانحطاط لانه ارتفاع
في المطابقة للاعتبار المناسب او لمقتضى الحال بعينه فيكون الباطل حصر الحال
الحصر على ما بعدها وهو المغاير للمنافية في نفس الامر لا كليهما ولا احدهما على

التعيين والغرض من هذا البحث رد ما ذكره الخلخالي من كون الباطل الحصر في الماضي فيما
اذ لا ان بينهما عموم مطلق ومن كونهما كليهما فيما اذا كان بينهما عموم من وجه او تباين
قوله لما ابطل الجزء الايجابي وهو ثبوت الارتفاع بالمطابقة للاعم وهو فيما اذا الر
ح لابطال الايجابي السلبي على عكسه فانهما متنافيان فبطل فيبطل الماضي فلا يرد من
مرجح الا ان يقال الايجابي اولى من السلبي لانه المعتبر اولا في الحكم والمنظور اليه
ابتداء والا لانقطع بالايجاب هنا في الجملة ولا انقطع بالسلب في الجملة ثم قوله
الجزء السلبي وهو عدم ثبوت الارتفاع بالمطابقة لغيره الا الاخص قوله
لا لابطال الثاني الخ اي واما الجزء الايجابي من الحصر في الاخص فلا يبطل السلبي من
الحصر في الاعم فيتامل قوله يبطل الجزء السلبي من الحصر لما لعنه بجزء الايجابي من
الحصر في الاعم المغفور عنه القوم قوله ويكذب الجزء ان السلبيان لمنافاة كل واحد
منهما للجزء الايجابي في الحصر المقابل له المغفور عنه القوم واعلم ان عبارة الشا
رح التي اشار اليها المحشي ما نصه والا لما صدق انه لا يرتفع الا بالمطابقة للا
عتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتامل انتهى فقوله والا لما
صدق الجمعاء لما صدق فعادة ان الحصران وذا الوطادة مكذبهما او لكذب احدهما وذلك
مواجه لقول المطول والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر انتهى وقوله وفيه نظر
اشار اليه هنا بقوله فليتامل ووجهه السيد الشريف بان الحصر في الاعم من وجه او
مطلقا لا يوجب نفي جميع افراده حتى يلزم بطلان الحصر بين او الحصر في الاخص ان
ما بينه وبه يظهر ان المحشي لم يتعرض لوجه النظر المعبر عنه هنا بالتامل الا ان
ان يكون قد تعرض له لكنه نشأ من غفلة النسخة ويحتمل ان يكون البحث الذي ذكره
بيانا للوجه النظر فيكون التغيير فيما اراده بقوله والا لما صدق الخ من بطلان
الحصر على التعيين او كلاهما فليتامل ثم وقال في حواشي الشرح بعد ان نقل توجيه
السيد للنظر ويجاب بان هذا كله صحيح بالنظر الى مفهوم الحصر لكنه نظر في الد
ليل اي الواقع وهو ان الارتفاع لازم الوجود في الواقع مع المطابقة لمقتضى الحال
ومع المطابقة للاعتبار المناسب وحينئذ فعلى تقدير العموم المطلق يبطل الحصر
في

في الماضي وعلى تقدير العموم من وجه والتباين يبطل الحصران وهذا الوضع ظاهر فتامل
قوله يعني ان الاطلاق الخ فيه تنويع ما قد يقال ان التشبيه في مواضع وطلا يوصف
بالكثرة ووجه التنويع انه يعني ان الاطلاق وان الاطلاق يوصف بالكثرة وليس شيئا
واحدا قوله واما تانيث الخ يحتمل ان المعنى واما مراعاة تانيث المصدر في صفته
بان تؤنث كما ان يقال ابعدنا كثيرة فقوله في الصفة كانه احتراز عن تانيث لفظه
لضربة فانه لا اشكال في ان التفات اليه بحسب المقصود بل قد يكون لا ان التشبيه
وقوله فقوله لا يلتفت اليه اعتراض لكنه تكلف لا ولي خلافه فلعل الاولى يلتفت له
الشارح ثم قوله كما صرح به السيد الخ عبارة المفتاح في اول الفن المذكور وهي
اي محاولة ايراد المعنى الواحد الى ان قال غير ممكن انتهى فقال السيد في شرحه انما
تكلم التانيث في غير ممكن مع كونه خبرا عن المحاولة اما لان المقصود كون ايراد
المذكور غير ممكن الا انه اقحم لفظ المحاولة مبالغة وتنبيها على ان طلب المحاولة
من العاقل للمحال واما لان تانيث المصادر قد لا يلتفت اليه لكونها موصولة بالفعل
لفعل مع ان واما لانه جعل الفعل ممكن في عداد اسماء انتهى قوله اي مجرد ان في
تعبير الطرفين بالعدد دون تنصيص على دخول الاسفل في البلاغة خلافا لما في
نهاية الايجاز ومجرد التعبير بالطرف لا تنصيص فيه لان طرف الشيء بحسب المعنى
المتعارف نهايته وما ينتهي به الشيء عنده وان نقل عن الشارح في حواشي المطول
عن قول المصنف واسفل وهو ما اذا غير الخ حيث فسر ما يقرب انه صرح بذلك
تنبيها على ان الاسفل من البلاغة للرد على نهاية الايجاز فيما اعترض عليه بما
ذكرنا واحتاج بعضهم في دعوى دخول الاسفل الى انه المناسب لدخول الاعلى
قطعا قوله اما مقدر احيث عبر بالطرف قوله مقتضاه انه لا يكون القريب الخ
عبارة الفناري واما اذا اخذ نوعيا فلا ان ما يقرب من نهاية الايجاز لا يتناول
الرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى لان القريب من
النهاية ما يكون اقرب الى الطرف من الوسط كما لا يخفى على العاقل وجعله من قبيل الخ
التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك اذا نوعي لاحكاية التي لا

تخص طبيعة النوع اذ لا فرق بين زيد وعمرو وبكر الى اخر افراد الانسان نوع والكون كم
اعلى نوعا انما هو الطبيعة الاعجاز لان علوم المجاوزة مأخوذة في مفهومه كما سبق
واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده انسب بجميعها لا ببعضها انتهى وفيه
فلا فرق بين الحد تضمنا انه اذا اخذ الاعلى نوعا كان المراد بحد الاعجاز نهايته
اي طرفه الاعلى ويلزم عليه خروج الوسط والمبدأ من مراتب الاعجاز وكان وجه
ارادة النهاية حينئذ انه اذا اخذ الاعلى نوعا بان اريد به النوع الاعلى من
البلاغة كان عبارة عن الاعجاز لانه النوع الاعلى من البلاغة وحينئذ فالحد
قوله وهو حد الاعجاز تعين ان يراد به نهاية الاعجاز اي طرفه الاعلى لا مرتبة
عجاز والا كان قوله وما يقرب منه معناه وما يقرب من حد الاعجاز اي مرتبته و
لا فرق لان ما يقرب من حد الاعجاز بمعنى مرتبته ليس من الطرف الاعلى الذي هو
نوع الاعجاز على هذا التقرير واذا تعين ان يراد به نهاية الاعجاز اي طرفه الاعلى
وهو لا يعرف الا على ما بعد الوسط الى جهة النهاية والطرف لانه القريب من ال
النهاية والطرف ويبقى من مرتبة الاعجاز نوع وسطه وما قبله الى المبدأ
خارجا وقوله من قبيل التعبير عن النوع اي الذي هو هنا الاعجاز **قوله** لا يتناول
المبدأ اي الاعجاز **قوله** وبعض افراد الوسط اي له **قوله** لا ببعضها الا
حيث خرج المبدأ وبعض افراد الوسط **قوله** بحمل ما في قوله ما دونه وانما
فسر الشارح بقوله اي الى مرتبة هي ادنى لانه اراد بيان ان معنى ما دون
مما القيمة من كونها موصولة واشعار ان الموصول من صيغ العموم **قوله** لا الخ
عن كل آلة اجاب في الكبرى بان العبارة مختلفة ولا يلزم من تفسير البلاغة ب
المطابقة ان يكون بينهما مساواة اذ يجوز التفسير بالاعم كما وقع في كلامهم ب
بمنزلة ان يقال يتبع هذا الرجل الذي هو طاط رجال سوى الناظر **قوله** انت
خبير بان ملكة لا افتقار الى عبارة العنابي قوله ملكة يقتدر بها على تاليف
كلام بليغ اي في اي نوع اراد من المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم
في تعريف مطابقة المتكلم فان ملاحظته تكشف عن المقصود هاهنا بكون المن

٣٣

المقايسة وهو وان كان عناية في التعريف لكن لا بد من المصير اليها اذ الا
الملكة التي يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في نوع من المعاني كالمديح مثلا
لا تجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها والتعريف يحمل
على ما هو الكامل واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تعم
في الاثبات بقرينة المقام او في التاليف بناء على ان اضافة المصدر تفيد العموم
العموم منظور فيه لاستلزامه انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام
البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والافتقار على تاليفه خارج عن طوق
البشر انتهى بعقول المحشي مكن بالعناية بان يراد على تاليفه كلام بليغ من اي نوع
اراد من المعاني لا في نوع واحد من المعاني ولا في كل كلام بليغ لان البشر لا يقدر
على ما في حد الاعجاز كما اشار اليه **قوله** النكرة الموصوفة عامة قال في الكبرى
لان عمومها كعموم من لا كعموم الجمع انتهى وكون النكرة الموصوفة عامة مخالف
لصريح كلام النحاة في باب المبتدا حيث قالوا لا يبتدأ بالنكرة الا اذا عمت او
خصصت وجعلوا الوصف من المخصصات ولم ار من ذكر عمومها سوى ما ذكره في ادوات
العموم ثم رايت الدماميني في رسالته التي رد بها على منهاج البنباني وهو شخص
من علماء العنوا اعترض على الدماميني في مواضع من شرح التسهيل ومواضع من
شرح البخاري وسمى تلك الرسالة بالفتح الرباني في الرد على البنباني بسط
الكلام على هذه المسئلة وذكر ما حاصله ان هذه القاعدة لم ينقلها الا المالكية
والشافعية والنكرة عندهم في سياق الاثبات لا تعم الا بقرينة ثم نقل كلاما
عن صاحب الكشف واعقبه بما يدل على ان ما ذكره الحنفية من تعميم النكرة الموصوفة
بصفة عامة لا يطرد في جميع المواضع واستغرب منه ان ما قاله المحشي موجه
من باب الحنفية **قوله** بقرينة كلمة الى يمكن ان يقال كلمة الى لا انتهاء وما دل
عليه ذا التفسير من ان المرجع اسم مكان او اسم مفعول الجواز تكون كلمة
الى متعلقة بمحذوف هو خبر المرجع اي منته الى الاحتراز والتمييز فان قيل
تقرير منته يقتضي ان موصول الى خبر المرجع لان ما ينتهي اليه الشيء غير الم

الشيء فلت يجوز ان يكون انتفاء المرجع الى ما ذكر من انتفاء الكلي الجزئيه لعدم
تحققه فيه بناء على ان المرجع امر كلي تحقق في الخارج فيما ذكر علينا مثل **قوله** نفي
للاحتراز اي النفي هو الشق الاول وبيان صحته ان المعنى وان لم يوجد الاحتراز تحقق كون
الكلام غير مطابق **قوله** فيجب جعل النفي الكون الاحتراز مرجعا اي النفي هو الشق
الثاني لا يجوز ان مع تحرير قوله بعد ولا يبعد ان يختار الخطاب فان مقتضى الكلام
ان يقول ولا يبعد ان توجه صحته بان يجعل النفي او التقرير والحالة هذه وان لم يكن الاحتراز
مرجعا لورود المعنى المراد بلفظ غير مطابق فلا يكون بليغا ومحصوله بناء على رجوع
النفي الى اخر القيود وان لم يكن الاحتراز مرجعا ادي المراد بلفظ غير مطابق وكان بليغا
اي مع انه ليس كذلك لان الراوي ليس بليغا فوجب كون الاحتراز مرجعا فلينظر مثل فان قوله
اي مع انه الخ لا يوجد مراده والا لم يكن قوله والا الخ دليلا فتدبر **قوله** الشق
الثاني وهو انه نفي لكون الاحتراز مرجعا اي التقرير فيجب وان لم يكن الاحتراز مرجعا
فربما ادى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال ويلزم من عدم مطابقته ان لا يكون بليغا
لما تقدم في تعريف البلاغة ومن يخص الرواة لم يكن الاحتراز مرجعا فربما اوتي به
يستلزم انتفاء البلاغة لما تقدم مفهوم قوله والا الخ على ان ما تقدم مستلزم
ذكره في حاشية الفناري ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان
الاحتراز لازم فالنفي المستفاد من قوله والا هو نفي اللزوم اي ان لم يكن الاحتراز
لربما كان معدوما وتحقق الخطأ متحققا وفيه بحث بان المراد بالاحتراز عن الخطأ
كون مطابقته النفس عليه المجامعة لا مقابله اذ لا عبرة بمجرد عدم الخطأ اذا لم
يكن مطابقة وفيه والتادية لكلام غير مطابق ليس لازما للانتفاء هذه المطابقة
البتة بل قد يجود معه بلفظه ربما اذ في عجزه **قوله** نظرا الى ان بلاغة الكلام
الخ وايضا فقد سبق ان فصاحة المفرد والكلام حقيقتان مختلفتان وان لفظ الموضع
ما بينا والمفرد والكلام لكان لفظ الفصيح كالجمع بين معنى المشترك بلا ضرورة
لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقريره **قوله** ان الى
وبالذات او لا انطلق على الظرفية بمعنى في وهو حيث منطوق لا وصفيه له ولا

دخله الشيء مع انه افعل تفضيل في الاصل بدليل ولي وهما ابلغ العقلي ولا ما ظهر بعد
معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول فيه عاما اول واذا لم تجعله
صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا
العام والباء في بالذات بمعنى في وهو متعلق على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة
قوله لا لكن المناسب بحسب المعنى العكس كان وجه مناسبته ان فيه بيانا لحال التاء
ان بعضه كذا وبعضه كذا ابتداء وهو جامع ولان كون ما يميز في العلوم المذكورة منه امر
معلوم بخلاف كون بعضه يتميز في العلوم المذكورة فانه امر مجهول لا تناسب هو الا
خبار بالمجهول لا بالمعلوم وهو لا تناسب بما حققه في شرح الكشاف فانه قال عند قوله
تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله الاية ما نصه فان قيل لانه لا يتصور ويقبل هذا الا
خبار فائدة والجواب بانه للاخبار بالبعضية او للتعجب ولا تستعظم ان يختم بعض
من الناس بمثل تلك الصفات فانها تنافي الانسانية بحيث لا ينبغي ان لا يعد
المتصف بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا
يتاتى فيها شيء من هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة
تتصف بكذا فالوجه مضمون الجار والمجرور مبتدأ بمعنى وبعض الناس او وبعض من النا
س هو كذا وكذا فيكون مثاله العابدة تلك الا وطاب وفي قول الحماسي منهم ليوث لا ترام
وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب تانيسا بما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي
بعضهم مبتدأ للاخبار ووقوع الظرف في موقع المبتدأ ليس بمستبعد كقوله تعالى ومنا
دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلون
منه مبتدأ والظرف المتقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع
الموارد اي جميع مقاد ورود الورد واحد منا الا له مقام معلوم لا كون وقوع الاستعمال
على ان من الناس رجالا كذا شائع **قوله** الذوق في الخ اشارة الى ان المراد بما
الحسي في كلام الشارح الذوق على التجوز لا ادراكه بمنزلة الاحساس لا ذكر ذا في
الكبرى وقال بعده على ما قال الخ في شرح المفتاح ان الذوق الخ **قوله** الكا
من العطف بالواو او لا وجه او الموافقة لتعبير المصنف بما انه التقسيم والله

والتعوير وهو اي ما يفضي الى العين القصير وفيما ما بين في العلوم المذكورة وما يورد له
بالحسن ثم **قوله** وذلك لان المقصود الخ وايضا مقتضية رجوع الضمير لما يورد له بالحسن ان
كل ما هو التقصير المعنوي يورد له بالحسن وليس كل الدليل المورد له بالحسن بعض ما هو ان
لا جميعه **قوله** اقول لا يتكرر ذكر الراجح مستثنا علم الفهوم في رجوع البلاغة للامر
الثاني الحاظ بعلوم ثم جعلهما علم المعاني مكان في كلمي المحشي ان يقول لانه تعليل عدم
الفهوم بان المصنف جعل البلاغة متوقفة على تمييز الفصيح عن غيره المبين في علم
كبير ثم ان الشارح اشار الى الرد بقوله وان كانت البلاغة متوقفة على غيرهما مكان
ينبغي للمحشي التوقف في كلامه وان يقول او وجه من يرد لا اختصاص لهما بالبلاغة حين
توقفت على غيرها وقد وجه ذا الرد بانهما لا يمتازان الا بما يتعلق بها **قوله** لا والاحتراز
اي عن الخطاء في تادية المعنى المراد وقوله لا عتبار المطابقة تعليل لجعل هذا الاحتراز
مرجعا وقوله الثاني التمييز اي تمييز الفصيح عن غيره وقوله لا اشتراك الخ تعليل لكون
هذا التمييز مرجعا للبلاغة **قوله** عبارة عن العادة كما يدل عليه قول الشارح فيما
سبق ورتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون **قوله** العلم الا ان يراد الخ اي تسمية
للدال باسم المدلول او عكسه **قوله** يعني ان الظاهر كون اللام فيه ان المعهود انما
هو المعاني لانها التي يحترز بها عن الخطا فيناسبه ما سبق من ان الفن عبارة عن العادة
بل وجعله عبارة عن المعاني معرفية العموم بشكل الحمل وكون التراجم عبارة عن الا
لفاظ محمول على ما اذا لم يمنع منه مانع كما هو هنا **قوله** والحمل غير محتاج اليه
عن اجاب عن هذا قبل مباحث المقدمة بقوله ويمكن ان يقال ان الحمل في الفن الثاني
والثالث حسنا البعد العهد اهوى لا اول على طريقها انتهى واقول يمكن ان يقال
ايضا ان الفن اما اول خبر مبتدا محذوف اي هذا وعلم المعاني بدل من الفن او عطف بيان
له ثم ويكون الفصل من البيان والبديع حينئذ زيادة الايضاح **قوله** مع ان الخبر
اي علم المعاني اعرف لانه اسم علم او مضاف الى علم اذ كان العلم هو الثاني لا مجموع
المعاني والفن اما اول معرف بال والعلم اعرف **قوله** والمتعارف كونه المسند اليه الخ
يمكن دفع هذا باعراب الفن اما اول خبرا مقدما ثم ولا يكون التقديم هنا نكتة فلا
يلزم

العين اول

عليه بيانه لانه حاصل تاخير الخبر في المقرون في المبتدا اذا كان اسمي مبتدأ انه ان كان
المخاطب يعلم احدهما دون الاخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر وان كان يعلمهما وجهل
انتساب احدهما الى الاخر جاز كون احدهما اعرف فالمختار جعله الاسم وان لم يكن اعرف
فانت بخير **قوله** ابتداية انتهائية عبارة العنان كلمة من في الموضعين ابتدائية الا
ان الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى فكون المعاني حال كونه ناشيا من البيان متصلا
به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب ومتصلا به وملخصه ان اتصال المعاني بالبيان
ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه **قوله** نازلا بمنزلة
الجزء فيه اشارة الى ان قوله منه حال من المضاف اليه وقوله من المركب حال من المنزلة
قوله وقال قدس سره في شرح الكشاف البين من اعتبار المفاضلة في شرح المفتاح
بدليل انه جعله على عرض الكلام بحاله من كون من ابتدائية انتهائية بل هو اشارة
الى جواز حل التركيب بعبارة اخرى ولذا قال في الكبرى بعد ان ذكر ان من ابتدائية اتصالية
في الحديث يعني يكون منه بمنزلة حرف المفرد من المركب او بكونه نازلا منه بمنزلة
المفرد من المركب **قوله** لما اول كما هو تقرير العوم الخ منع الشارح في المطول انه يقال
قوله هنا في المطول يعني انه اي مورد وجواز الخ صريح في ان المراد ما يعم الاستحضار بالفعل
والوضوح اذ المقصود بهذا الكلام الجمع عنه في المطول ان احوال الخطا جملة لانها
غير متناهية ومضبوط الرد مع ما قيل في الفعل مما ليس يرضى مراجعه وعبارة
المحشي في الكبرى اعلم ان تلك الملكة عبارة عن كيفية راسخة في النفس بها يتمكن من
استحضار المسائل المدونة فلا تحتم كسب ومن استحضار ما يخرج من القوة الى الفعل
انتهت فعلم ان كلام الشارح كله فيما هو معلوم مخزون مما خرج من القوة
الى الفعل ولا استحضار فيما كان مجهولا في استحضار ولا يكفي حصولها بالقوة
قوله احتاجوا في معرفة المسائل الى معرفة العلة المشتركة اي وهي امور ابدا على
معرفة القواعد **قوله** فلا دران المسائل ينبغي ان يتبادر منه مغايرة وتابعة **قوله**
ان الكيفية النفسانية التي هي لا دراك **قوله** وجوز السيد الخ قال الا كثر ان يريد
لا دراك المسائل تقريرا اي علم بنوا عن ما اصول قال المحشي في الكبرى ويمكن ان يقال

لاحاجة الى التعذير بل يبقى على الاطلاق والا انه في الرابع يتعلق بالاصول فالاسم واعلم
ان اطلاق العلم على كل من الملكة والمسايل والادراك اما حقيقة عرفية او اصطلاحية
واما مجاز مشهور كما صرح به السيد فجعل الاول يكون مشتركا فاعترض عليه الفاضل
بان المشترك لا يمتنع في التعريف بلا قرينة ولا قرينة ههنا واجاب الاستاذ فى شرحه
انما يمتنع بلا قرينة اذا اريد به معنى معين بخلاف ما اذا اريد اى واحد منها لما انا
وكما لا خفاء في هذا الاعتراض وهذا الجواب حتى رايتهما للفاضل رشيد انتهى وذكر
المحشي الاعتراض والجواب المذكورين في تعريف علم المعاني **قوله** وانت خبير بان العلم
الخ اعتراض على ما جوزه السيد حاصله ان الحمل على الادراك احمل على المعنى اللغوي لانه
المعنى اللغوي بعد الادراك المتناول للتقليد وما يناسب الحمل عليه لان العلم المدون
مخصوص عند السيد بما كان عن ضرورة او دليل ويمكن الجواب بان عمومه في اللغة
لا ينافي ان يخص في الاصطلاح ببعض افراده او ان يراد منه بعض افراده **قوله** وان
كان ادراك كليا الخ اراد ادراك الجزئي في صورة الاجمال فمسلم وان اراد في صورة
التفصيل فممنوع لان كل الكل معلوم حينئذ علما كما سلف في كلامه في تعريفها متنا
المتكلم مراجعه **قوله** والجواب ان معرفة الجزء الخ كان معنى هذا الجواب ان ادراك
الفروع المذكورة يتضمن ادراك الجزئيات التي هي احوال اللفظ فظهر بما ذكر التعريف
باحوال **قوله** محمول على الوصفية او اراد التاكيد اللفظي **قوله** انت خبير بان
ترفع الخ انت خبير بان ما ذكره لا يختص بالادغال بل ادغال الرفع والنصب
الخ بل يعم ترفع اصل المعنى علم الرفع والنصب الخ فهذا واجاب في الكبرى
بان المقصود انه لا يبحث فيه عن تلك الاحوال في افادة اصل المعنى على ما ينبغى ويليق **قوله**
ينبغي ان يفسر تلك اى السابقة في قوله عمر فوائد المتن والخط له بعوجها وفي
الشارح بالمحسنات البديعية من حيث يبحث عنها في علم البديع ويحتمل ان المراد
تلك الحيثية المعهودة في شرح الراى بما لا يبحث عنه في تادية اصل المعنى حتى
يودي به اصل المعنى ولا يبعد ان يراد الحيثية المتعرضة في الفولة فيلتام **قوله**
اقول مما يؤيد الى الخ حاصله انه قد يكون في بعض التراكيب الباعث على اصل الكلام
الخبير

الخبير اصل المعنى فقط والباعث على الخصوصية شيء اخر فهنا لا يصح ان يكون في
مقتضى الحال بين الكلام الكلي المكيف بالكيفية لان الباعث والحال هنا لم
يقتض نفس الكلام لان الغرض ان الباعث على نفس الكلام غيره بل حاصل الباعث
والحال هنا انه ان اورد كلام فليورد فيه تاكيد مثلا فنفس الكلام ليس مطلوبا
له بل المطلوب له نفس التاكيد ان اورد كلام حتى لو ترك الكلام بالكلية لم يفعل
بالمقتضى الحال واذا فرض الباعث والحال غير مقتض لنفس الكلام لم يصح ان
يكون مقتضى الحال الكلام المؤكد مثلا هذا معنى ما استعرفته مرة وستشهد من
وانواعها المانع ان يكون الكلام المتكيف مطلوبا للباعث نفسه لافادة من حيث
اصله وباعث لخصوصيته من حيث مجموعه **قوله** وشتان ما بين ومثل هذا التركيز بعد
سوبضم الميم والتاء فانه اي في المعنى من كسر الميم وسكون التاء مثل الكلام في صحة ذلك
لا يورد ما بالتامل الصادق مع اصول وجه ذالوان المراد ان امثلة ما يكون الباعث
عنه فيه على الخواص غير ما يقتضي افادة اصل المعنى كثيرة وليس المراد ان مثل ما يكون
الباعث فيه على الخواص مغاير لما يقتضي افادة اصل المعنى كثير اذ لا مثل الا له
بل بعرفانه يحق امثلة فتقرير حيث انه يحتاج على الاولى الى الاحصار ويكثر الى الا
عتذار بان يعبل يخبر به عن الواحد والجمع والاجال كافهم كثيرة لان مثل جمع مثال
قوله لا يخفى ان تصريح المفتاح اى اراد تصريحه في اكثر المواضع الدالة على ان
مقتضى الحال نفس الكيفيات المذكورة في قوله السابق الا منطبق الا مع اعتراض على
الشارح في اسناده الى تصريح شرح المفتاح بخلاف ذالك **قوله** ولا اولى ان يجعل مقتضى
الحال امرا معنويا قال الاستاذ الصعودي في شرح الفوائد واعلم ان المستوع بالوا
من الخصوصية في التركيب كما مر عن المحقق في باب المعاني لما صرح به العلامة من ان
المغير على الاعتبارات والخواص تعتبر اولا وبالذات في معاني اللغة وبتبعيتها
في اللفظ ثانيا وبالعرض فمرجع البلاغة الى ترتيب المعاني وتصويرها بالكيفيات
لا الى الفاظ انفسها الا كن ذكر المحقق ان بعضها ما يرجع الى الالفاظ كالحرف
دون المعاني ثم زعم ان المقتضى دائما يعتبر اولا في المعاني على ما مر في الاستاد

بقفر سمى واقول فيه كلام لانه ان لم يمكنه جعله صفة المعنى حقيقة كما في الاسناد
لاكن يمكن ان يعتبر صفة له من قبيل الوصف بحال المتعلق ومراد العلامة انه يعتبر الجزء
من حيث انه ترجمة الدال فيعتبر كون المعنى مترجم الدال وبتبعيته يعتبر من حيث هو ويعتبر
كون اللفظ منتزعا وكان ان اراد بتخلية العلامة فلا يخفى ما فيه فليتامل انتهى وكتب على
قوله فليتامل يعني ان اراد المحقق تحقيق المقال اورد على من زعم انها كلها صفة اللفظ
حقيقة فلا كلام معه وان اراد الاعتراض على العلامة ففيه بحث لجواز ان يكون مراد
العلامة ما ذكرنا لا ما حمل هو عليه انتهى قال سم وقد يعيم قول المصنف احوال اللفظ
اللفظ العربي خلاف ما نقله العلامة عن المحققين فليتامل قوله ولا يكون من
المسئلة كذا الى موضوع الفن قوله بل هي امور متغايرة الخ هذا مبني على ان
لعلية حتى ان التاكيد عبارة عن لفظ ان وتقديما ان يسير عارضا للكلام فضلا عن
كونه ذاتيا له بل مغايرا له والجواب ان التحقيق انها امور معنوية كما هو مبسوط
في شرح العوائد قوله والجواب ان رعاية ذا الظاهر الخ قال في شرح العوائد ان
الظاهر في الجواب ان البحث في الفن عن الجزء على الوجه العام لا لكن المقصود بالوصف
العربي مخصوص به ويجوز تقييد المحمول بما يخصه فان البحث عن افادة الكلام الخاص
لا ينجر اطلاقها على غير العربي قوله فالحصر حصر للكلي في الجزئيات اي لا للكل
في الاجزاء كما ادعاه الشارح ووجه ذلك ان المنحصر فيه هو البعض وكل باب من تلك
الابواب الثمانية بعض منه من قبيل انحصار الكلي في الجزئيات ولقائل ان يقول هذا
اذا اريد بالبعض مفهومه الكلي اما اذا اريد به جملته المخصوصة المعينة في
الواقع كان الحصر للكل في الاجزاء كما قاله الشارح فليتامل قوله واجيب بان
من تبعيضية نظرا الخ يعلم من هذا الجواب عدم كون ان انحصار من انحصار الكلي
الجزئيات اللازم على كون من تبعيضية المخالف لدعوى الشارح انه من انحصار الكل
في الاجزاء فان هذا الجواب انما يلزم منه دفع ما قد يرد على كونها تبعيضية من
ان الابواب الثمانية هي علم المعاني لا بعضه لان حقيقة كل علم مسائله والحاصل
ان المحشي اورد على تقدير البعضية اشكالا لم يجب عنه واجاب ثم اشكال لم يرد

تامل وقد يقال في ج ظهر منه ذلك الوكال يستفاد من قوله لاكن المقصود هو مسائل
العلم والحاصل ان توجيه كون من تبعيضية نظرا الى دخول المبادي والموضوعات في
العلم وتوجيه كون الحصر حصرا للكل في الاجزاء كون المقصود هو المسائل وايضاح ذلك
ما ذكره الفناري بقوله ولو حملت من على التبعيض والمقصود على جميعه بدليل المقام
والمعنى جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المتناول لو بحسب التغليب والتسامح
لغير المسائل الثلاثة والمبادي والموضوعات لاستقام الكلام ايضا انتهى قوله
وانت خبير بانه لا يلائمه الخ اي بل الملائم ان تجعل هذه المذكورات فيما سبق الى الا
حوال او الملكة لانها من العلم على هذا التقدير وما المانع ان يقال التعريف باعتبار
المقصود قوله وصلة المقصود محذوفة فيه انه يلزم ان تخرج تلك الانواع عن
الفن لما اسلفه من ان المقصود من الشيء خارج عنه فانه يلزم حمل الخاص على العام
في قوله الفن الاول علم المعاني وهو لا يجوز قوله فلا ينافي انها تعلق الخ ظاهره في انه
حمل النسبة على النسبة الحكمية وهو المتبادر من قول الشارح وهو تعلق احد
الشيئين بالاخر ولكون قيامها بالموجود الكلي واضح لان منشا نفسها ان يتصور ما العقل
ويحصل صورتها فيه وانما قلنا لان منشا نفسها لكون قول الشارح والمحشي والتابع والم
والسامع كلام كما في المطول لا شعور لواحد منهم فلا تكون قائمة بنفسه وكذا
اذا اريد بها الايقاع والانتزاع فباعتبار قيام النسبة مطلقا بالنفس او بحسب
الظاهر او المراد قيامها لولا المانع قوله لاكن نقل عنه في الحاشية انها متناطة
الخ الذي في الحاشية بناء على ان المراد بالنسبة في الخبر ايقاع النسبة او انتزاعها
وفي اخر مثلا طلب الضرب مراجع الفناري يظهر لك ذلك والعلم حينئذ بكون
النسبة بين الطرفين تعلقهما بها او باعتبار ان متعلقها بينهما وبين انه على ما
في الحاشية من تفسير النسبة يكون قوله تعلق احد الطرفين بالاخر على المسامحة
اذ النسبة بهذا المعنى قائمة باحد الطرفين لا غير قال سم ونقرر بهذه المسامحة
العود من تعلق الطرفين او ايجاب باعتبار ما من شانه تعلق احد الطرفين او انتزاعه
مثلا قوله هذا مبني على ان المتعارف وجوع الخ في حاشية المطول الخطابية ما

نصه قوله وان لم يكن لنسبته خارج المتبادر منه ان له نسبة وليس لها خارج على
تقدير من رجوع النفي الى القيد لا اما سواء ام من الرجحية يتناول ان لا يكون له نسبة
يكون لها خارج فلا يتمه على ماذكره ان قوله والا فانشاء لا يقتضي وجود النسبة
الانشاء حتى لا يصح تقسيم النسبة بما لا يشمل ما في الانشاء قوله وجوع
وهو الا قوله الى العينى الخارج قوله لان النسبة بين كل امرين الخ قال السيد
الصفوي في شرح العرابر اعلم ان كل امرين بينهما في حد ذاتهما مع قطع النظر
اعتبار معتبر حالة اما بالثبوت او الانتفاء ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين
والخبر دال وضعا على صورة ذهنية على وجه الاذعان تحكي تلك الحالة الواقعة
والحكاية تدل على المحكي دلالة غير قطعية فالخبر يدل عليه ايضا ويجوز تخلفه عن
مدلوليه ثم ان كان الحكم على ما حكي ويعبر من تلك الصورة المعتبرة بالايقاع
فبالضرورة تكون الصورة موافقة للحالة الواقعة في الكيفية موافقة الحكاية
للمحكي فيهما ثبوتيان او سلبيان وان لم يكن فالامر بعكس مخالفة للحالة في الكيفية
والصدق مطابقة الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع لما في الواقع من الكيفية والكذب عدم
مطابقته اياه فيها ولذا ان تقول الحالة المحكية من حيث انها مدركة مفهومة من اللفظ
ان طابقت في الكيفية ما في الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونها مدركة بدون
والكذب والتغاير الاعتباري كاف في المطابقة وبه اعترف المحقق في الاصل
ان فيه تكلفا فظهر صحة حمل الحكم على الايقاع والوقوع انتهى وفيه تصريح بان
المراد بالصورة الذهنية المذعنة بمعنى الايقاع والانتزاع وانما مدلول الخبر وان
المطابقة معتبرة بين الحكم وبين الوقوع او اللاوقوع سواء اريد بالحكم الا
يقاع والانتزاع او الوقوع واللاوقوع الا ان التغاير بين المتطابقين حقيقي
الاول اعتباري على الثاني والمراد بالموافقة في الكيفية التي ذكرها الموافقة
في الثبوت او السلب فان الايقاع موافق للوقوع في الثبوت لا ان الايقاع ادراك
الوقوع فهو ثبوتي كالوقوع ثم قال فان قلت امر في مثلا يدل على ثبوت
نسبة الطلب ايضا فان تحققت كان صدقا والا كذبا فلت سمي موضوعة
لنسبة

لنسبة الطلب لا لما يبين ثبوتها ليدل على الثبوت بالذات الا انه يستلزم خبرا
وهو ان الضرب مطلوب فيدل على نسبة تحتمل المطابقة الا انه بالذات يدل على صورة
تحكي ثبوت نسبة فافهم انتهى وحاصله ان الخبر موضوع لصورة تبين ثبوت النسبة
النسبة وتحكي ذا الوقوع والانشاء موضوع لنفس تلك النسبة ثم قال وفريقا النسبة
الانشاء خارج تطابقه او لا الا انه لم يقصد منه المطابقة بينهما وجودا او عدما
ولا يلتفت اليها فتامل فال سم وملخص ما حرره مع شيخنا طاوس بعد المباحثة
كما حرره في حاشيته على البيضاوي ان مدلول الخبر عند المتقدمين هو الصدق بالوقوع
او اللاوقوع وان المطابقة بين الوقوع او اللاوقوع الواقعي فان جعلنا العلم
عين المعلوم كما هو مذهب المحققين كان التصديق الذي هو العلم عين المعلوم الذي
هو الوقوع او اللاوقوع المفهوم من الكلام وبين الوقوع او اللاوقوع الواقعي وهما
متغايران بالاعتبار وان جعلنا العلم يغاير المعلوم كما هو المذهب الاخر كانت المطا
بقة بين التصديق باعتبار متعلقه الذي هو الوقوع او اللاوقوع المفهوم من
الكلام وبين الوقوع او اللاوقوع الواقعي ومدلول الخبر عند المتاخرين كالامام
الرازي هو الاخبار فتكون المطابقة بينه باعتبار متعلقه الذي هو الوقوع او
اللاوقوع الكلامي وبين الوقوع او اللاوقوع الواقعي واشكل علينا كون التصديق
مدلولا وبحثنا فيه ولم يزل عنا الاشكال وقال ان قولهم ان التصديق ليس من اجزاء
القضية مبني على تغاير العلم والمعلوم انتهى وقال كون التصديق مدلولا مذكور
في المطول مع رده وبسطه الخراشي الكلام قوله وينبغي ان يعلم انه لا دلالة
للكلام الخ العرض من هذا رد قول الخطابي في الجواب اللهم الا ان يدعى ان قوله تطابقه
ان انطباقه على معنى نفهم المطابقة المطابقة وعدمها انتهى وحاصل الرد ان
الكلام لا دلالة له على اللامطابقة لما سيجيء في كلام الشارح من ان الاصل في
الخبر الصدق والكذب احتمال عقلي قوله وبهذا التقرير ظهر ان المقصود خارج
تقصد مطابقته قوله ان الاخبار الايجابية اي مثلا اذ السلبية كذلك لانه
اذا قلت لم يقم زيد علم ان النسبة الخارجية موجبة في الحال قوله ووجه الا



الوضع اي للفعلين المذكورين **قوله** انه تقتضي مطابقة النسبة الاستقبالية اي فلا
يكون سيضرب في تلك الصورة صادقا لان النسبة الخارجية سلبية فلم تتطابق فيه
النسبة الكلامية ولا تكون الاخبار الايجابية الاستقبالية كلها اي كاذبة بل ما
لم تتطابق فيه النسبة الكلامية والخارجية كاذب وما تطابق فيه صادق **قوله**
ولا يخفى انه لا دفع لمجرد التغيير باحد الازمنة انما يتوهم الدفع بان الوضع في الفعل الاول
لوجود الخارج في زمن الحال واما في الفعل الثاني فانما يتوهم الوضع على طريق القطع بل
الاحتمال لانتفائه في الحال تحقيقا واحتمال ثبوته في الاستقبال بقي ان الواحد
المبهم اذا اعتبرت مطابقته في الصدق وعدمها في الكذب فيلزم ان يكون الخبر الوا[حد]
صادقا وكاذبا مثلا في الفعل الثاني الا والحق فيلزم ان يكون سيضرب صادقا لمطابقة
النسبة الكلامية للخارجية في الحال وكاذبا لعدم مطابقة النسبة الكلا[مية]
للاستقبال تدبر **قوله** يدل على نوع طلب مخصوص فالامر يدل على طلب الفعل
والنهي على طلب الترك **قوله** فاذا لم يكن في نفس المتكلم الخ بان قال اضرب فلانا
والذي يطلبه في نفسه عدم الضرب كما ذكره المتكلمون في بحث مخالفة الامر للارادة
في طلب السيد من عبده ما لا يريد عند اظهار عصيانه وعدم امتثاله لاوامره
عند اللوم على تاديبه **قوله** بالقضايا الخارجية هي التي حكم فيها على افراد المو[ضوع]
المحققة في الخارج الموجودة فيه **قوله** دون الذهنيات هي التي حكم فيها على ا[فراد]
الموجودة في الذهن فقط لا على الموجودة في الخارج ولا المقدرة فيه **قوله**
مثل شريك الباري ممتنع لان افراد الموضوع ليست موجودة في الخارج ولا مقدرة
فيه لعدم امكان التقدير **قوله** بل ما سوى الواجب ممكن في كون هذه القضية
ذهنية تامل لان افراد ما سوى الواجب محققة في الخارج ولعله راعى ان ما
سوى الواجب شامل للممتنع ويكون الامكان الذي جعل محمولا اعم من الخاص والعام
وجعلها ذهنية لا خارجية لان موضوعها المجموع المركب من افراد الخارج[ية]
والذهنية والمركب منهما ليست افراده خارجية وبهذا ظهر وجه الاضراب ببل
بل ما سوى الخ وهو التنبيه على انه يكفي في كون القضية ذهنية كون بعض

موضوعاتها غير موجود في الخارج ولا مقدر الوجود فيه فتدبر **قوله** والتحقيق
ان بين كل امرين الخ اي ما يشمل القضايا الخارجية والذهنية **قوله** ولا يخفى ان هذه
النكتة الخ انت خبير بان هذا القائل لم يدع استفادة تلك النكتة من العبارة و
نزاعه في الشارح بمثل ذلك في الوضع لا يتراءى باحوال الخبر وليتامل **قوله** الا انه لما
يتعارف جعل الحكم الخ يمكن ان يقال ان في ذكر المطابقة التي هي ذات الصدق وعدمها الذي
هو ذات الكذب وفي ذكر الخبر اشارة الى الصدق والكذب لانهما وصفان متلازمان للخبر
فيفهمان عند ذكره والتناسب بين الصدق والكذب وبين الكذب وعدم المطابقة
امر واضح فيفهم بواسطة هذا التناسب المعلوم ان الصدق هو المطابقة والا
والكذب عدم المطابقة وهذا المقدار يكفي في الاشارة او يقال لا شك ان المطا
بقة هي الصدق وعدمها هو الكذب فمن علم ما هو ذات الصدق والكذب وان
لم يعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين فقد علم ذكرهما في الجملة **قوله**
لو قال يعتقد احكامها الخ هذا التخريج الشارح فيظهر ثبوت الواسطة عليه ذاك الا
الظهور ووجه ثبوتها في الجملة ان المراد به المعنى الاول من المعنيين الذي للمصنف **قوله**
انا يمنع الدليل في التعريف الخ اشارة الى الجواب عما يقال ان هذا تقسيم وتعريف
وقد تقرر في موضعه ان الحدود لا تجري فيها اقامة البراهين وكذا لا تجري فيها المنع
ايضا لان مرجعه الى طلب الدليل واقامة الدليل ممتنعة او ان التعاريف من قبيل التصو
رات وانما المعرف مصور وبمنزلة النقاش ينقش لما في ذهنه صورة مجهول اي
موجود وليس بين الحد والمحدود حكم يمنع او يستدل عليه وايضاح الجواب ان
ارباب المعقول وان صرحوا بامتناع اقامة الدليل على التعريفات الا انهم يعتر
فون بانه انما يكون اذا حاولوا مثل افادة التصور واما اذا حاولوا بقولهم
الانسان حيوان ناطق ان هذا مدلوله لغة او اصطلاحا فكلا الامرين من اقامة الد
ليل والمنع معا يجريان فيه فيقع الاحتجاج حينئذ في اثباته الى النقل وامثاله
واستعماله والتعريف اللفظي من هذا القبيل لانه ما يقصد به تفسير مدلول
اللفظ ولا يقصد تحصيل صورة وانما يقصد تمييز صورة حاصلة من بين الصور

ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع بازاء هذه الصورة وحكى جريان البرهان فانه فيه
تضمنه للتصريح بان تلك الصورة الحاصلة هي كذا فتدبر **قوله** بل نقول لا يثبت موهما
في جانب الكذب ايضا بعد العلم بنوع ما يفيد الثابت مذهب هذا القايل في الكذب ثم
في الصدق ايضا اذ لا فايدة بالعطف **قوله** فلا تستدل الا على بعض المدعى وهو الكذب **قوله**
او لورود قول الخصم يعني الجمهور **قوله** ومثله شايع اي كون الاستدلال المورد قول الخصم
قوله ما الظاهر من المتوجه تامل بحاصل ما قاله ليس في المتن ما يفيد الحصر ما قاله ولا الحصر
ما قاله الشارح تامل **قوله** فكذا الى انه خبر عن استمرار الشهادة اي وقوع استمرارها
واقع منهم في قليل واذا اخلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم **قوله** ام الشهادة الحالية
عطف على استمرار الشهادة ووجه رجوع الكذب الى تشهد حينئذ ان الشهادة الخبر
القاطع **قوله** حال من الخبر اعني مطابقته فيه ان الشارح ذكر في التذنيب ان الواقع
ان الحال لا تاتي من الخبر كالمبتدا وبعضهم انهم قالوا لا تاتي الا من الفاعل او المفعول
لانا وان نبع ان الاعتقاد الخ سبقه الخطائي الى هذا التوجيه معبرا بلا بيعد جاعلا
ضمير مطابقته للواقع مستغنيا به عن تقديره وتقرير الكلام على ما قاله المحشي ان
الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد اي مطابقته للواقع والاعتقاد وعدم الخبر عن
مطابقته للواقع مع الاعتقاد اي عدم مطابقته الواقع وللاعتقاد اي عدم مطا
بقته الكلامية) فالاعتقاد مشارك في الاول للواقع في المطابقة وفي الثاني للواقع في
عدم المطابقة **قوله** الراجع الى الخبر فهو جعل الضمير للخبر وعود الواقع والخطاب
الضمير للواقع **قوله** للنسبة الخارجية بيان للواقع الذي هو المفعول المحذوف
والنسبة الذهنية بيان للاعتقاد الذي هو معمول الاخر **قوله** ومثل ذا الرا
اعمال ضمير المصدر في الاخر وقد سبق في شرح الديباجة الكلام على ذا الر **قوله** انه
خبير الخ ذكر الغزي جواب هذا الاعتراض حيث قال قوله اي المطول فيلزم في الاول ال
قوله ضرورة تواطؤ الواقع والاعتقاد حينئذ جواب سؤال مقدر تقريره ان الدليل
عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقتهما
ولم يثبت هذا مما ذكرته حيث لم تذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقة الثاني

في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطا
بقة الخبر للاعتقاد المعهود في مذهب الجاحظ وهو التشريك في المطابقة للواقع
وحصله لزوم مطابقة المجموع ووجه التعليل على هذا في قوله ضرورة تواطؤ الواقع والا
عتقاد على هذا انما هو اذا لم يتبين انه يلزم مطابقته للاعتقاد المعهود بقرينة
المقام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تعليل اللزوم بالتواطؤ فاسد لان
اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتواطأ الواقع والاعتقاد كما
اذا اعتقد مطابقة السماء تحتنا للواقع انتهى سم وقال في حاشية الشرح بعد ان
نقل كلام المحشي اي وقد فرض انه اعتقد مطابقة الحكم للواقع لزم ان ذلك الحكم مطابق
للاعتقاد لما تقرر من انه انما يعتقد العاقل ما يعتقد انه مطابق وقد فرض انه اعتقد
ان الحكم مطابق للواقع واشار شيخنا في درسه الى الجواب بان مراد الشارح ان تواطؤ
بينهما امر متحقق ههنا وهو مستلزم لذلك وهذا لا ينافي انه يستلزمه شيء اخر
انتهى **قوله** لا يخفى انه لا فايدة الخ يعني لا فايدة للمستدل في قول الشارح حصروا
فلا يتجه ايراده فلو تركه وعبر بنحو وصفوا اخبار النبي بالافتراء والكلام حال الخبر
ليصير محتملا للافراد اخرى ان انفع للمستدل لان كثرة الافراد اقرب الى احتمال الوا
سطة **قوله** فيوجد الاجتماع في الصدق اي يصدق الخبر الكاذب ولا اخبار حال الجنة
ويصدقان معا **قوله** والخبر الصادق فيه نظر ولعل الوجه اسقاطه **قوله** فلا تقرر
ثبوت الواسطة وجوه هذا بيناء في اجتماعهما مع الكذب لا تعاقبه عند ذا الر النقر
ر قسم الشيء لا يجامعه **قوله** فعلى هذا منع الجمع في المفقود الصغرى ان المراد الحصر
منع الخلو وكان وجه ذا الرانه حيث فرض منع الجمع تثبت الواسطة سواء فرض
منع الخلو ايضا او لا بخلاف ما اذا فرض منع الخلو فلا تثبت الواسطة الا اذا فرض
منع الجمع فان فرض جواز الجمع لم تثبت الواسطة ولكن ثبوت الواسطة مع منع
الجمع الظاهر ثبوتها مع منع الخلو لا انها او يحتاج فيها الى منع الخلو بخلاف منع
الخلو لا يحتاج فيه الى منع الجمع وكان مقصوده بهذا الاعتراض على الاقتصار على منع
الخلو لا يفيد لمنع الجمع دون الخلو لا يثبت الواسطة لجواز كون الاخبار حال الجنة

ض

٤١



لاحوال الاسناد الخبري

صرفا فيكون التردد بين الكذب والصدق لانا نقول التردد بيان انما هو فيما يجوزونه وا
ما عدى الصدق لانهم لم يجوزونه ولو لا نعلم انما اثبت الانفصال الحقيقي الواسطة وبنا
مع **قوله** لاحتمال الغير المقصود اي بناء على احتمال ان يكون حصر الاخبار على سبيل
منع الخلو دون الجمع ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال وحاصل اعتراض قرره شيخنا ابن
العوايد بان عدم امتناع الجمع لا ينافي تمام الاستدلال لان دال الدلالة الجمع اما متميز او
من غير تعيين للجائز ان يكون متعينا والا لم يبطل الرابع والخامسة اذ مع تعيينه لا يصح
للسؤال عنهما فوجب ان يكون جائزا من غير تعيين ومن لازم جوازه كذا الصدق جواز عدمه
لازم جواز عدمه ثبوت الواسطة والا لم يكن عدمه جائزا مع احتمال منع الخلو
الجمع فيتم الاستدلال فتامل **قوله** مثل قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه انما
يظهر التمثيل بذا لو قال الشارح الى اخرى او ما يجري مجراها الا ان يقال اشار المحشي
الى ان في كلام الشارح التفاتا ثم انه لا يختص الجاري مجرى الكلمة سواء كان مسندا
اليه او مسندا بالجملة المراد بها العلم او حقيقتها اه اي تنه مسندا بل مثله الواو
كلمات التنبيهية والمضارعية لا الضمير المستتر المسند اليه لانه كلمة حقيقية
ويمكن ان يقال الخ ذكر شيخنا مع ما اورده عليه في شرح العوايد بقوله واجيب بان
الحكم ما يقصد ايقاعه وان كان القصد الباطني الى الوقوع ودال الدال يجري في هذا
اللازم اقول لعله اراد انه حينئذ يقصد ايقاع الاعلام بالافادة هذا الايقاع
ايقاع العلم ودال الموضوع حتى يثبت الجواز ان يقال حقا ويبرر به لازم المعنى
انا عالم به فيقصد ايقاعه لافادة وقوعه كما في ساير الحكايات اللازم وليتامل
الوجه ان يقال ان علم المتكلم يعني ايقاع النسبة مما وضع له الخبر دون غيره من
الحكايات اللوازم الا انه مقصود بالتبع اي ليس من افراد الحكم كما حققه المحقق
الحكم ما وضع التركيب الخبري له لافادته بالذات فخرج هذا اللازم عن الخبر وامثاله
عن اللوازم ولا يضر انه غير قصير حكمها انتهى فتامل حاصل جوابه مع اقول تاملت
فوجدنا الجواب حاصلا كله فيه والذي في الجواب الذي نقله عن المحشي ولم يكن
يبين به مراده لانه لا يلائم السؤال الظاهر ان في كلام المحشي سقطا ولعل الساقط

منه لم اعني يعني قوله لا يجري في الاحاطة غير هذا اللازم وكذا هو جرى في بعض النسخ
والجواب حينئذ يعني مثلا ان للسؤال ان هذا اللازم لما كان مخالفا للحكم الذي في اصل
الفلقية دون غيره من الحكايات اللازمة ميز عنها وايضاحه ان ساير المجازات وال
الحكايات الحكم المجازي والكنائي فيها هو الوقوع او اللاوقوع في الحكم الاصلي
مثلا اذا قيل بنى الامير المدينة فالمقصود افادة وقوع البناء من الفعلة واما
اذا قلت زيد عالم لافادة اللازم المذكور هنا فالمقصود افادة ايقاع انه عالم
لا الوقوع لاكن المخالفة بين هذا اللازم واصل الفلقية انما يظهر على تعريف الشارح
ان مدلول الخبر وقوع النسبة او لا وقوعها لا على مختار السيد ومن الحق ان مدلوله ايقاع
او الانتزاع فينبغي توجيه تمييز هذا اللازم بما يكون عاما فتدبر **قوله** انت خبير
بانه لم يرد احوال الخ قال السيد في حواشي المطول قوله ليس المراد بالعلم ههنا الا
اعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه اراد حصول صورته فيه
مطلقا سواء كان له معتقدا جازما او غير جازم او لم يكن له معتقدا اصلا ليتناول
جميع ما ذكرنا من احوال المتكلم وفيه نظر لان حصول الحكم على هذا الوجه لا يعتد به
عرفا ولا يسمى فيه علما ولا يقال ان المتكلم قصد افادة المخاطب قطعا بل الحق ان
العلم او ما يراد به ههنا الاعتقاد مطلقا وتسميته علما مستفيض لغة واذا ظ
قلنا افاد المتكلم الحكم او استفاده المخاطب او علمه لم يرد به حصول الصورة الخبرية
في ذهن المخاطب بل اعتقاده بالحكم وذا الظاهر وكذا فائدة الخبر لا يحصل له من الخبر نفسه
الا اذا اعتقد ان المتكلم معتقد للحكم ومصدق به وذا المعنى كونه عالما به فعلم
انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به انتهى وبه يتضح لك مقصود المحشي بقوله
انت خبير بانه لم يرد احوال الخ دفع لنظر السيد وما احتج به عليه وقوله وقد
يقال في تصحيح اللزوم اشارة الى ما اختاره السيد بقوله بل الحق الخ العلة وقوله
اقول الخ اعتراض على هذا الوجه الذي اختاره السيد وقد حكى شيخنا في شرح العق
ابن هذا الاعتراض واجاب عنه حيث قال وقد اعترض عليه بانه يجوز ان يكون
علمه من الخبر لا من تقليد بل من ضرورة تحتاج الى ادنى التفات او سماع فيعين الخ

الخبر ولولم يقف على المتكلم واقول لعل منشأ الوهم انه يسمى مستفادا من الخبر ولا يعتبر
به فانهم اطلقوا القول بان كل ما رحارة غير معتبر على انه لا يعتبر حقيقة الا التصور
او التصديق من ضرورة وتحصيل التصور لا يسمى افادة انتهى ثم ذكر ما تعتبر استفا
دته منه **قوله** لا احسن ان يذكر هذا في لا خراج الخ لانه منه **قوله** لا لكنه يحتمل الى
جزء وهي على العلم بالترتيب على الاول فقط وعلى الثانية فقط فهي ثلاثة لا كونه
كل زوجة لاحتمال ان العلم بهما يمكن ان يراد به اعم من جميعهما او مجموعهما والعلم با
حدهما فقط لمجموعهما فقد يمنع ان العلم باحدهما فقط على مجموعهما **قوله** بان
الاية ليست الخ لانهم لم يخاطبوا بالاية ولم يقصد اعلامهم بها حتى يكون خبرا على
اليهم ومقصود اعلامهم بمضمونه وهم يعلمونه فنزلوا منزلة الجاهلين ان المراد
بالفائدتين حكم الخبر ولازمه بالنسبة لمن خوطب بالخبر او قصد اعلامه بمضمونه
وهم ليسوا كذلك الا انهم تعزر اذ المخاطب بالاية انما هو النبي عليه الصلاة والسلام
واصحابه وهم المقصودون بالاعلام بمضمونها **قوله** الى هذا التكلف وجه كونه تكلفا
ان تنزيل العلم منزلة عدمه خلاف الظاهر سيما مع امكان اجرائه على
الظاهر **قوله** والذم والرد الخ تعبير انتفاء الخلاف اي فلا يلزم على هذا تعلق لو كانوا
يعلمون بقوله لبيس لتعلقه بانتفاء الخلاف حتى يثبت التنزيل **قوله** وبا
لجملة مع ذلك الاحتمال الخ هذا الاحتمال الايضاح لانه ثبت عن المفسرين حمل الاية
على نفي المثبت ويكفي ذا الدليل المثال بل الشاهد كما في لا ريب فيه وفيما ذكره
كذا في شرح الفا بن الشيخنا اسم **قوله** على ايجاد الذم الخ فتعلق لو كانوا يعلمون
بالذم يستلزم تعلقه بانتفاء الخلاف وحينئذ تنزيل العلم منزلة عدمه في الاية
في وجهه دعوى تعلق لو كانوا يعلمون بالذم **قوله** نفي الرمي باعتبار الخ قال
شيخنا الشريف في شرح العرابيه فان قلت النفي محمول على المجاز او الكناية او
التفسير او التشبيه دفعا للكذب وعلى التقادير لا يتم الاستشهاد لانتفاء
النفي حقيقة قلت المقصود جعل الثابت كالمنفي بحيث شبه المثبت
بالمنفي افادة الرد سيما اذا الوجه ترك ارادة التشبيه مبالغة كما في الاستعارة

بل

اي كانه ما رميت م

بل نقول المقصود ان يعامل معاملة المنفي ظاهرا وان كان المراد غيره وهو متحقق
مع وفي حواشي الخطائي ما نصه نفي الرمي اولا واثبته ثانيا لاعتبار حكايتين
وهوان ما ثبت على رميه صلى الله عليه وسلم خارج عن جنس ما يترتب على افعال الاحاد
البشر وينبغي ان لا يعتبر المنفي والمثبت في تغايرهما كما قيل المثبت هو
الرمي بالتحريك الكسب والمنفي هو بالتحريك الخلق لانه يعم ثبوت تغايرهما لا حاجة
الى التنزيل والظاهر ان من ذهب الى التنزيل اختار ذلك التفسير ومن ذهب اليه
بله مندوحة عنه ومن جعل الاثبات نظرا الى الصورة والنفي نظرا الى الحقيقة
بان اراد بيان الحال بعد التنزيل بموجبه والاعتبيه ما قلنا انتهى وقوله ومن جعل
الخ تعريض بالسيد قدس سره **قوله** ليس شاملا العموم النقط اي مع ان عبارة
المصنف شاملة له لان الاقتصار على قدر الحاجة معناه الا تيان بقدر ما زعم زيادة
قوله بل في النسبة المعلومة الخ وهي النسبة الحكمية لانه لم يذهب بعد التصور
بين الوقوع واللاوقوع الامعي **قوله** بخلاف الخلو عن التردد فانه عند انه
قوله وبالجملة انما يظهر فساد القيل اذا لم يكن الخ اي ومراده انه اذا كان
ذا الوقوع واللاوقوع متعلق التصور كان الخلو شاملا للخلو عن الرد والحد
وعن التصور فلا حاجة لقوله والتردد فيه هذا وقال العصامي لا يخفى ان توجيه
الشارح مبني على ان مراد المصنف من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
ومن ضمير فيه الراجع الى الحكم وقوع النسبة اولا على سبيل الاستخدام
ذا المعنى للتردد في التصديق ومراد الوالم انه لا ضرورة الى ذا بل المراد بالحكم الحد
المعنى الثاني ويستغنى عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول ما
خالفه عدم التصديق وعدم تصوره اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لابد معه
بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه
اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الى طلبها ولم يلتفت الى شيء وراءها كان
في حكم خالي الذهن وما ذكره ذا الوالم يشعر بان الاستغناء عن المؤكد انما
مراد اخلي الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح انتهى وما ذكره فيه تصور

دة

مجرد النسبة رجح شيخنا في شرح العوامل خلافه فانه ذكر ما ملخصه ان من تصور
مجرد الفرضين جاز على خلاف مقتضى كلام السيد خلافا لمقتضى كلام شراح العوامل
وان من تصور النسبة بل وقوعها الفرض من غير ان يلتفت الى حال العلم وتردد فيه وقوعها
جزم بعض المتأخرين بانه مجرد ثقة بعموم التعبير وهو الظاهر ان يحمل كلام الشارح على انه
منه وتصور النسبة فيكون المراد المتردد حقيقة او حكما اسم قوله لا كونها
في عرضة الزوال اي فينزل منزلة المتردد فهو غير متردد وغير منكر ومع ذلك
اكد له الكلام قوله ولام التقوية لا يتأخر لانها كما في المغني وغيره الزائدة لتقوية
عامل ضعف اما بتأخره او بكونه فرعا في العمل واعلم ان لام التقوية من جملة
اقسام اللام الزائدة قال في المغني الحادي والعشرون اي من معاني اللام التوكيد وهي
انواع منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله • ومن يك ذا عظم
صليب رجى به • ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره • وقوله ملكا اجار لمسلم
ومعاهد • وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب
فهو مثل اقترب للناس حسابهم افهم لا يخفى ما في رده على المبرد من التحامل خصوصا
على ما ذكره في الباب الثاني من ان التضمين لا ينقاس ولعل اجوز غيره في نهاية التوجيه
والعجب من الدماميني حيث اقر كلامه هنا ثم قال ومنها اللام المقحمة وهي المعترضة
خفة بين المتضايفين وذكر امثلتها ثم قال ومنها اللام المسماة لام التقوية وذكر
ما يتعلق بها واذا علمت ذلك علمت ان تقول لا يتعين جعل اللام هنا للتقوية لجواز
عليه ما ذكره المحشي فيجوز جعلها زائدة لا للتقوية كما في النوع الاول وقد جعل
الفناري اللام زائدة على تقدير رجوع الضمير للخبر حيث قال قوله اي للخبر فاللام
هذه اللام زائدة كما في ردف لكم او على تضمين الاستقرار معنى التغيير انتهى
وتمثيله بردف لكم مبني على كلام المبرد وقد علمت ما فيه وما قرر به الاول
التضمين مخالف لكلام المحشي فينبغي ان لا يقصر ان تكتب هذه القولة على قول
المصنف له لانه محلها واما قول الشارح اي للخبر فبيان لمرجع الضمير ولك
ان تقول انما نشأ الاعتراض من ارجاع الضمير للخبر اذ لو جعل للملوح والله

للتعليل لم يحتج الى هذا التوجيه كما اشار اليه الخطائي والعنبري يعني لان اللام
لم يتعين للتعليل ومعمول الاستقرار محذوف والتقدير فيستقر في الخبر لاجل
الملوح تأمل قوله الا ان يكون ذا الرمز تنزيل المتعجع الخ لا يخفى ما في ذا الرمز لم
انف على من اجاز مثل ذا الرمز المعهود فيما نزل منزلة اللازم ان لا يذكر له معمول
لا صريح ولا مقدر بوجه الخبر قوله او بتقدير تضمين ايقاع الطلب العرفي بين هذا
والذي قبله ان الاستقرار على الاول والاستعمال في ايقاع الطلب مجازا ولا دلالة على
معناه وعلى هذا استعمال في معناه وايقاع الطلب مدلول عليه باسم فاعل
محذوف بقرينة الحال والتقدير فيستقر في موقعا الطلب له على ما هو المختار في
التضمين عند الشارح ومن تبعه وتحرير الكلام في ذا المحل من رسالة التنابه التضمين
قوله فلا وجه للتنزيل يمكن ان يقال ينبغي في وجه التنزيل صيرورة التركيب واجبا
بعد ان لم يكن واجبا قال شيخنا في شرح العوامل وكذا يلقى الكلام مؤكدا لا كون
وجوبا تأكيدا ضعيفا او قويا الى غير المنكر فيجعل الخالي او العالم او السائل كا
لمنكر الضعيف او القوي قوله لا يخفى ان المفهوم من العبارة الخ اورده شيخنا في
شرح العوامل على كلام الشارح ثم قال ووجه الخطائي الاعتراض الشارح على هذا
القيل بقوله لان وجوبه الخ اي وجه الاعتراض في ذكره مع ارادة ان التأمل بعد الاتي
المجرد الوجود بان المراد اي للشارح انما تنزع بعد التأمل وذلك لان التأمل انما
يكون في المعلوم فيجب كونه معلوما فيتأمل ويتنزع واقول فيه نظر لانه ان اراد
في اعتبار العلم ولو تقديرا فمسلم لكن تقدير التأمل فيه تقدير له لانه فرعه وان
اراد انه يجب العلم بالفعل فيمكن جعله كغير المنكر ممنوع بل ان الملة والتوقف
على العلم لا يدل على وجوبه بالفعل كما ان التوقف على التأمل لا ينافي كفاية تقدير
التأمل نعم جعل العالم كمن لم يتوقع اقرب ووجهه الفاضل الرومي بانه لا يجب الا
الاكتفاء بالوجود اذ لو تعذر معلومية خصوصه او تعسر تتحقق الشرطية مع
ان جعله كغير المنكر ليس بحسن فلعل اقول فيه ان مثله يتجه على تقدير العلم
ايضا لانه اذا علم الدليل لا صولي فقد يتعسر او يتعذر التأمل والاستنباط

مقدمات صحيحة موصولة لغاية خفاء وجه الدلالة على المخاطب مع صون الشرطية
والجواب الجواب بان جوزت الجعل مع امتناع الارتفاع لامتناع التامل مجيء زمن امتنا
عه لامتناع العلم وسيأتي التحقيق ثم ذكر ما منه لما تبتني في نفس الامر وامكن الا
ستنباط منها لكان لليس في حيز الاعتبار وكتب في الهامش ما منه اي قول العاقل مع ان
جعله كغير المنكر ليس بحسن ممنوع فليتأمل **قوله** ويمكن ان يقال الخ اجاب في شرح
العوامل بغير ذا الرجال واقول قد صرح العلامة يعني التفتازاني بان الكثرة من المخاطبين
بل في شرح الطيبي انهم هم المخاطبون والمثال يكفيه الاحتمال **قوله** اللام لام الاجل وهم
بذا الوهم يفهم من كلام العبارة من طه تفكير لانه يرد عليه ان المتبادر من التنظير هنا
مقابل المثال بدليل مقابلته هنا به مع ان ما هنا مثال للتنزيل المذكور حقيقة لا نظير
بالمعنى المقابل للمثال **قوله** الاولى ان يمثل بقولنا الحركة المرتعش يجاب بان قول الشارح
ان لا معناه اولا يكون صادرا عنه باختياره بان لا يكون صادرا عنه اصلا او يكون صادرا
عنه لا باختياره وهذا ان مثالان للقسم الاول وهو ما لا يكون صادرا عنه اصلا **قوله**
والمراد علم المخاطب الخ هل يعتبر علم المخاطب بان المتكلم علم علمه باعتقاد التكلم
اذ ما لم يعلم المخاطب ذلك لا يحصل له من جهة المتكلم ما يصرف عن الظاهر وهل يعتبر ايضا
علم المتكلم بعلم المخاطب بان المتكلم علم علمه باعتقاد المتكلم اذ ما لم يعلم المتكلم
ذلك لا يعول على علم المخاطب بما ذكر في ذلك نظر وظاهر كلام المحشي عدم الاعتبار فيهما
ومنع ما علل به فليتأمل وحرره **قوله** بمعنى النسبة جاز قلت لم عبر بالاسناد في
النسبة قلت لان الاسناد بالمعنى الظاهر منه هو موضوع المجاز والشيء لا يتعلق
بنفسه او لان الاسناد بمعناه الظاهر يشمل النسبة الغير الاسنادية مع علم
دخولها في المجاز لا كنا نقول هذا مع قوله الاتي قوله مطلق النسبة الخ مع **قوله** افرا
الموضع الذي هو اليه الخ اعتراض على هذا القيل بانه لا يصح ما ذكره من ان هذا
التعليل اشارة الى ما ذكر لان ذا الموضع هو الحقيقة فلا يصح ان يشار به الى المجاز
الذي لا حقيقة له فلم يصح ان يجعل نكتة قوله او الموضع الخ ما ذكره هذا القيل في
لان ذا الموضع هو الحقيقة بل يجعله عبارة عن مرتبة عند
العقل

العقل واي شيء حاله وصفه عنده فليتأمل مع وبناسب قول الاستاذ الصعودي في
تفسير ذا الى كلمة موضع مستواها العقل ان يتكلم موضعه من العقل وان اي شيء حاله
وصفه عنده **قوله** وهذا يستلزم اعتبار العلاقة اشار الى الجواب عما يرد على قول
الشارح وحاصله ان يطلب الخ ان نصب القرينة ليس حاصلا الى المعنى وحاصل
الجواب انه حاصله باعتبار لازمه والمراد انه لازم للملاحظة المعتبر بها وهي انما تكون
مع القرينة لا مطلقا لجواز ان يلاحظ الحقيقة ولا ينصب القرينة فتدبر **قوله** جاز
المصنف قال فيما بعد ولا بد من قرينة اي علم حمل التاويل على نصب القرينة لم يكن القول
بعد ولا بد للمجاز من قرينة فائدة معتد بها واجاب العنبري بان فائدته التوطئة لتقف
لتقسيمها الى العقلية وغيرها هذا وظاهر كلامه ان المصنف لم يتعرض لاعتبار العلا
قة وفيه انه قال فيما ياتي للملابسة فجعل الملابسة علة للاسناد المذكور ولا
معنى لذلك الا انها علاقة هذا المجاز فهي في معنى ولا بد له من علاقة فتدبر **قوله** لكونه
الخ قال العنبري ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحظ به معنى الفعل ورد ان الى
التمثيل بعيشة راضية وأخواته لا يناسب وان كان الاقتصار عليه لكونه اصلا
ويكون المراد ان للفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله
ملابسا لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لا يلابسان المفعول
المفعول له اذ هما لا ينصبانه ويمكن ان يختار الثاني اذ لا يلزم من القول بملابسة الفعل
ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منها لكل منها بل التفصيل فيه موكول الى السا
مع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكون متغايرين
وان كان مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب فليتأمل **قوله** قام في اداء المقصود لا
لا يشمل المجاز في النسبة الغير الاسنادية من اضافية او ايقاعية لانه لا يصدق
عليها اسناد الفعل الى غير الفاعل والمفعول اذ ليست اسنادا لكن الدوانيكمل ما
المانع من ان يراد بالاسناد فيما ذكر مطلق النسبة الشاملة للاضافية والايقاعية
مع **قوله** فيلزم ان يكون ضرب في الدار اي كون الضرب للتاديب **قوله** الثالث اه
اضافة اسم الفاعل الخ يستفاد من ذا الدار قوله يا سارق الليلة اهل الدار بالاعتبار

كثيرا

عنو

ن

نه

٤٤

الاول مجاز وباعتبار الثاني حقيقة ولا اعتبار الاول بعد جعل عمرو في المحصول من امثلة
الحقيقة لا تدل عليه عبارته ثم اقول ومما ذكره المحشي من ان اضافة اسم الفاعل الى
الظرف باعتبار الاول مما صرح به في الكلام على قوله تعالى مالك يوم الدين وسياق
في كلام الشارح في بحث الالتفات وفي حواشي الكشاف للفاضل ليت شعري لم لم يجعل
هذه الاضافة حقيقية يعني في كضرب اليوم جاز قلت لانه قليل فيعول جعل المفعول
فيه بمنزلة المفعول به اطلاقا لعل اجاب العنبري في بحث الالتفات بان ذا الرأي يحيط عرض البا
لغة لان قوله علاف ما قال الدهر ابلغ فرغم تلك ما له في الدهر **قوله** لا لكن على علاقة
المنفي على المنفي الخ بهذا يتم مع قول الامول انما جعله الشارح لا يبح وعبارته بعد
قول المتنبي مالم يعلم او يظن اي الانتفاء اعني الامر في الاحر لا انتفاء من لا ان احد انتفا
من لا يكفي بل لا بد من جعل الانتفاء منه وسوانه يستفاد من ترديد المنفي لا من ترديد النفي
ما في مقال مالم يعلم او يظن فاعادة لا فيه لا معه الشارح في شرحه لا يبح انتهى
وقريب من جواب المحشي قول العنبري ان الشارح اعاد لا اشارة الى ان يكون بمجزوم معلق
على نفس المجزوم لا من جوع معلق على نفس الجازم والمجزوم فالاخير يجعل ومعنى الطالبي
ان الجعل منتف مادام المنفي العلم اما ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحاليين
ايضا انتهى ونظير هذا ما قيل في قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار مالم يتفرقا
او يقول احدهما للاخر اختر **قوله** غير ناسه نكتة او قع فيه التصحيح بالتذكير وكانه لان
تانيث المصادر لا يلتفت اليه فيما ذكره ما قدمناه من شرح المفتاح الشريف عند قول
المتنبي وكثيرا ما يسمى ذلك بلاغة ايضا **قوله** في الظاهر هو فرع المطلق الاخ قوله
يكفي مثل هذا ههنا وفيه نكته ثم **قوله** المراد بالعلم الخ جعل هذا يكون علة فرعه
ولم يستدل عليه من قبيل علة اللازم اشارة الى ان التشبيه باعتبار هذا اللازم
قوله لا لكن باعتبار الارادة غير ناسه لا تاصبعه من ينشا تمام التخصيص لا الايجاد
يعني يلاحظ هذا الاعتبار في القسمة الاولى من مراده بالاعتبار اعتبار حقيقة الطر
فين ومجازيتهما والمراد ملاحظته في الجملة اعم من ملاحظة كل جزء من جزئيه بتمامه
وببعضه وبالجزء الاول منه مع حقيقية الطرفين وبالجزء اللاحق مجازيتهما وبتمام الجزء

الجزء الاول كون كل من المسند والمسند اليه حقيقة وبتمام الجزء اللاحق كون كل منهما
مجازا وببعض الجزء من كون احدهما حقيقة والاخر مجازا **قوله** يعني ان الكناية الخ
اشارة الى الاعتراض على الحصر في الاقسام وقد اجيب فيه وربما يتعلق به العناري حيث
قال قوله والحصار الاقسام في الاربعة كما هو على مذهب المصنف فيه بحث لجواز كون
كل من طرفي المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية عند المصنف قسيم لكل من
الحقيقة والمجاز وان كانت في عداد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف وا
انقسامه اربعة على طريق الحصر جاز قلت مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطر
فين ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فيجب بلا اشكال على
مذهب السكاكي ايضا ولا يدفع بحمل المجاز على غير مصطلحه ايضا وهو المستعمل في غير
ما وضع له مطلقا لا نزاع الاشكال بمثله عن السكاكي ايضا فتامل انتهى وفيه يظهر
ان قول المختص باعتبار حقيقية الطرفين الخ اشارة الى دفع الاعتراض على الحصر في الا
ربعة باعتبار الكناية وان ذلك الرابع موجب اشكال قوله لانه وجه الانحصار على
ماذهب اليه المصنف كما هو جار فليته كمقصوره على مذهب السكاكي ايضا فليتامل
قوله فيجوز ان يكون المسند جملة اي او مركبا **قوله** محل خفاء اذ الكلمة الخ اللهم
الا ان يجاب بان المراد في التقسيم بالحقيقة ما يكون حقيقة بنفسه او من حيث اجزائه
فيشمل الجملة والمركب **قوله** لا لكن على انه فاعل المتعدي لا استحالته هذا جواب لمرد الخ
السير لا انتصاب على التمييز بانه ليس هنا لم معدود بمميز بها فان افعل لا استحا
له الى العقلية والعادية يوجب ابهاما في معناها لا في ذاتها لا نسبة تحتاج
اليه فان لا استحالة لازمة والمستحيل هو العيان لا العقل او جعلت متعدية
على معنى الحكم بالاستحالة للشيء وعده محالا كانت مصدرا مضافا للمفعول لا فاعلا
فلم ان يجعل فاعلا تمييزا لتلك النسبة لا اضافية لان التمييز عن النسبة الى
المفعول مفعول كما ان التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل وكيف لا وتلك النسبة
في الحقيقة انما هي الى المميز وانما صرفت في الظاهر الى غيره قصدا الى طريقة الاجمال
والتفصيل انتهى وعبارة العناري في الجواب ايضا فرسيوضيا في تحقيق قوله ولم ال

جعوا انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز فيه الاطراد يكون مما يلائم الفعل المذكور
في الاشتقاق لا نفسه وما نحن فيه من هذا القبيل فان الفعل والعادة من المختار
قوله على حسن لان الخاطر بزيادة النظر زيادة الحسن في النظر العلم بالحسن لا زيادة
الحسن لان حسنه ثابت فيه لا يزيد ولا يتفاوت بزيادة النظر ومعاودته والظهور
التقرير قول الاطول ان المفعول الثاني في زيدني يجب ان يصح اضافته الى الاول كما في زاد
الله مرضا اي زاد مرضهم وهنا لا يصح بزيد لم حسن وجهه ونقل عن بعضهم اجاب عن ذلك
بجعل زيدني بمعنى يظهر اي يظهر لك الله حسنا في وجهه وقال انه قياس لان زيد بمعنى
يظهر ليس متعديا الى مفعولين واشار في العروس الى الجواب بان الحسن بمعنى الاستحسان
قوله ان الموجود المتحقق في امثال هذه الصور الخ اي ان الموجود المقصود للمتكلم
بهذا الكلام هو الافعال اللازمة لانها الموجودة دون الافعال المتعدية لعدم وجودها
فقول الشارح لان الموجود ههنا هو الصدور الخ اي هذه الافعال اللازمة هي
الموجودة المقصودة دون الافعال المتعدية مع وجود العلم وجودها من احاط الكلام
لا يظهر منه وقوله في درسه كذا الوشيحنا الشريف قوله فلا يكون المجاز في الا
سناد فيه نظر لان مجازية الظرف لا تنافيه مجازية الاسناد وقال الحفكاي قوله لكن
انه تكلف والحق ما ذكره الشيخ قال رحمه الله في شرح المفتاح وان الحق ان كلام
الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس الغرض ههنا الى اقوام
وتصيير بل الغرض الى قيام وصيرورة على ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم من ان
الاسناد يعني ليس الموجود ههنا اقواما وتصييرا حتى يطلب له فاعل وانما هو
مقدور والمحقق الموجود هو القيام والصيرورة الى هنا كلامه رحمه الله يعني انه
ذكر الاقوام والتصيير لا لانه يقصد بهما الى اقوام وتصيير مكتسبين غير موجودين
الموجود هو القيام والصيرورة واذا لم يوجد الاقوام والتصيير لم يطلب لهما الفاعل
ضرورة فلا يرد عليه ما نقل عنه في الحواشي انه اذا لم يكن الاقوام مع كونه مذكورا
مقصودا كان ههنا مجاز لغوي في المسند لا مجاز عقلي في الاسناد اذ لا اشكال
انتفاء المعنى في الواقع لا يقدح في صحة استعمال اللفظ كما تقول الاقوام المعدوم

الموصو

والموصوف مثلا اذا صح استعمال الاقوام في معناه مع انتفائه لم يكن مجاز فيه نعم
ولا يقاس هذا على لفظ الاظفار المستعمل في الاظفار الموصوفة على انه استعارة
تخييلية عند السكاكي فانه مجاز قطعا لانه قياس مع الفارق لانه استعمل الاظفار
ثمة في معنى وهمي شبيه بالاظفار المحققة وانه غير ما وضع له لفظ الاظفار وجزما
بخلاف لفظ الاقوام لانه اعتبر وجوده على سبيل التوهم دون التحقق انتهى وتحصل
منه كما يظهر منه ان تلك الافعال المتعدية غير مقصودة للمتكلم ولا متحققة وانما
هي متوهمة من حيث كونها متوهمة غير متحققة ولا مقصودة لا يطلب لها فاعل ولا
يحتاج اليه من حيث ثبوتها في الجملة اي ولو على سبيل التقدير والتوهم يكون الفعل
حقيقة لانه لا يشترط في استعمال اللفظ حقيقة وجود المعنى بالفعل فليتأمل فيه
قوله اذا وجد القيام وجوده كان المراد دون الاقوام قوله في ملابسته للفعل
اي ملابسة الداعي كالحب في اقدمني حق وعبارة الحفكاي وانما ذكر الاقوام ليستعمل
في اقوام مدعى ولم يذكر القيام مع كونه موجودا قصدا الى زيادة هي المبالغة في
فعلية الحب في القيام حيث نسب الاقوام اليه على وجه الفاعلية وجعل مقوما اذ لا
شيء الملابس في تحصيل القيام من المقوم بل هو المحصل له قوله يعني ههنا بحث الخ حاصله
مناقشة الشارح فيما وجه به اول الحاشية المتقدمة كلام الشيخ بان حاصله
ان الافعال اللازمة الموجودة لا بد لها من فاعل فيمكن ان يسند اليه الافعال المتعدية
المذكورة في تلك الصور قوله له فاعل اي موجد لا بمعنى المسند اليه فللقيام مثلا
موجد يكون اسناد اقوم اليه حقيقة لان معناه جعله قائما اي اوجد القيام الصادر
منه فتكلفوا فليتأمل قوله فلا يرد ان المخاطب الخ اي في حد نفسها مع قطع النظر
عن القرائن والمقام بخلافها مع النظر لذا العرض لان المراد انه اريد بالمخاطب ههنا
المخاطب على الخصوص بحيث تحضر السبع فتكون مساوية له قوله على مذهبه اي
السكاكي من ان الاسناد في مثل ذا الاعرف المجاز العقلي لا ان الواسطة هو مذهب
المصنف قوله قلنا اذا كان الضمير عن الطاعب الحقيقي اذا كان الضمير بمعنى الطاعب
لم يصح جعل راضية صفة لعيشة الا بعد جعل عيشة بمعنى الطاعب اذ كونه

أحوال المسند إليه

التقدير راضٍ صاحبها بخلاف الضمائر فلا يحتاج اليه فلا دليل عليه الا ان يكون المراد
بعيشة الصاحب ويرد بانه لا يصح قولنا في عيشة راضٍ صاحبها فليصح في عيشة
راضٍ اي هو اي صاحبها ولم يلزم من ذلك التقدير جواز قولنا صاحبها بيان لمعنى الضمير
تقدير استتر فيه ولو سلم فليكن جريان الوصف على عيشة دليلا على التقدير **قوله**
لا يخفى ان هذه النكتة الحاصلة من ما ذكره في هذه النكتة يدل على ان الحذف الا
سفاه بعد الوجود وفي نكتة تفيد الحذف يدل على انه عدم الاتيان ابتداء وذا
تناف وتناقض في معنى الحذف والجواب ان هذه النكتة مبنية على التخييل الذي
شاع من الحذف على الاسقاط بعد الوجود وتلك النكتة مبنية على ملاحظة
الواقع فان المسند اليه المحذوف بحسب الواقع لم يؤت به او كان ان يلتزم الاتيان
قوله لا ينافي كونه عبثا فليتعجب الشارح بالمنافاة حيث قال وان كان في الحقيقة
ركنا من الكلام تأمل **قوله** اصل العبارة اهل يلزم عليه دخول الاستفهام على الاستفهام
مع انه لا يدخل عليه مع ويجاب بان هل عند دخول الهمزة بمعنى قد وذا الرد
لها طريقة حسن ان تدخل الهمزة فيلها بكثرة وقد عملها في الاستفهام كما سيأتي في باب الانشاء
انشاء وهذا كما جعلته ام منقطعة في ام هل تستوي الظلمات والنور لئلا يلزم دخول
الاستفهام على مثله **قوله** لازمة للهمزة اي ولو تقديرا كما هنا وانما لزمتها لانه
بعد هل لا ان المعادلة بام تقتضي ان يكون الاستفهام لطلب التصور وهل لطلب
التصديق ويمكن ان يجعل من حذف الهمزة قبل هل قوله صلى الله عليه وسلم هل تزوجت
بكرا ام ثيبا فلا شاهد فيه لكن هل تقع موضع الهمزة فيؤتى لها بمعادل كما قاله
لو مال الدماميني وانه لا تجعل ام منقطعة كما قال الدماميني وانه استبعد او كانت اضرب
ثانيا والتقدير بل اتزوجت ثيبا **قوله** المراد صونه اي لانه دفع لما يقال ان
الحذف حقيقة الصون لا ابعاد الصون عن اللسان فلجاب بانه ليس المراد الصون
عن مجرد اللسان بل عن تنجيسه بالمرور عليه وذا الى ايهام لا حقيقي **قوله**
يمكن ان يقال الخ اي فالمراد في الموضع الاول هو العبث بالاعتبار الاول والثاني
والمراد في الموضع الثاني الاعتبار الثاني وفيه نظر لان هذا لا يرفع ما ذكره
الشارح

الشارح من اغناء الموضع الاول عن الثاني **قوله** فيما اذا وجب تقديم المسند لانه
اذا لم يجب كان المسند فيه السجع والقافية فلا حاجة الى الحذف بل الوقف الحد
المسند اليه لكان السجع والقافية بحالها وفيه بحث لانه انما يتم لو ترك في
النكات ان لا تخص الامر بهذه الخصوصية وهو ممنوع لما حقق في محله **قوله** يتقيد
ان لا يتغير الانتظام ممنوع لجواز ان يقصد تارة ذا الوزن وتارة هذا وان كان تاما متحققين
فيهما **قوله** الحكيم المصري الذي في مستقصى الامثال للزمخشري وامر قاله الحكيم
ابن عمير بيقوت **قوله** على الصعب كذا في النسخ والذي في مستقصى الامثال على القف
القيف اسم جبل **قوله** ذهب بعض النحاة ثم البغداديون **قوله** وعليه قوله
صلى الله عليه وسلم لا مانع لما اعطيت كذا في بحث الجملة المعترضة من الباب الثاني
من مغني اللبيب وفي الجهة الثانية من الباب الخامس ان الجار والمجرور متعلق بمحذوف
اي يمنع لما اعطيت ومثله لا تثريب عليكم اليوم لا عاصم اليوم فهو جار على طريق
البصريين **قوله** ليس في حقه تعالى يمكن ان يقال معنى قوله وعليه قوله تعالى اي على
طريقه ومنواله وان لم يكن منه **قوله** الاولى دخول الفاء في لان وذا الرد لان قوله
لان المقام معرض تعريضه والفاء داخلة عليه وفصل بينهما قوله بالاحضار وهو
حال الا انه لا يريد ان يخبر بالتعريف بان التعريف يكون بالاحضار وغيره لان ذا الا
وظيفة النحوي بل يريد ذكر اسباب التعريف غير ان فيه الفصل بين الفاء والمعطوف
بالحال **قوله** اي محالا الى غيره فيه اشارة الى ان قضيته جمع معنى الاحالة وذا الرد على
ما هو الراجح في التضمين من جعل اسم فاعل الفعل المتضمن حالا من مرفوع الفعل المذكور
قوله وانما لم يقل في توجيه العبارة هكذا اي بترك الخ اي بجعل الضمير في غيره راجع
الى الخطاب المعنى **قوله** فيه انه يلزم الخ يمكن ان يجاب بان المعتبر نوع المشخصات
الا اشخاصها **قوله** بشكلها اذا لم يكن الخ جوابه ان المراد باحضاره بعينه اعم
من ملاحظة الشخص بوجه جزئي او بوجه كلي ينحصر فيه **قوله** اي جعلت منهما
في التعريف عوضا اي ليس المراد بقولهم عوضت معنى جيء بها عوضا لانها مع
جودة فلا معنى للمجيء بها بل فلم كونها عوضا وكان في هذا اشارة الى جواب الا

لاشكال المورود ههنا وهو ان ال موجودة مع الهمزة في الاصل فكيف يكون
عنها ولان حاصل الجواب ان اجتماعهما في الاصل لا ينافي التعويض بمعنى الانه
بالنقل. عوضا بمعنى فقد كون النقل. عوضا واجيب ايضا بان ال في قوله اطلق
من الحكاية لا من المحكي ومراده ان الله اطلق له منكرا فلا تكون ال موجودة مع الهمزة
في الاصل فيناسب التعويض وهو الاتيان بها عوضا وبانه لو سلم اتحاد المحكي والحاكي
محذوف اي عوض عنها لازمية حرف التعريف وفي شرح الغرايب واعترض على الاول بان
حاصله انه لان معرفا باللام لم يكن حرف تعريف التعريف عوضا عن الهمزة لاجتماعهما
في الاصل واجاب الفاضل الرومي بان الاصل اله والحذف على غير القياس لتوقف
نقل الحركة على وجود اللام الموقوف على الحذف او المراد تعويض لازمية الحذف
وامتناعه صح المعنى بل المحققون على اجتماعهما في الاصل وتجويز قياسية الحذف
وان الحرف عوض لا ينبغي فيه مشابهة التعريف عند النداء. فلا اعتداد بجواب بل
الجواب ان المراد بالعوضية اعتبار بعض اجزاء الكلمة عوض الهمزة لا الا يراد لللام
حينئذ فاللام قبل الحذف للتعريف ثم صار عوضا فلا عوضية قبل الحذف والاجتماع
بعده وان اراد عدم الجمع بينهما سيجعل عوضا ومعوضا عنه ممنوع والسند ظاهر
انا لا نسلم منع الجمع في مجرد الاصل والتقدير وانما المنافي استعماله في سعة الكلام
ولكثرته **قوله** لان ذاته تعالى الخ اجاب بانه يجوز ان يكون الواضع غيره والمنع من
كون ذاته تعالى على وجه الخصوص غير معلوم بالكنه لانه وان لم يكن معلوما بالكنه
كلي منحصر فيه وذلك كاف في الوضع لخصوصه فتامل **قوله** بالنظر الى الاصل
اي الخ هذا الكلام يفهم ان الغلبة انما تثبت للفظ الله بالنظر لاصله لا لنفسه
وان الغلبة على المفهوم الكلي لا كما في العبادي كما هو مذكور في حواشي السيد
للكشاف وغيرهما ونصه فوله لها اي المطول ثم جعل علما اي بعد حذف الهمزة و
قبله فيقال له الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لا الكل لا الى حد العلمية
هو ايضا علم له بالغلبة لا الكل ربما كثر الاختصاص بالتغيير بحذف الهمزة
فصار الله بحذف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فلا الاله قبل حذف الهمزة وبعد

علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاقا والنجم على
غير الثريا فتكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فتكون الغلبة
تقديرية انتهى وفيه تصريح بانه علم اجري العوالم علم قبل الحذف وبعده وان علميته
بهما بالغلبة وان الغلبة على الذات المعينة لا المفهوم الكلي **قوله** بحسب
اللغة بدون القرينة اشارة الى دفع ما يقال ان اراد الشارح بقوله لما افاد
التوحيد افادة التوحيد مطلقا اي اعم من ان يفيده بنفسه او باعتبار القراين
بالملازمة ممنوعة وان اراد باعتبار نفسه فقط فبطلان الثاني ممنوع لجواز ان
تكون افادته التوحيد بحسب القراين لا بحسب ذاته وحاصل الدفع اختيار الشق
والدليل على بطلان التالي ان اهل اللغة يفرقون بين لا اله الا الله ولا اله الا الرحمن
فيفهمون الاول توحيدا دون الثاني فلولا انه يفيد النافي التوحيد باعتبار
ذاته من غير ملاحظة القراين لما وقع الفرق بينهما اذ القراين قد جرت مع كل منهما ولان
قيد باعتبارها دون ما خذ **قوله** لان اللفظ مستعمل في الكلي هذا بناء على ان
الكناية اللفظ المستعمل في اللازم لينتقل منه الى الملزوم كما هو راي المفتاح لا في
العكس كما هو راي الملخص **قوله** من قبيل الاطلاق المقيد ان المراد الاطلاق اسم المقيد
كان يطلب اسم الله للاعم المخصوص وقوله على المطلق ان المراد به مطلق الكامل وقوله
يتضمن مفهوما اخر ان المراد به الكامل المخصوص الموضوع له اي يطلب ما في ضمنه مع
مطلق الكامل من هذا الكلام يفيد انه على هذا القبيل يكون لفظا حاتم مستعملا في نفس
رجل اخر جواد او لفظا اي يطلب مستعملا في كل من اخر وهو المتبادر من قول الشارح
ويراد به لازمه اي جواد لا الشخص المسمى بحاتم الى قوله اي جنسيا وجينئذ فيتجه
انه حينئذ يكون استعارة لانه على هذا فقد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له
من رجل اخر جواد لعلاقة المشابهة في الجود ولفظا اي يطلب في رجل اخر كامل في
جنسه لعلاقة المشابهة في الكمال والجنسية **قوله** اما الخبر فلا يلزم الخ هذا لا
حاجة اليه بالنسبة لمسئلة المتن لانها مذكورة بعموم علم المخاطب وكاذب انه
لا يعلم الخبر والا فلا فائدة في تعيينه في ذكره له نعم يحتاج اليه بالنسبة لغيره

على المتكلم او لكليهما الذي قال الشارح انه انما لم يتعرض له لما ذكره فافاد تقصير ما ذكر
نكتة الموصولية فيه لانه يرد عليه انه كيف يقال ان المتكلم لا يعلم شيئا من الامور
المختصة سوى الصلة مع علمه بالخبر قوله ومعنى المفاعلة هنا جواب عما يقال
في نسبة المراودة ليوسف عليه السلام مع عصمته قوله فانه يشكل بمثل ان
الذي سمك السماء. قال السيد ان فسر الوجه بما هو علة وسبب لثبوت الخبر للمسند
اليه اشكل الامر في نحو ان الذي سمك وان التي ضربت وان فسر بما هو علة وسبب
لاسناده اليه وبنائه عليه امكن طرده في الكل لان علة البناء واقعا موقع
فان علة بناء الخبر وربطه بالمسند اليه قد يكون علة لثبوته له كما في ان الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان الاستكبار علة للدخول في نفس الامر
حامل له عليه وعلة باعثة للمتكلم على اسناده اليه وبنائه عليه وقد يكون
معلولا له كما في قوله ان التي ضربت فان الضرب المذكور معلول لزوال المحبة مع انه
باعث سبب على ربط زوال المحبة بها وبنائه عليها وقد يكون غيرهما مما له
ارتباط اما بالمجانسة كما في قوله ان الذي سمك السماء فان سمك السماء وان لم يكن
علة للخبر المذكور ولا معلولا له لكنه يجانسه اياه وعلة حاملة على ربط ذلك
الخبر به واما بالمضادة كما في قوله ان الذين ترونهم اخوانكم فان ظن اخوتهم ليس
علة لكون الصرع شفاء غليلهم ولا معلولا له بل هو مناف له بحسب الظاهر
وسبب لبنائه عليهم وربطه بهم ان ذكر علة البناء فقد تجعل ذريعة الى التعريض
والاهانة والتحقير والتنبيه على الخطا المذكور فلا اشكال فانه لم يشترك في ان
البناء تقوم المبني عليه بل جعل بمعنى الربط وجعل الخبر بمعنى المسند كان
متناولا للجملة الاسمية والفعلية وان اشترك كون المقصود بيان احوال ال
سمية والفعلية وان اشتركا في ان المقصود بيان احوال الاسمية وبه عند
الفعلية بالمقايسة لكون علية تلك الاحوال المشتركة بينهما انتهى قال
العزي وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بالايماء الى علة بناء الخبر الايماء الى
العلة ففيه انما صرح بما قبل الجنس الايماء وان اريد الايماء الى علته ما

ان ترتب الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد علية الماخذ ففيه ان ذلك التر
تب انما يدل على علية الماخذ لثبوت الخبر لا لاثباته واسناده على انه يفوت
حينئذ جعل الايماء ذريعة الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذ
العلة كما اعترف به نفسه سواء اومى الى العلية ام لا واما ثانيا فلان الكفا
ان الباعث في نفس الامر على ربط الخبر في قوله تعالى ان الذين يستكبرون سوء
عاقبة المستكبرين وفي قول الشاعر ان الذي سمك السماء البيت بيان رفعة شان
الشاعر وهكذا البواقي لا انه لما لاحظ المتكلم استكبار الكفار بعث بمجرد
ذلك الفعل ربط دخول جهنم بهم ولا لاحظ سمك السماء حمل بمجرد ذلك الفعل ربط بناء
بيت الشرف له فان هذا بعيد كما لا يخفى على المتامل قوله فان قيل
الخ هذا اعتراض للسيد وقال ايضا عند قوله ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه مما
ينبئ عن الخيبة الخ هذا صحيح لكن ليس فيه الا الايماء ذريعة الى التعظيم فانه
للعقاب على حاله في قولنا قد خسر الذين كذبوا شعيبا بل الذي يستفاد منه هو
تعظيم ويتوسل به اليه هو نسبة الخسران الى مكذبيه وكذا الاهانة التضييع
مستفادة من عدم معرفة المصنف والاهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق
ان المحبة من ضرب البيت مهاجرة واما كون فاتحة الكتاب منبهة للعكس على
فاتحة غير مقصود فيما اذا اخر الموصول عن الجملة الاسمية والفعلية مع
ان تلك الامور مستفادة منها على حالها ويعلم قطعا ان مستند هذه الامور
ذريعتها امر مشترك بين الجملتين لا يختلف بالتقديم والتاخير لما ان الكلام
احد منهما خصوصية معتبرة في ذلك التركيب ويرشد جواب ذلك قول المحشي
ان استغنى عن التعرض له بقوله واما كون فاتحة الكتاب الخ فاشارة الى قوله في
الموصول بغير ان يفسر وجه بناء الخبر بنحو ما هنا وحاصله ان ياتي بالفاتحة على
وجه ينبه العكس على الخاتمة كما اراد به علم البديع وحيث انجر الكلام الى
ذلك فنقول قال الفاضل الجامعة لا رطاد من المحسنات العرضية وما نحن فيه من
المحسنات الذاتية في الفرق بينهما قوله المستفاد من نفس الموصول اي

والكلام فيما يستفاد من نفس الموصول لان الكلام في جرايد الموصول **قوله** او الصلة
لعل او بمعنى الواو اذ الموصول وحده لا يفيد تعظيما ولا غيره والحاصل ان فهم التعظيم
التعظيم من مجرد الموصول وصلته انما يكون بسبب الايماء الى وجه بناء الخبر فيعلم
التعظيم من مجرده لا يتوقف على الايماء الى وجه بناء الخبر فلا يفهم التعظيم من قوله
ان الذين كذبوا شعيبا الا ان فيه اشارة الى ان الخبر من جنس العقاب حتى يكون تكذيبه
فيه قبيحا فيكون هو عظيما والا فلو كان الخبر من جنس المدح مثلا لم يفهم من
تكذيبه انه هو عظيم وحاصله ان التكذيب وان كان قبيحا الا انه لم يعلم ان
المرتب عليه قبيح لم يفهم تعظيم المكذب الذي هو شعيب اذ لو فرض انه ترتب عليه
غير القبيح لم يفهم تعظيمه **قوله** لا يقال في لنا الخ اذ لا ايماء هنا الى وجه بناء
قوله لانه يفيد التعريف بالانفراد حينئذ فاصرا اي يفيد المدح بتميزه في
حسن والانفراد فيهما بالنسبة لنسل شيبان دون غيرهم **قوله** لانها نزعة
من الشجر الخ اجاب الفنري بحاصله انه يحتمل ان الظاهر السطح هنا عبارة عن
جرد يز من فروع النوعين بناء على انها متميز كانت بين جرديز منهما فاشار الشا
رح الى المراد **قوله** لا يخفى ان ذا الركا يحصل الخ يعلم جوابه من جواب البحث الاتي **قوله**
فيه بحث الخ هذا البحث اورده السيد وزاد عقب قول المحشي في هذا المقام ما
لعله اذ ربما كان هذا الزايد من المعاني الوضعية لما وضع التعبير به يبلو
بحثا عن المعاني الاصطلاحية للالفاظ قال فان قلت لعله اراد ان لعلمه هذا مثلا
يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة العرب واما ان المتكلم فهل
يذكرها بيان قربه فامر خارج عن مفهومها الوضعي قلت هذا جار في الا
كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين واما ان المتكلم فهل يذكره تعيينه
للمخاطب فامر خارج عن مدلوله وضعا وايضا يلزم ان يكون قوله وهذا ابلغ
احل المراد مستدركا في البيان انتهى قال الفناري نعم يعرف نحو ما ذكره الشا
رح هنا ما نصه قيل هذا هو الحق واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان ذا الرجل
فيه لا الفاظ كلها بجوابه الالتزام ولا ضير الا ترى انهم يجثوا عن علمية المسند
اليه

اليه وتعريفه بغيرها وتنكيره وجميع ذلك يدل على معانيها بالوضع الا انه اذا
اعتبر فيها ما ذكرنا من الاعتبار حصل امر زايد على الوضع يتعلق به علم المعاني فتامل
قوله لا ما سبق لقائل ان يقول هو كذلك في تقرير الشارح ايضا اذ ذكره هذا القائل على تقدير
ابقاء المشار اليه على ما هو لا يفهم من العبارة ولا تحتمله العبارة ولا ضرورة اليه فيكون
ما سلف ايضا في ما سبق من تقرير الشارح فساده تامل **قوله** بقرينة عوضا
في قوله من الايمان بالغيب **قوله** لا اولى ان يقال المراد على في المطول يخالف عبارته هنا
قال الفناري قوله واحدا او ذا ان التغاير الظاهر انه اراد فردا واحدا او فردين او افرادا
كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الحلقة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر
فيه مسامحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها
من التشخص لا نفس الحصة المعروضة الا ان تحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب
مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي هو
الحصة مع العوارض فحينئذ لا تسامح في قوله واحدا او ذا الخ انتهى وبه يعلم وجه
في كلام المحشي **قوله** اراد ان كلمة ما مع وصف الخ اي لا كلمة ما فقط **قوله** اذا
قيل الانسان كاتب الخ ونظيره هنا ما تامل **قوله** ينبغي ان يعلم الخ ما اللازم
في لام الحقيقة عدم اعتبار الافراد وعدم اعتبارها مع وجودها لكن الذي في
الاستغراق والعهد ليس مجرد وجودها بل الذي فيهما اعتبار وجودها ومع اعتبا
فلا يلزم اجتماع النقيضين لان اعتبار الافراد وعدم اعتبارها نقيضان الا ان يقال
عدم اعتبار الافراد بالنسبة للوضع والاحسن ان يقال عموم الاعتبار في مفهوم
لام الحقيقة من حيث هو لا اعتبار في بعض اقسامه فلا منافاة ولا تناقض او يقال
المنفي عن لام الحقيقة عموم الاعتبار بمعنى عدم اشتراطه وذا لا ينافيه وجود الا
اعتبارها فلا يلزم اجتماع ما ذكر واعلم انه اذا كان من افراد لام الحقيقة لا استغراق مع
انه اعتبر فيه الوجود في ضمن جميع الافراد من افرادها ايضا ما ياتي في قول المحشي اعلم
ان المعرف بلام الجنس والحقيقة قد يعتبر فيه الخ فما اعتبر فيه الوجود مطلقا او عدم
الوجود وهو ظاهر ولا ينافيه ذا الخ قوله السابق ينبغي الخ لان نفي لزوم اعتبار العدم

لا ينافي وجوده مع هذا وينبغي ان يعلم ان المراد باعتبار الافراد هنا ارادة الافراد
الحقيقة في الجملة معنى لان الحقيقة المراد الحقيقة من حيث هي وفي لام العهد الذهني
لا استغراق المراد الحقيقة في ضمن بعض الافراد في الاول وجميعها في الثاني وانه ليس المراد
باعتبار الافراد ان المراد من الاسم نفس الافراد لان واحدا من اللامات الثلاث لم يرد به
ذا الوضع لحياج حينئذ لقوله ينبغي ان يعلم انه لا يلزم الخ ومن هنا يعلم ان لا افراد منه
في لامي العهد والاستغراق فان قلت فعلى هذا يشكل ما ذكره من ان العهد والاستغراق
من فروع تلك الحقيقة فان ما اعتبر فيه الافراد كيف يتفرع فيما لم تعتبر فيه الافراد
عدم اعتبار الافراد لا يتوقف على اعتبارها قلت ما اعتبر فيه الافراد مقيد وما لم
تعتبر فيه الافراد مطلق والمطلق يصدق على المقيد والمقيد بالنسبة للمطلق غير معتبر
وان كان متحققا بالنسبة للمقيد معتبر ولا منافاة بينهما فليتامل **قوله** المعهود
الكتاب الخ لشيخنا الشريف رسالة في جعل ان هذا المعهود هو الخوض وفيه نكتة
فان الفخر في تلك الرسالة انما هو بيان ان الخوض ما ذهب اليه المحققون من المتأخرين
كالسيد الشريف العلامة ومولانا التفتازاني النحرير الفهامة وغيرهما ان اللام
اذا دخلت على اسم الجنس فان اشير بها الى حصة معينة فرد او افراد [illegible]
للعهد الخارجي او الى الجنس نفسه فان قطع من حيث هو فلام الحقيقة او في ضمن
جميع الافراد فلام الاستغراق او البعض الغير المعين فلام العهد الذهني وذكر [illegible]
لبيان اخر من ما قال العصام [illegible] انه التحقيق وهو ان اللام اشارة للماهية لا يشترك
شيء ويتشعب منها شعب اربع وما اشار اليه في المطول وهو جعل الانسان [illegible]
ربعة متقابلة وهو مدرج على القول الذي نسبه المحشي لصاحب الكتاب **قوله**
فما يجيء تعداده العزوا الخ رد على السيد حيث جوز بذل العز **قوله** وامالة في ضمن البعض
ينبغي ان يزيد وامالة في ضمن الكل **قوله** كما في الانسان نوع اي من القضايا الطبيعية
كما في التعريفات نحو الانسان حيوان ناطق **قوله** لا حاجة الى تلك المطابقة الاولى
ان يجاب بان اعتبار المطابقة لان عهديته بعهدية الحقيقة اي حينئذ [illegible]
وفرعيته في حاشية المطول حاطه انه لما نقل عن السيد ايراده على الشارح [illegible]

كون المعرف بلام الحقيقة المراد به واحد كما دخل السوق وحقيقة ان اسم الجنس عنده
لما كان موضوعا للواحد من افراد جنسه فاذا عرف بلام الحقيقة اريد به بعض المسمى
من غير اعتبار لما طرأ عليه من الافراد فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازا قطعا
فالمكلف ان يجاب بانه فرق بين علم الجنس واسم الجنس المنكر وهو موضوع
لفرد ما والمجرد عن التنوين للماهية المعقولة فلا خلاف في الحقيقة الا ان انه
اعترض الرضي على تعريف ابن الحاجب وسائر النحاة للكلمة بان اسم المنكر اذا اسم دال
على الماهية والتنوين على الافراد وجعلوا التنوين من الحالة المقتضية للافراد شيئا
او نحوها ثم يرد على الشارح فرق بين ان المقصود من اللفظ مع قطع النظر عن
القرينة هو الماهية لان الظاهر باعتبار فرد ما فلو لم يجد القرينة كونه حقيقة
يلزم ان يكون اكثر المجازات حقائق فان المقصود منها مع قطع النظر عن القرائن
المعاني الحقيقية ولذا قالوا ان اللفظ العام المخصوص بالقرينة مجاز وذكر المحقق في
شرح المختصر لو كان حقيقة لكان كل مجاز حقيقة واللازم كما ترى البطلان بيان الملازمة
الملازمة انه انما حكم بكونه حقيقة لانه كان [illegible] في الخصوص مع القرينة وان كان ظاهرا
بدونها في العموم وكل لفظ بالنسبة الى معناه المجازي كذا [illegible] اللفظ في العهد
الذهني ان كان اسم الجنس لفرد على ما نقله السيد عن ابن الحاجب واما ما ذكره في بحث
الاستعارة فصحيح لانه يمكن ان يكون رايت انسانا مستعملا في معناه اي فرد ما
لكنه واقع في الخارج على المعين اذ المقصود حينئذ برؤية فرد ما لا يطلب خصوصية
فرد **قوله** وضع اخر للمجموع اي مجموع لا واسم **قوله** في مثل من جاءه ودعى لبعضها
في قوله تعالى ومنهم من يستمع اليك ودعى معناها في قوله تعالى ومنهم من يستمعون
اليك وشرط مراعاة المعنى ان لا توقع في لبس او قبح فيجب مراعاة اللفظ الا ان
عضد المعنى سابقا وقد يجتمع مراعاة اللفظ والمعنى ولكن تقدم رعاية اللفظ
من عكسه الى قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير
علم ويتخذها هزوا اولئك لهم عذاب مهين واذا تتلى عليه اياتنا هذا وقد وقع من
مراعاة المعنى في نفس من قول [illegible] تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات

النساء فنعت الطفل بالمفرد واعاد عليه ضمير الجمع قوله وهو وقع في الحديث في
العشر الخ اعلم انه ورد في الحديث اطلبوا ليلة القدر في العشر الاواخر قال ابن الحاجب
ما ملخصه يقال العشر الاول لا الاوائل لان مفرده الاولى تانيث الاول وجمع فعلى افعل
فعل فتقول العشر الاول كما تقول النسوة الاول ولا يجمع الاولى على الاوائل ويقال
العشر الاواخر ولا يقال الاخر لان الاخر جمع اخرى وهي تانيث آخر وهو لا يدل الوصف
بمغاير لمتقدم ذكره وان كان متقدما في الوجود وكذا المؤنث وجمعه وجموعه الخ
دلالته على التاخير في الوجود نسيا منسيا ومن ثم لم يقولوا ربيع الاخر بفتح الخاء
ولا جمادى الاخرى لعلمهم بانه يراد دلالته على المقصود وهو التاخر في الوجود فلا
عدلوا الى الاخر بكسر الخاء والاخرة ولا يخفى انه ليس المقصود بالعشر الاواخر الا
التاخير الوجودي فوجب ان لا يقال الاخر وانما يقال الاواخر لانه لا يجي تقرير المؤ
بالاخر لما ذكروا انما يقولون الاخرة وما عليه يجمع على فواعل فيما ليس مذكره قوله
والاولى ان يقال لا يطرد الخ فهو يقال هذا غير مخلص بالكلية فان من راعاة المعنى في
نحو من وما ليس بمطرد في المفرد الا ان يعرف بعروض معنى الجمعية هنا فتامل
لم يرد ان الاضافة الخ اي فلا يرد انما البيت اخص من العلم واجيب ايضا بان المراد ان
الاضافة اخص تعريفا بتعيين المقصود من كونه محبوبا له مثلا قوله نكرة اي حال الكلام
الخ او نكرة اي ان العلم قد يكون مركبا نحو عبد الله وهو اي اخص منه قوله بثلاث
ياءات لان اصله معدوي فيعمل القلب والادغام على القاعدة المعروفة اصبح الياء
المتكلم قوله يشكل بما ذكر الخ قال العبدي فيقال ادم وعيسى عليهم الصلاة وكذا
والقمر والعرب والعجم على ما مر حقه في حكم المستثنى سكت عن استثنائه
اموهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في فمنهم من يمشي الخ راجع الى الدواب
بالمعنى اللغوي على طريق الاستخدام وقيل مبنى الاية على تنزيل الاكثر منزلة الكل
انتهى قوله وهو جزء مادته كانه اشارة الى قول الحكماء بالتركيب من العناصر الاربع
التي منها الماء. قوله اي حال كونه متعلق الرؤية اشار الى ان الجملة حال من فاعل
لا من الثاني والاولى حال كونه يشمل المرئي والمسموع تامل قوله اي الاشتراك ال

اي الذي يحصل في النكرات وقوله في النكرة اي الاشتراك اللفظي اي العارض للمعارف فيما لو
لعرف ان تعبير الشارح بالتخصيص بتقليل الاشتراك او رفع الاحتمال وتقسيمه
الى القسمين في النكرة لما ذكره وليس كلام المحشي اشارة لما قاله السيوطي بتعبير كلام
النحاة من ان الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا
تمحل كما في رجل عالم ونحو ذلك فلا يكون جارية في غيرها صفة مخصصة قال وهو
يتحمل بحمل الاشتراك على ما هو اعم من اللفظي والمعنوي ويجعل جارية صفة مخصصة
مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت
معنى واحدا فلم يبق في غير جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى انتهى
وكلامه صنيع من انه اشارة اليه لانه كتب كلامه بعد ما ستر المحشي في التوضيح له فيه
بليتامل لحمل ان المحشي اراد الاشتراك اللفظي في المعارف والنكرات وان الوصف
في غير جارية داخل في رفع الاحتمال عنها كذا قال الغني قوله فلا يتعين المثال فيه ان
تعيينه ليس بلازم بل يكفي صلاحيته لذلك وهو قال العبادي الظاهر انه لا مانع
في امثال هذه الاعتبارات قال ولم يرد الشارح ان كون الوصف مخصصا ما تم من الجمل
على المدح والذم ونحوهما بل اراد انه اذا لم يكن الوصف مخصصا انتفى ان المراد المعا
المذكورة قوله او احد المعاني في المشترك اللفظي من المعارف كزيد والنكرة والعين
من النكرات كعين قوله وهنا احد الجزئين يعني الجنس والعدد لان اسم الجنس حامل
لهما وليس كل منهما مدلوله كما ان العالم في قولنا رجل عالم من افراد الرجل الا انه
يقال ان المرتفع هنا احد المعنيين لما سيأتي في كلام الشارح ان اسم الجنس حامل
لمعنيين فلا فرق بينه وبين المخصص المرتفع فيه احد المعاني اذ لا دخل للجمعية فانه
لا عبرض مشتركا بين معنيين ووصف بما يميز احدهما عن الاخر كان المرتفع احد المعنيين
الا ان يقال ما يرتفع فيه احد المعنيين او المعاني لابد فيه من تعدد الوضع لتلك
المعاني كزيد وعين واسم الجنس لم يتعدد وضعه للمفرد والعدد بل وضع لهما بو
ضع واحد فكل منهما جزء من المعنى الموضوع له فتدبر قوله ثم انه اعترض عليه
المعترض السيد فوسرس فقال قوله او انه جعلت الخ وعلى هذا التوجيه لا يكون

توهم عدم الشمول في لفظ القوم اذ علم انه اريد به الكل لكن يتوهم ان الفعل منسوب الى الكل
ا يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى الكل لما ذكرنا فالظاهر ان في الكلام حينئذ مجازا
اسناديا وفي كون التاكيد بكل واخواته لتوهم دفعا لهذا المجاز بحث فانه اذا قيل
جاء القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول في احاد القوم قطعا ولا يلزم منه ارادة
النسبة وشمولها لتلك الاحاد الا ترى ان قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الاحاد
ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم **قوله** حتى
يندرج فيه التجوز العقلي المذكور بقول المصنف او دفع توهم التجوز **قوله** تعميم الخ
لانه حينئذ ظرف لقوله او لدفع الشمول متناول العدم الشمول في النسبة ولعدم الشمول
في افراد المسند اليه كما ظرف لقوله اولا او دفع توهم التجوز خاص بالتجوز العقلي الذي
الفهم الاول اعني عدم الشمول في النسبة وانما قلنا الى منه الفهم الاول دون نقل الاول
من الفهم الاول لانه لا ينحصر فيه لان نحو جاء زيد زيد لدفع توهم التجوز بحيث يسمى
توهم العموم في النسبة وقوله فينبغي ان يعتبر الخ اي ينبغي تخصيصه بغير الشمول لا
المسند اليه مكونا بالغير في مراده من هذا الكلام فليتامل **قوله** قيل لا يدفع شيء من
الخ الظاهر انه اشارة الى قول السيد في كون التاكيد بكل واخواته دفعا لتوهم
المجاز بحث الخ **قوله** لانه ذكر في الايضاح عبارة السيد لسيرى كتبه المشهورة بان
عدم الورود لاما يوهمه من سوى انه حكي في نحو قولك جاءني زيد بل عمرو بان الاخبار عن
زيد وقع غلطا ومعناه ان تلفظك بزيد وقع عن غلط وسبق لسان ولم تكن انت
بصدد الاخبار عنه ثم تداركته بقولك بل عمرو واثبت المجيء له وجعلت زيدا بمنزلة
المسكوت عنه هذا وما حكاه عنه الى تابعه وصرح بهذا النفي شارح الكلام
في حواشي الغبار وقال بعض اصحاب الحواشي صرح بذلك في الامالي والله اعلم **قوله**
لا يتم الخ كون صيغة الفعل تعريبا اصطلاح المناطقة ولهذا يسمونه رابطة والرابطة
بالة عندهم اعم لانها تكون بغير صيغة الخبر ولا يشترك في صيغة الخبر عندهم ما
يشتق صيغة بعينها ثم اذا كان بصيغة الخبر فلا يكون الا بصيغة هو وعند النحاة
بصيغة هو وانا وانت ثم ان كونه دالا على النسبة بطريق الاستعارة اذ الرابطة
حيث

ق 9
العقلي لا لدفع عدم توهم
الشمول في النسبة وقوله
وان عمم في الاول اي في قوله
او دفع توهم التجوز حيث الخ

حقيقة لاعراب في اللغة العربية كما حققه الشارح في شرح الشمسية وبين المجموع
للاستعارة عند المناطقة ومنه يعلم انه لا يناسب جعله للرابطة عند النحاة واصل
هذا البحث وكونه لتاكيد الحكم هو ما ذكر عليه كلام بعضهم في بحث الاسناد لكن نقل
في المغني عن بعض النحاة منع اجتماعهم مع التاكيد وانه لا يقال زيد نفسه هو الفاضل
ظاهرا انما يكون الرد بناء على انه موكد للمسند اليه تاكيدا لفظيا لانه اعادة له
بمرادفه لانه كناية عنه اذ لا وجه للمنع الا دفع اجتماع تاكيدين على شيء واحد
لو كان تاكيدا للاسناد لم يجتمع في المثال لان نفسه تاكيد للمسند اليه والفصل
للاسناد مع انه يرد انه لا مانع من اجتماع التاكيد والفصل اذ كان تاكيدا للمسند
اليه كما جاز الجمع بين النفس والعين في جاء زيد نفسه عينه والجمع بين كلهم اجمع وتوا
وان قيل لم نسمع في الواجب بانه لا حاجة بعد ثبوته كالمتميز في استعمال الى سماع
من العرب بخصوصه ولهذا يجوز الجمع بين توابع اجمع من غير توقف على ورود السماع
بها مجتمعة واعلم ان ابن الحاجب صرح في شرح المفصل بان ضمير الفصل موكد لما قبله وانكر
في الامالي كونه تاكيدا لانه ليس لفظيا لانه ليس مكنيا به عن المسند اليه ولا معنويا
لانه بالفاظ مخصوصة ويجاب بمنع الاول كما اشرنا اليه والمنع اشتراط مطابقته
له الا ان يكون بناء على انه حرف واشتراط المطابقة للمماثلة على الموافقة الصورية
وبانه تركيب معنوي لا لكن للاسناد والتخصيص بالالفاظ المخصوصة في تركيبه للمسند
المسند اليه بدليل ان ان واللام ونحوهما من مؤكدات الاسناد **قوله** اي المحكوم به الخ
رد لقول السيد ان يريد بالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند
اليه والمسند معا في الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد تعقلهما لكن لا يلزم
من ذلك ما هو المطلوب اعني تقديم المسند اليه على المسند وان يريد بالحكم المحكوم به
فلا نسلم انه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه
هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان اولى ان يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب
ذلك فلا هذا ان اريد تحققه قبل الحكم تقدمه في التعقل وان اريد تحققه قبله في
الخارج فلا نزاع فيه اذ كان من الموجودات الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لتنا

بعه
ع

دية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج وما انسب في التعليل لان يفيد
التعقوي في الذهن انتهى وهذا اشار المحشي الى الرد عليه وما سبقه احتمال ان يراد بالحكم
وقوع النسبة او لا وقوعها لا ارادته في بابها قوله فمقصود في اللفظ ايضا ان يكون
ذكره فلان ذكر المحكوم عليه لانه لا لفظ للموضوع بل له صيغة تركيبية فلا ذكر في اللفظ
اللفظ له الا ان يقال الذكر في اللفظ لا يخص اللفظ بل يشمل ما يتعلق به واختار ان
المراد بالحكم المحكوم به وقول السيد واما انه يجب ذلك فلا مبني على ان المراد بالوجوب
الوجوب صناعة وليس كذا العرب الوجوب فيه نظر البليغ واشار بقوله الا انه حينئذ
التعليل الخ الى دفع قول السيد الا ان ترتيب (ما) العلة الخ فتامل قوله لانه لا يخفى ان
التقديم الخ في العبادي ما نصه يحتمل ان يكون قوله للتفاول او التطير علة للمسرة و
والمساءة بناء على انهما انفسهما مسببان عن التفاول والتطير بحسب نفس (ما) سر
تعجيلهما فلا نقلوله باطل التفاول والتطير على زعمه وباطل الكلام ان التقديم لتعجيل
المسرة الحاصلة من التفاول وتعجيل المساءة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلهما
متضمنا التعجيل بسببهما لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون للتعجيل نفسه واياما كان
ففي اجمال لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم المسند
اليه يصلح للتفاول فتقدمه الى السامع ليسره او ليسوءه وتوجيه القصور على الاول
احتمال الاول ان التفاول حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر وتوجيهه قول المعرى ساكن
مقلتي مقصرنا سعيد فكان اسم الامير لعو علاه حيث جعل اسم سعيد تفاؤلا
مع تاخيره فكذا المسرة المسببة عنه فالمقتضي لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة
لتعجيل التفاول مثلا والجواب ان التفاول مثلا قد يكون في اللفظ المسموع في مسته
الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون بمجموع
الكلام كما يقال سعد في دارك لانه قد يتفاول بكون سعد في دارك ونفس هذا التفاول
حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند والمصنف اشار
عليه العبد في التفاول ليز وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا تتعلق بالتفاول الا
قد تحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام يعني ان الاسم الذي لا يحصل التفاول مع ذكره مؤخرا بالجملة

في التفاول حاصل ايضا عند ذكره فلا انعكاس له فليتامل والمقتضي للتقديم تعجيل المسرة
الحاصل اي التعجيل من التفاول لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم
في اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من بساطة الا فتامل وبه يظهر ان
كونه علة للتعجيل غير متعين وان التفاول قد يحصل مع عدم تقديم الاسم الذي هو
منشا التفاول قوله البعدية غير كافية من الولي اي البعدية المذكورة وهي
البعدية فيما ما طال فالي الكبرى الا ان يقال يستفاد ذلك بحسب السياق قوله
ان السالبة الكلية وهي ما انا رايت احدا قوله نقيض الموجبة الكلية وهي
انسان غير المتكلم راى كل احد قوله وذلك ظاهر الفساد لان نقيض السالبة
الكلية انما هي الموجبة الجزئية كما تقرر في مقومات المنطق لا ان الكليتين قد تكذبان
والجزئيتين قد تصدقان قوله على وجه النفي اي على طريقه من العموم والخصوص والحا
ل في عرف البلغاء جرى على انه لا يستعمل هذا التركيب الا اذا اعتقد المخاطب وقوع
الفعل على وجه النفي وطريقه واخطا في تعيين الفاعل وقد ذكر السيد الباحث على
اعتبار الايجاب على وجه النفي فراجعه قوله عن زعم المخاطب وقوع الفعل عنه
من الفاعل وفي بعض النسخ عن زعم المخاطب انه الفاعل قوله لا لكن يتقدم قد بتحقق
الشركة قوله ان بني والقيد قوله على معرف كما يدل عليه بيانه للمقدم بقوله اعني ان
بني على معرف لان هذا هو الذي يفيد بعد قوله فيما تقدم واما وقيل قوله مفوتا اي قوله
على الظاهر والقول المختار لانه على ذلك يمكن تقديره مؤخرا ويكون فاعلا لفظا ومعنى
قوله وكان انه لا يكون معرفا له اي للخبر قوله بمعنى مطلق الصوت اي من غير تقييد بكونه
عند تاذيه ودمع ما يؤذيه وحينئذ فيكون للخير والشر قوله كانهم سمعوا الخ اي فيختص
بالشر باعتبار المقام لا بحسب مفهومه قال السيد وفيه دليل على صحة ان يكون
المراد هنا شر لا خير فتدبر قوله لا لكن ربما يقع الخ اي فيصح ان يكون المقرر للخير وفيه نظر
لان هذا انما يدل على انه يحصل منه لا انه يكون له وهذا ما يظهر قوله ينبغي ان يعلم
ان هذا التعريف تعريفا مصطلحا عليه قال السيد قدس سره اعلم ان لفظ مثلك (ح)
قد يطلق على معنى تشتهر بمماثلة المخاطب فيقال مثلك لا يبخل ولا يبخل مثله

يعني فلان لا يبخل فليس في الكلام حينئذ كناية في الحكم لانه مصرح به بل في المحكوم عليه
وليس فيه ايضا تعريض بذلك المعنى لان الكلام موجه نحوه والتعريض لا بد فيه من
الامالة الى عرض اي جانب وان قصد مع المخاطب بالبخل كان ذلك تعريضا لا افيد
اليه مثلا بانسان غير المخاطب مماثل له اريد بلفظ المثل وغيره البخل ويراد به مما
ثله مطلقا وهو الكثير الشايع وحينئذ اما ان يجعل نسبة المحكوم به اليه كناية
عن نسبته الى ما اضيف هو اليه او لا فعلى الاول وهو الكثير الشايع كان مستعملا على
سبيل الكناية في الحكم وكان تعريضه على المشترك اللازم وقد كشف في الشرح عن هذا
المعنى غطاءه وليس في الكلام حينئذ تعريض اصلا لا بالمخاطب ولا بغيره وعلى الثاني
وهو ان يراد بلفظ مثل المماثل مطلقا من غير كناية في النسبة لم يكن فيه تعريض بانسان
غير معين اريد بلفظ مثل ولا بالمخاطب ايضا اه على فيما سيق ما ذكر في المعين وفيه بعد
وقس على ما ذكر ما اشبهه وربما استعملات على الوجوه الثلاثة لفظ غير واذا
تحققت ما قررنا ظهر لك انه اذا اريد بلفظ مثل مثله او غيره انسان غير المخاطب
مماثل له او غيره لم يكن هناك تعريض مصطلح بغير المخاطب سواء كان ذلك الانسان
معينا او مطلقا وان حمل التعريض على غير المصطلح عليه اعني ان يكون في الكلام نوع
خفاء كان موجودا في صورة التعيين لما يفهم من سياق الكلام لا ايضاح دون الاطلاق
انتهى والمحشي رحمه الله حمل التعريض على هذا واشار الى الفرق بين صورة التعيين وغيرها
بقوله اذ الظاهر فتامل **قوله** ويمكن ان يقال يجوز ان يستوي الامران اذ كان لا يخلو ان
لا يدفع السؤال المذكور لانه يكفي السائل انه اذا كان المخاطب منكرا ولشبهه
طبرنيك انكاره لا يجوز ترك التاكيد فلا يكون الاجادة خيرا من الاعادة مطلقا لاسيما
المدعي فمع هذا الجواب يصلح جوابا عن سؤال اخر وهو ان المشاركة بين الاجادة
والاعادة في الخبرية تقتضي ان يعاملا بما يستوي فيه الامران وحال المخاطب ان اقتضى التاكيد
فلا يجوز تركه وان اقتضى العكس فالامر بالعكس وهكذا اورد السؤال في حاشية
المطول ناقلا له عن الغير حيث قال فيه فنشر فيه بان حال المخاطب اه **قوله** انتهى
اه عبارته في حاشية المطول فيه بحث لان الموجبة المعدولة المحمول ما يدل على ان

السلب والسالبة البسيطة ما يدل على سلب الربط والرابطة عند المنطقيين
كلمة هو او كان ونحوهما يدل على الربط بينهما في اللغة فتقديم الرابطة على حرف السلب في الموجبة
المعدولة وتاخيرها عنه في السالبة وان لم يكن الرابطة في اللغة فالعرف بان ينوي
ربط السلب فتكون موجبة او سلب الربط فتكون سالبة فيمكن ان ينوي ههنا
سلب الربط فتعتبر سالبة مع انه يمكن ان يقول هنا لم يكن يقوم انتهى وقوله مع انه
يكن هنا الخ اي فتقدير الرابطة وهي يكن بعد حرف النفي فتكون سالبة ثم قال ايضا
بعد ذكره في شرح الشمسية ان الرابطة عند اهل العربية الحركة الاعرابية لا غير
والفرق بينهما من هذا فيهم وانه يجوز ان يصطلح على تخصيص بعض الالفاظ بالسالبة
مثل زيد ليس كاتبا والبعض بالمعدولة مثل لا كاتب انتهى يعني ولم يثبت مثل ليس جعله
القضية سالبة لا احتمال لان تكون معدولة **قوله** اي كلمة هذا بيان للفاء وبلا وجها
طه ان نائبة كل لغا وبلا بكلمة **قوله** المقصود ان ما ذكره صاحب القيل الخ هذا
يدل على انه لا فرق بين القيل السابق وقول الشيخ عبد القاهر في الحكم وقد يتوقف فيه
لان صاحب القيل السابق حكم في التاخير بان المقصود نفي الشمول وهو الرافع من النفي
عن كل فرد والنفي عن البعض مع الثبوت للبعض وقول الشيخ عبد القاهر مصرح بانه
لنفي الشمول مع ثبوت الحكم لها والرافع من الثاني وكيف اتفق القولان في الحكم الا ان يقال
مراد الشيخ ان نفي الشمول مع ثبوت الحكم هو الغالب وقد يكون للنفي عن كل فرد
كما اشار اليه الشارح ومجموع ذلك هو ما افاده القيل السابق من انه النفي الشمول
الاعم من ثبوت الحكم في البعض او لا **قوله** لاستلزامه صدور الكذب اي بناء على ان المراد
كل ذلك لم يكن في نفس الامر فتامل **قوله** كل ذلك لم يكن في ظني يرد عليه انه لا يصح حينئذ
جواب ذي اليدين بقوله بعض ذلك قد كان ولهذا رده بعضهم في السؤال بقوله اذ المراد
كل ذلك لم يكن في نفس الامر لزم الكذب او في ظني لم يصح جواب ذي اليدين واجاب بان
المراد لم يكن في نفس الامر بحسب ظني فحينئذ ذو اليدين ان الكذب لم فكانا جوز **قوله** ورجح
بجزم الاولى بسكون الميم **قوله** وهذا الكلام بعد تمام النادي ان يكون بلفظ الخطاب
والنداء قوله اذا افتتح بالخطاب ومن زعم ان هذه النغمات تسمى **قوله** معلى هذا

أحوال المسند

يجعل تعبيرا لا كثر الخ لبيضوا أي قوله عصر جاز مشيب أي قرب المشعر بأنه لم يحل بما
لفعل وإنما قرب زمانه **قوله** فإنه لا يلزم في العصر الحاجي أي الفرد لتة عليه اللام
في قول الشارح ذا الرالعير **قوله** أو يراد بالقصر أي في قول المصنف هو لا وأي بالقصر
وحينئذ فإرجاع الضمير في أنه للغير مرابون لقوله أو لا بغير ما يترجب **قوله** أي حصر حاله
الخ قال في الكبرى فإن قلت كيف يكون هذا الشرط سببا للجزاء قلت الجزاء محذوف أي فلم
حاله وبيبس حالي والمذكور دال عليه مع أن الشيخ الرضي قال بأنه لا يلزم السببية
بل يكفي لزوم الثاني للأول **قوله** بدل من محل الخبر أي قبل دخول الناسخ لأنه في محل رفع على
أنه خبر المبتدأ لا بعد دخول الناسخ لأنه في محل نصب ورجله مرفوع كما هو الرواية
ويدل عليه بقية الحاجة في إعرابه ثم البدل على هذا الوجه والذي بعده في قول الأشمل (?)
ثم لا يخفى ما في هذا الإعراب من التكلف والأوجه أن بالموتة رجله مبتدأ وخبر على التقديم
والتأخير والجملة خبر أمسى **قوله** فقوله بالموتة خبر رجله يعني أن رجله مبتدأ مؤخر
وبالموتة خبر مقدم وسكت عن موضع هذه الجملة من الإعراب **قوله** أجمل من صبر جميل
هذا تقرير المفضل عليه ولما كان المفضل الصبر الموصوف بكونه جميلا لم يكن أن يكون
المفضل عليه غير صبر ولا صبرا غير جميل وإلا كان الوصف لاغيا **قوله** زيادة بيان
حاشية المطول لم يزد على ما أوجزه هنا في المعنى إلا أن الفاعل خلقهن العزيز العليم
لا يشتبه على أحد فلذا عبر عنه بوصفي العزة والعلم دون اسم الحي وتنبيها على
الوجه في رشد أن الفاعلية لأن العزة المتعلقة بالفاعل تستلزم علم قبة باسم
له وخلق العلم في الجملة الفعل على جملة المسند لا مراد لمه **قوله** لما
اعتبر وصفه السوالية إلخ هذا رد لقول السيد في شرح قوله لا وهذا الكلام عنز
تقديره ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا لسؤال محقق فيه اشعار بأن
السؤال في نحو الآية ليس محققا وإنما يكون محققا إذا وقع ذا الرالمقرر بأن سأل
فيجيبوا ولما كان في الآية فرض تحققها ذكر أنه على تقديره الأحققها وأنت تعلم
أن القرينة هي ذات السؤال وهي محققة في الآية وهذا هو المراد بقوله لسؤال محقق لا
لكونها سؤالا وهو المعروض المقرر فيها فلا فرق بين ما هنا وبين ما إذا سأل وأجاب كذا

في كون السؤال الذي هو القرينة محققا وإنما الفرق بأن اتصاف السؤال والجواب جرى
بالسوالية والجوابية مفروض في الآية ومحقق هنا انتهى وحاصل الرد أن ما
وجه به لا يناسب كلام المصنف فإنه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسؤال
محقق فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار اتصاف السؤال بما
لسوالية فالمراد تحقق سواليته فالتوجيه الظاهر ما ذكره المصنف **قوله** يعني
يخرج من إفادة التقوي إنما تعرض لخروجه عن الإفادة وإن كان لا ظهور في المعنى لا ناسب
سببا من كلامه أن يقول فيدخل في عدم إفادة التقوي دفعا لما يتوهم من أنه بواسطة
إفادة تقوي الحكم بالتكرير يندرج في إفادة التقوي فيخرج عن عدمها وعن ضابطة الإ
فراد **قوله** أقول يمكن أن يجاب الخ أجاب السيرامي بأن كونه جملة يعلم من النحو وما
ذكره من جعله من سبب داع للإتيان بالجملة غير معرف لكون المسند جملة **قوله** مجال
الكلام لم أورد المسند جملة فيقال لأنه سببي والسببي جملة وهذا لا يتوقف على
معرفة كونه سببيا قبل معرفة كونه جملة **قوله** لا علية آتية بأن يكون تحقق أي
جملة لأجل تحقق كونه سببيا وهذا يتوقف على معرفة كونه سببيا قبل معرفة
كونه جملة فيرد الإشكال **قوله** كما في التقويم للحصر فإن التقويم علة آتية للحصر
ونحوه فيتحقق الحصر أو غيره لأجل تحقق التقويم فلا بد من سبق معرفة التقديم **قوله**
فيه أنه يلزم الخ أورد العنبري هذا الاعتراض وأجاب عنه فإنه قال قوله فلكونه
غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم اعترض عليه بأن الجملة الواقعة خبر ضمير
الشأن نحو قل هو الله أحد غير سببي ولا يفيد تقوي الحكم فيدخل في ضابطة الإ
فراد مع كونه جملة وأجيب بأنه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدأ ولذا لا يحتاج
إلى الضمير كما مر وإن كان جملة صورة **قوله** في المقتضي بالكسر وهو انتفاء السبب
السببية وانتفاء إفادة التقوي وقوله والمقتضى بالفتح وهو الإفراد فقد يتحقق
الإفراد دون الثاني كما في خبر ضمير الشأن فلا إطراد وقد ينتفي الإفراد دون الثاني كما في
نحو السببية ولا ينتفي الإفراد كما في زيد قام أبوه فلا انعكاس وفيه نظر
لأن المسند هنا لا يسمى سببيا بتعبير الشارح **قوله** أنت خبير بأن ذا الرابط ل

الخ هو ماخوذ من كلام السيد قدس سره وعبارته قوله وتجدد الخبر وحدوثه يقتضي تجدد
الكل وحدوثه هذا انما يدل على ان مجموع مفهوم الفعل المركب من الزمان وغيره متجدد
حادث بتجدد احد جزئيه الذي هو الزمان وليس بمقصود وانما المقصود تجدد المسند
الذي هو الحدث وما ذكره لا يدل عليه فان تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقارنه بل
المقارن للزمان الماضي مثلا يجوز ان يكون متجددا حادثا فيه كضرب زيد وان يكون
مستمرا كعلم الله والجواب ان دخول الزمان الذي من شانه التغير في مفهوم الفعل يؤذن
باعتبار التجدد في الحدث وذلك ان المناسبة بينهما حينئذ اكثر واعتبار الاقتران على
هذا الوجه اولى وانسب ثم الدليل على اعتبار الحدوث في المعاني التي تدل الافعال على اقترا
نها بازمنة مخصوصة هو ان اهل اللغة يفهمون منها ذلك ويفسرونها به وما ذكرنا
انما يفيد بيان مناسبة وابداء باعث لا دليلا مستقلا على المطلوب ولذا قال السكاكي
الفعل موضوع لافادة التجدد ودخول الزمان في مفهومه يؤذن بذلك وقد استعملت
الافعال في الامور المستمرة كقوله علم الله ويعلم الله كما تستعمل مجازات في هذه الحيثية
هذا اذا اريد بالتجدد الحدوث كما اشار اليه واما ان اريد به التجدد والتقضي شيئا
فشيئا فالصحيح انه ليس داخلا في مفهوم الفعل وضعا بل يفهم من خصوصية الحدث او
اقتضاء المقام وقد يقصد في المضارع الدوام التجددي وقد فسر تحقيقه واجاب بعض ا
فاضل عصرنا هذا انما يدل الخ بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام في الحالة ال
المقتضية لكون المسند فعلا لا حدثا مقارنا للزمان وفيه انه لم يرد بالمسند
فالتغيير المسند ما هو المسند حقيقة اعني الحدث على ما اشار اليه السيد في البا
لم يكن لعدم التغيير في بحثه لا ان احد الازمنة جزء الفعل فافهمه قوله فيه انه من
الاصوليين الخ ان اراد الاعتراض بان كونه للحال ينافي كونه للدوام فيجاب بان كونه
للحال بيان للمعنى الوضعي وكونه للدوام بيان للمعنى الذي يراد ويدل عليه بالقرائن
قوله لا يخفى ان هذا مخالف الخ لانه افاد انه للثبوت دون الدوام والمتبادر من
الكتب انه للدوام وضعا وفي قوله المتبادر اشارة الى امكان الجمع بحمل كلام الشيخ على
بيان المعنى الوضعي فهو بحسب الوضع لمجرد الثبوت دون الدوام وحمل كلام المتن على

على بيان المعنى العارض بحسب القرائن الجارية في غير نحو اخر وهو ان ما ذكره الشيخ
والمصنف وغيرهما من انه للثبوت مناف لما ذكره النحويون كابن الحاجب من انه للحدوث
فاما ان يجاب بكون النحويين واهل المعاني مختلفين في معناه واما ان يكون كلام اهل العربية
يعني باعتبار الوضع والاخر باعتبار الاستعمال الثابت هذا حاصل ما افاده شيخنا
الشريف الصفوي سلمه الله وهو ماخوذ من كلام السيد الجرجاني قدس سره فانه اطال في
الفائدة فراجعه واعلم ان ما تقرر في هذا الفن من افادته الثبوت كما يشكل على ما ذكره
ابن الحاجب يشكل ايضا بقول الاصوليين ان الوصف حقيقة في الحال سواء قلنا ان المراد
بالحال الزمن الحاضر او الحدث الحاضر لانه يستلزم دلالته على الزمان الحاضر ويقول ال
النحاة مشتركا في عمل الوصف كونه بمعنى الحال والاستقبال لانهم صرحوا ان كلا منهما
وضع له وجه الاشكال ان دلالته على الزمن بالوضع يقتضي الحدوث لما قالوه في
الفعل قوله مثل الصباح اي ومثل امس ويوم الجمعة فان الماضي مثلا انما يدل على
زمان ماض مطلقا واما خصوص كونه امس او يوم الجمعة فلا يفهم الا من تقييده بامس او
يوم الجمعة اخفاء العين زمانه عن الحاضرين لتعلق الغرض بذلك قوله في جعله مانعا
من التربية بعد حجاب بان المراد بالمانع منعا ما ليتاتى معه ان تكون بها وعدم العلم بها
لعبرات التي بها تحصل التربية والحاصل انه ليس المراد بالمانع من الشيء ما ينافيه بل
عدم القدرة عليه قوله لاكن المتبادر من المطول ينبغي حمل كلام المطول على ما تقو
ران اباه كالجر عبارته وقد قرر شيخنا من الجواب بجعل ذلك في رسمه فانه قرر ما
حاصله انه اجيب عن اعتراض السيد بما اشار اليه المحشي بانا لا نسلم ان هذا الح
الغير كغيره من القيود التي لا تفيد التعليق كما في اكرمه يوم الجمعة او في وقت مجيء زيد
بل هو يفيد التعليق فكان معنى ان جئتني اكرمتك اكرمك على تقدير مجيئك وهذا يفيد
ثبوت الاكرام على تقدير المجيء لا مطلقا وذلك هو معنى التعليق فهو كقولك اكرمه
على تقدير مجيء يوم الجمعة وفرق بين اكرمه على تقدير مجيء يوم الجمعة واكرمه في يوم
الجمعة وحينئذ فلا ينافيه ما قاله الشارح من ان الشرطية مع انتفاء الجزاء والشرط
كليهما ولا ينافيه ذلك القول الشارح بمنزلة اكرمه وقت مجيئه اي بلا زيادة منه

ما قلنا، وهو ان المعنى على تغفير تجيبك اياي وانما تشبهه بالكرامة وقت تجيبك اياي في وجود
الغيوان يشعر به قوله بمنزلة فانه يشعر بانه ليس مثله من سائر الوجوه وكذا قوله الحكم
بوجود النهار في كل وقت من اوقات كطلوع الشمس مراد به على تقدير كل وقت من اوقات
طلوع الشمس **قوله** والا فلا يكون موقعا الا ان اي وان لم يرد ذلك بان اريد بالكذب
من يجزم بكذبه فلا يكون موقعا الا ان لان من يجزم بالكذب جازم بلا وقوع الشرط فليس
الشرط محتملا مشكوكا بل مجزوما بانتفائه واجاب العصام بجواب اخر فقال ذكر ابن
الحسن بن كيسان في تصريفه انك تقول صدقت فلانا وكذبته اذا قلت له كذبت والحاصل
انه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان كاذبا حتى يرد على المصنف ان التكذيب تصريح
جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان ثم اجاب بجواب اخر **قوله** لا من حال
في ان قال العصام جاز في مستعمل في شك المخاطب **قوله** وعدم اعتبار حال المتكلم
على الحقيقة الصواب اسقاط عدم لانه لا يخفى **قوله** انت خبير بان جعل اعتبار حال
اشارة الى قول السيد ما قلت هذا تطويل للمسافة بلا طائل اذ يكفي ان يقال انما
استعمل ان في هذا الشرط المقطوع به الرافع تنبيها على انه ينبغي ان يكون صدوره من
العاقل مقطوعا به ثم بيان المراد واحتجه الى جعله محلا لادعاء ثم جعله الى المحتمل
من الافعال بلا وقوعه قلت في تطويل المسافة فائدة جليلة هي المبالغة التامة في
التوبيخ التي يقتضيها المقام انتهى وقال العصام في حواشي السيد الجواب نمنع كون التطويل
بلا طائل ويمكن ان يجاب ايضا بان التطويل مقتضى المقام لان قائل الشرط مراد به
عن حد الوقوع الى حد الامتناع فمنتهى فسر القائل حد الامتناع فقطع الشرط تلك
المسافة بمقتضى صنعه القائل ثم عوده الى حد المشكوك بمقتضى امر اقتضى رده من
المنتهى الى حد المشكوك فتامل ومثله الرجاء في الا لحول **قوله** لا فيما اجمل هاهنا
على قوله المخاطب كان الظاهر ان يقول لا الى ما اجمل بحروف الموصولة المعطوفة على الخطاب
بالخطاب كما هو الظاهر لكن المعطوف عليه بما المناسب للمتعلق بموضع والحاصل ان
التجوز ان استعمال المجهول من صيغ الغيم الذي هو بلغ الغائب المجهول على انه الذي
لجماعة المخاطبين استعمال اللفظ في غير ما وضع له يجعلون مجازا **قوله** لضرورة

المعية اي لضرورة التجوز في المعية وليس التجوز في المعية ولكن يجوز ان استعمال اللفظ بمن
التبعية في المعية مقول لا لكن ان كان ابن الحاجب الاستقرار على ما قرره الشارح من ان في
التجوز في يجعلون في المعية وفي ابدال ما بالمادة المشعر بانه لا تجوز في ابوابه في المعية
اصلا وقوله اذ هي الخ بيان للتجوز في المعية وقوله بحسب المعنى اي مع اللفظ في دليل
قوله او اللفظ فقط وفي اشارة الى الخلاف في ان ترك التغليب لما يقال في اللفظ
والمعنى او في اللفظ فقط **قوله** بل هو يتناول القانون اي كونه نحو القول الا مستغفرا **قوله**
ما هو بمنزلة الجزاء يعني الخبر وهو يجيل باعتبار دلالته على الخطاب بدليل قوله وما
المعنى بيد تتصل بالنخل الخ **قوله** انت خبير بان الكلام الخ لقائل ان يقول هذا ممنوع
لجواز ان لا يكون قوله وايضا الخ عطفا على قوله ويجوز ان تكون العبرة الخ فيكون في حصر
بيان فائدة بل يكون عطفا على اصل الجواب اشارة الى جواب ثان ولهذا قيل واجيب ايضا
بان دلالة الشرط الخ تامل وقوله مع ان الاجماع الخ جوابه ان الشارح لم يدع انه ينسخ
شيئا مما ادعينا ويكونه مما صرح به مع انه يتكلم ناسخا وان لم يكن بنفسه ناسخا تامل
قوله لا ان استثناء نقيض المقدم الخ هذا تعليل المحذوف بمعنى من قول الشارح ولهذا
الخ لا ان معناه، ولكون معناه انما تستعمل للدلالة الخ وليس معناه انه يستدل بامتناع
الاول الخ كما ذكر يعني ولو كان معناه انه يستدل بامتناع الاول لم يصح وعلى عدم الصحة
منبه ما ذكره المحشي بقوله لا ان استثناء نقيض الخ **قوله** يعني لو رضوا الخ الظاهر ان معنى
البيت انهم لو يقولون قولا رعاية للممدوح لاستهانة الامارة عليهم لما فيه من الغيظ
قوله اعترض السيد بان ورود الاية الخ عبارته وفيه بحث والحق انه ايضا من المعاني الحقة
المعتبرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالاتهم عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال في
الامور العربية كما يقال هل زيد في البلد فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فتستدل
بعدم الحضور على عدم كونه في البلد ويسمع هذا البيت من مثله بالطريقة البرهانية
لانه اقل استعمالا من المعنى الاول كما لا الذي يستفاد منه في نفع العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه **قوله** ويمكن ان يقال جعل الامر المستقبل الخ حاصله انه نزل المستقبل
المحقق منزلة الماضي ولم استعمال لو فيه لانه ماض تأويلا ثم شبه هذا الماضي بالحال

فالطلق عليه لفظ المطرح على سبيل الاستعارة وعلى هذا معنى الكلام مجاز على مجاز
فتدبر ويكون التابت انما هو تخييل الحضور وتخييل المشاهدة وليس هنا استحضار
ومشاهدة حقيقة **قوله** لا لكن الجواب يكن مع التزام هذا الحذف توجيه التخصيص بالاول
في الاضافة اعتبار العهد وانه فيما الظهر منه في ذي اللام **قوله** وذلك لانه ذكر اولا
باب مثله **قوله** فيه ان هذا التاويل لا يلائم الا ان هذا لا يراد مع قوله في المطول ان
وهو مستند الى الوضع ان تاويل ان يريد صاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط
في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو
من جهة ان السامع قد عرف ذا الوالشخص بعينه وانما المجهول عنده انطباقه بكونه
اسم صاحب زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المتأخرين
التاويل واجب فلعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى
كلي وان كان في الواقع منحصرا في جزئي انتهى قال السيد قوله لان الجزئي الحقيقي لا يكون
محمولا البتة فان زيدا مثلا ذات متاصلة ينتزع منها معان كلية تحمل هي عليها
يحمل هو على شيء منها بل هو الذي يرجع الى الفطرة السليمة واما سلب زيد عما هو
هو صحيح لا لكنه ليس بحمل حقيقة وما وقع في بعض كتب الميزان من ان الجزئي الحقيقي مقول
على واحد دون كثيرين فكلام ظاهري **قوله** القول ما يتبع الخ قال في الصحاح غالم له
الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تعلق لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون
اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع اخر لا يصدعون عنها **قوله** وذلك
لان غير القرآن الخ فيه بحث لان الاعجاز لا ينحصر في باب البلاغة ليختص بالقرآن بل
من اسبابه الاخبار عن المغيبات كما بينه صاحب الشفاء وغيره **قوله** الاول كون الكلام
في متعلقات الفعل اي من ذكرها وحذفها وغيرهما لا في احوال الفعل وفيه ان هذا ترجمة
لحال متعلقات الفعل لا بيان حالها **قوله** والظاهر الخ فيه ان الفعل ما له على
كونها النسبة وليس شيء منها اصلا للاخر على ان فيه اشارة الى استحقاق الفعل
للمعية وان كل ما فيه فيه فهو دائر معه على القيد فكان القيد هو الاصل في نظر البليغ
وان سمي فضلة في علم اخر وهذا التوجيه ان للسيد قدس سره وذكر توجيها تاما

مباحث أحوال
متعلقات الفعل

وهو قوله فيما بعد وما ذاك لم يذكر يتعلق بالمفعول ح من الفعل وفيه انه محتمل لكلا الخبر
قوله بفتح الخاء في القاموس في مادة خب الخب الخداع الخب بفتح ويكسر انتهى فاقتصار
المحشي على الفتح لعله لانه افصح ولهذا بدا به صاحب القاموس كما هو عادته وقال في ما
جربز والجربز والخربز بالضم الخب الخبيث معرب كربز **قوله** فيه بحث لان ما يكون حذف
مقصود الخ هذا البحث للسيد قدس سره وقال ان الاعتذار الذي ذكره الشارح كليل
جدا واجاب المولى خسرو عنه فقال بعد سياق كلامه برمته ولا يخفى على الخبير المتصف
انه لا ركاكة فيه بل هو راجع الى ما اختاره في دلائل عنايته بان يقال المعنى كلامه لا يلزم من
عدم كون الفعل معتبرا في الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه مفادا من الكلام بعد
الفعل فتدبر **قوله** لوجب ان يذكر التفكر مفعولا لا يكفي اي لانه منشا الغرابة ومنبعها
ومقتضى ذلك ان لا يحذف ويمكن ان يجاب بان هو الا ما طرح الكلام على انه من باب التنازع
واعمال الاول وحذف الضمير من الثاني لانه فضلة كما ذهب اليه بعضهم وحينئذ فقد
ذكر المفعول فتدبر **قوله** لا يناسب ان يقال الخ اي لمطابقته للبيت لان معناه لو شئت
ان ابكي اي بكاء كان **قوله** لا يخفى انه ليس في كل تاكيد قصر وتخصيص قال السيد بل
القصر تاكيد على تاكيد بوجه مخصوص كما قرر في جاء زيد لا عمرو وفي نحو زيدا رعيته اذا
اذ قدر المفسر مؤخرا حتى يصير الكلام هكذا زيدا رعيت رعيته فالمفسر متعلق بزيد
على وجه الاختصاص وان جعل المفسر المتعلق به ايضا متعلقا به على وجه الاختصاص
لزم ان لو كونه افادة الاختصاص مرتين ما لم نقدر وان لم يجعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه
الاختصاص لانه لا مقتضى له فالترتيب بنفسه كان هناك تاكيد وان لم يكن لافادة الاختصاص بل في
متعلق الفعل من زيد الا ان يقال معنى الاختصاص اثبات المتعلق له ونفيه عن غيره والجملة
التكرير يؤكد الجزء الاول منه فكيف في الجملة تاكيد جزء فيه انتهى وقوله اذ لا مقتضى
للترتيب بنفسه يخرج الاعتذار عنه من قول المحشي عليك ان يعتبر اللاحق ايضا الخ الا انه
للعربية كونه تفسيرا له هذا وقول المحشي لا يخفى الخ دفع لما يترتب من قول الشارح لا
يبعد من التكرار من ان التكرار يستلزم القصر وقوله ويمكن ان يقال الخ للسيد جوابا
عن الاول لما هو كما ترى بل هو توجيه لافادة التكرير فيما نحن فيه تاكيد القصر وحاصل

التوجيه الاول ان المراد انه يكون جزء الاول وهو الاثبات فان القصر يشتمل على الاثبات
للمذكور والنفي عن غيره والتكرير هنا يذكر الامرين الاول جعل مجموع القصر باعتبار جزئيه
يجعل للاثبات والنفي للمذكور بدليل انه مقصود له واعلم انه اورد على دعوى الشارح
افادة التركيب هنا ان الفعل هنا لمجرد التقسيم دون التاكيد والتقرير ولعل الجواب
الجمع بينهما قال الفناري والجواب ان المقدر اليه اثر في حكم الملفوظ فيفيد تاكيدا
ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا **قوله** من باسم الله تعالى جعل متعلقا
الذي هو المعطوف عليه قوله من باسم الله تعالى ويدل عليه قول الشارح وان كان ذكر الله
نفسه وفيه شيء لان المتبادر ان المتعلق المعطوف عليه هو ما يفيد تقديم المعمول على
الفعل وهو اختصاص القراءة باسم الله تعالى لان الكلام في ترجيح تاخير المعمول هنا على
تقديمه ثم رايت السيد قال قوله اى المطول مكيا في الامر بالقراءة اي يعني من الامر باختصاص
القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله تعالى اهم منه انتهى ويمكن
ان يجاب بان مراد الشارح انه لما كان ذكر الله اهم في نفسه كان التقديم المنضم لتقديم
اهم ومراد المحشي ان الامر بالقراءة اهم من التخصيص المنضم لتقديم اسم الله تعالى **قوله**
ايضا ان المفعول بعمرو هو مبني على ما ذكره ابن الحاجب من ان الفعل المتعدي يتوقف
على تعقل المفعول به والحق خلافه وانه انما يتوقف على شيء ما يتعين به ارتباطه
ولعدم الكلام به مع الفاعل واما ما يتم به مع المفعول وجب ذكر الفاعل
للفاعل حتى اذا بني الفعل للمفعول تم الكلام بالفعل ومفعوله **قوله** مع ما علم
انت خبير بان السوق الخاطر هنا الاعتراض على ما ذكره السيد من ان معنى كون القصر
حقيقيا انه حقيقة القصر ومعنى كونه اضافيا انه مجاز بانه مخالف لسياقهم وعلى ما
الشارح بان عدم المجاوزة في القصر باعتبار نفس الامر وهلا معنى للحكم بانه
وزية في الحقيقي باعتبار نفس الامر بخلاف عدم المجاوزة في الاضافي **قوله** الاان
كلي في الغير الخ اى وان لم يقصد تجاوز الفعل الى غيرها يعتبر القصر بالاضافة اليه
لانا نقول ذكر في الصحاح الخ اى جمع مجاز لغوي ايضا **قوله** المراد بالشمول في الخبر
استغراق جميع الافراد هذا لا يدفع ورود نحو جاءني القوم الشامل لزيد وعمرو

وهكذا الى استيفاء جميع افراد القوم **قوله** يعني انه هو خلاف الخ يمكن ان يدفع بهذا الجزء
ثم نفعني زيد بعلمه من امثلة بدل الاشتمال **قوله** فيه تامل لان الصفة المعنوية معنى
والنعت لفظ اي هما متباينان فكيف يتصادقان **قوله** الا ان يحمل التصادق على التحقق
اي لان النسب بين المفردات قد يكون بحسبه كما بينه السيد واجيب ايضا بان الكلام محمول
على المسامحة والمراد ان التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوي الا انه
اشتهر الارتباط بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى الى اللفظ بقي هنا اشكال في دعوى
ايراد النعت في مررت بهذا الرجل لان الرجل انما دل اذ دل على معنى في متبوعه لزم به
تصادقهما هنا ايضا كما في اعجبني هذا العلم وان لم يدل على ذلك ان اشتغل به تعريف النعت
المذكور لا تعريف النعت ولا يصح وعليه انه يدل على معنى في متبوعه فان قيل انما يعد
من تابعه بحيث يطرد الا على معنى في المتبوع قلنا فعلى هذا يتصادقهما حينئذ وليس
جعله من مادة الانفراد فليتامل **قوله** مشكل بمثل ما انا قلت هذا الخ اجاب عنه
الفناري بانه ترك فيه الاصل لان القصر في قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عموم الفعل
على المذكور كما هو الحق فيكون النفي بالذات ينبغي لانه يثبت فالله ترك الاصل هاهنا لا ان يراعيه
الصناعة **قوله** انت خبير بانه لا يناسب استدلال ارباب المعاني الخ اجاب عنه
في المطول بان الاستدلال بقولهم من حيث انهم علماء العربية لا من حيث انهم علماء
التفسير الا انه عبر بكانا فالراجح ذاك **قوله** على ما سبق في احوال المسند اليه
عبارة المصنف هنا لم يخرما انا قلت هذا اي لم افعله مع انه مقول لغيري قال الشارح
والتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم
والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواه لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من يتوهم
المخاطب اشتراكه معه او انفراده به دونه **قوله** هو مبني على ان الكلام في الا
استثناء المتصل ومراده ان كلام المصنف في الاستثناء المفرغ بدليل قوله ان النفي
في الاستثناء المفرغ والاستثناء المفرغ لا يكون الا متصلا بناء على انه لا يقدر
المستثنى منه الا عاما ولا المستثنى المذكور ولا يخفى ان الاية المنقطع للاخراج ايضا
لكن لا من المذكور بل من المفهوم وقوله على ان الكلام في الاستثناء المتصل علة

القصر

مبحث ان انشاء

كون الكلام فيه انه لا يتاتى الحصر في غيره ايضا ولعل الظاهر الثاني فان قلنا ما جاء الا
القوم الا الحمير ففيه قصر المجي على الحمير وانه لا يتجاوز منها الى القوم ولا الى ما يتعلق به
من غير الحمير فليتامل قوله وكانه جعل اللام الخ كذا اجاب السيد وعبارته نعم ان
اريد بالتمني الفا كلام انشائي مخصوص كان قسما من الانشاء المعبر بالفا وحينئذ
لا يبعد ان يقال ان اللفظ الموضوع له اي للتمني ليت لا انها توضع لالفا كلام انشائي
مخصوص الا ان يجعل اللام للغاية والتعليل كما في قوله لطغموا ان ليته مثلا موضوع
لافادة معنى التمني انتهت وقوله كما في قوله للطغموا الخ ان اللام في قوله لافادة للغا
ية والتعليل وحمل هذه العبارة قول الشارح للطغموا ان ليته لغة مثلا مستعمل
لمعنى التمني اي لاجل افادة معنى التمني على هذا التقدير ان يريد الفا معنى الكلام
وليت ليست موضوعة للالفا ثم قلبية هذا الجواب انه يكون الضمير المجرور باللام
في قول المصنف واللفظ الموضوع له ليت عايدا على التمني بمعنى الالفا لا كذا ان الشا
رح جعله الالفا الذي هو مرجع هذا الضمير بقوله وهو طلب حصول شيء على سبيل
المحبة وهو لا يناسبه هذا الجواب الا ان يحمل عليه بان يجعل التقدير واللفظ المو
ضوع للتمني الذي هو الطلب المذكور بمعنى الموضوع لاجل افادته والالفا ما ابراليه
فليتامل وهل الغاية والتعليل في هذا الجواب بمعنى واحد والتقدير اللفظ الموضو
لاجل ان تكون غايته افادة ذاك او كل منهما مستقل فيه نظر ولا يبعد صحة كل منهما
سم قوله فيه ان الماخوذ والماخوذ منه الخ اورد هذا العبري فقال فيه نظر لان
عينهما مركبتين لا ماخوذا منهما والجواب المنع لان الماخوذ كلمة والماخوذ منه
كلمتان واعترض قوله مركبتين بان هذه الحروف انما اخذت من هلا ولو قبل التركيب
حالة التركيب اذ لا جزء بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله من
الى ان هلا ولوما ماخوذتين من هلا ولا ولو وما ولا يخفى فساده واجيب بان قوله مركبتين
حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انها ماخوذة من هل ولو حال كونهما
مقدري التركيب مع ما ولا المزيدتين انتهى قال فيه وانا اقول يمكن ان يجاب بمنع الفساد
هل ولا منها مع كونهما مركبتين غير مجعولتين كلمة واحدة لمعنى واحد ان بدء من المحمد

جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه متساوية وذلك السطح محيطها
وتلك النقطة مركزه انتهى فالمراد ان الدائرة سطح لا جسم وان الكرة جسم قوله
الظاهر ان الظاهر انه اراد ان ذلك المحيط بالسطح ليس محيطا بالمحيط بالجسم الذي
التعليمي لان السطح ليس محيطا به بل جزء منه بخلاف الجسم الطبيعي فليتامل قوله
واما محل الكيفيات الخ اشارة الى القول السيرا راد بالكيفيات الجسمية الصفات
الجسمية لا مصطلح ارباب المعقول فكانه قال اي الصفات الجسمية المحسوسة بالبصر
او غيره من الحواس وانما عدل لما اشكل ان المحسوسة بالبصر مع انهم صرحوا بان ما سوى
الكيفيات المختصة بالكميات المقابلة للكيفيات المحسوسة بناء على انه اراد بما
لمحسوسات بالبصر ما هو محسوس به مطلقا اعم من ان يكون اولا وبالذات او ثانيا وبا
لعرض وكذا الحال في الحركات واما المقادير فبعيد كونها محسوسة بالذات خلافه قوله
واما محل المقادير الخ اشارة لقول المكران كانه اراد بالمقادير اطرافها من الطول
والعرض الخ قوله فيه انه لا يصح حينئذ اي لان هذه المتصلات متصلة بالمقادير
والحركات باعتبار معناها الظاهر قوله الا ان يقال بالاستخدام بان يراد بالضمير
المجرور بالباء في قوله وما يتصل بها الحركات والمقادير بمعناهما الظاهر قوله لا يكفى
للاعانة في اخراج الخ اي لاخراج المتصلات على هذا قوله وان تعلقوا به كالاضافيات
اي تعلقا مثل تعلق الاضافيات فليس مثلا كذا في الظاهر انه مراده سم قوله لا كن
الوجه الخ كان معنى هذا الكلام انه ظهر من التقدير ان ما يشار اليه هو الكرم الذي
هو الملكة قائم بصاحبه دون ... وان لم يظهر كون الاول قائما به دون الثاني بان
كلا نسبة بين الشيئين فليتامل قوله ذكر في شرح المفتاح عبارته ما ... كذا
لم للفعل اعتبار في حقيقي وهو ما يكون له تحقق في نفسه وتقرر في ذات المرصوف
واعتباري نسبي وهو ما لا يكون تقرره بالنظر الى نفسه بل يكون معنى يعتبر للشي
بالنسبة الى الغير ككون الشيء مطلوب الوجود او العدم عند النفس فليس للشيء
من هذا صفة محققة متحققة اذ لا يكون له تحقق اصلا لا بالنظر الى نفسه ولا با
لنسبة الى الغير كصورة وهمية محضة تخترعها المخيلة كانياب الغنة وكلما

فهو علم وهداية مما يتخيل الناظر بياض واشراق وسنة ببياض الكواكب واشراقها
انتهى وكان مقصود المحشي من قوله واما انطباق الخ ان هذه العبارة دلت على وجود
النسبي لان قوله اولا يكون له تحقق اصلا الخ يدل على ان القسم الذي قبله له تحقق
بالنظر الى غيره بخلاف عبارة الكتاب اي المتن حيث جعل الاضافية مقابلة للمحقق
للحقيقية فانها تدل على عدم وجود النسبي لكن قول شرح المفتاح فليس للشي
من هذه الصفة متحققة تدل على عدم وجود النسبي الا ان يراد متحققة باعتبار نفسها
فليتدبر جوابه **قوله** الجسم الطبيعي ليس بمحسوس هذا بناء على ما قاله الشارح
اوائل بحث التشبيه وهو راي الحكماء. ومذهب الاشاعرة كما صرح به الشارح في بحث
الرؤية من شرح المقاصد انه محسوس **قوله** لكن الجسم التعليمي انما وصف بالتعليمي لانهم
كانوا يبحثون به في التعليم لانه ظاهر محسوس بيراسي وهو مبني على رايهم ان
الطبيعي ليس بمحسوس **قوله** الصورة الجسمية يحتمل انه معرف عن الصورة الخ
الجسمية وهو الجوهر المتصل القابل للابعاد المدركة من الجسم في بادي النظر فليتامل
مل سم **قوله** ينبغي ان يعلم الحاطة لا اعتراض على الشارح في جعل الهيئة من الحد
المشبه والمشبه به وعليه مرجع الشبه هيئة تعم الهيئتين كما صرح به في المطول
لكن عند الشارح ان ما صنعه من هذه كلام السكاكي الا ترى الى قوله كما نقل عنه بالكل
الخ سم في حواشي الشرح **قوله** وجود الجزء مع الكل قال السيراسي قوله تقع عليها
الحركة اي هيئة الجسم عند حركته وحاطه ان وجه الشبه هو الهيئة الحاطة للجسم
بسبب الحركة وهي قسمان هيئة حاطة بسبب مجرد الحركة كما في حركة المصحف فانه
لم يعتبر معها شي من صفات المصحف وهيئة حاطة بسبب الحركة وما قرن بها
من صفات الجسم كالشكل واللون كما في المراة التي في يد الاشل فانه قرن بها شكل
المراة وهو الاستدارة واشراقها وتموجها الخ انتهى معقول المحشي وجود الجزء مع الكل
فيه يشكل بانه لا يأتي في القسم الاول اذ ليس فيه الا الحركة فلا يكون جزء او الجواب
ان القسم الاول هيئة حاطة من حركات فيه ان الحركة جزء لتلك الهيئة فليتامل
قوله اي اطلق المعنى الخ عبارته في الكبرى خبر الها علم على ابداء الراي العلم بدلالة
الكلام كما في شرح المفتاح ويمكن ان يجعل من قبيل ما دو سلمس **قوله** لكن قوله فيه
الرياض باي عنه فيه ظهر كما هو وكذا في قوله وكذا من جعله الخ وفي بعضها الهواء والمراد بحجر اليو
اقيت شقائق النعمان وفي جعلها من الشقائق من جعل اللازورد منسوبا اليه التبع
البنفسج اشارة الى تفاوت التشبيهين لان الشقائق والياقوت متشابهة في اليواقيت
لونا وشكلا بخلاف البنفسج فانه لا يشبه اللازورد الا لونا وبهذا ظهر ان تفسير
حجر اليواقيت بالازهار الحمر ودون النفسير بالشقائق ينبئ عن الغفلة عن الوفا بغرضه
فيه ايضا نوع تعجب لتنكير البنفسج **قوله** لكن طاهر ان ما سامر الخ على هذا يمكن
ان يوجه التنوع بالحمل على خلاف الظاهر في الحرب مع المرجح للظاهر وهو ان الاشهر التنوين
العطل فليتامل **قوله** افراد او تغيير الامر جميعها او مجموعها وكذا قوله او تركيبا **قوله**
بالمشبه الزاجة الزانية الخ وذكر الطيب حيث من الزاجة وتفويه عليها مع
انه وجهه كما قال في الصحاح النشر الزاجة الطيبة اشارة الى ان المقصود جعل
المشبه الزاجة بلا تغيير بانه اعبق في الاخبار فلو ذكر الزاجة كان التغيير للطيب
قوله لا يخفى انه لا يتم الخ كانه اشارة الى منع ان الجملة اسنى كليا اذ رب معطى يكون
التزعل النفس من جمل فيكون اسنى النهاية والجواب ان المراد معطى للنفس الجمل بان يكون
من اسنه والجزء اسنى فليتامل **قوله** ان حضور الكواكب في الازمنة السابقة اي

بحث الحقيقة والمجاز

وهو المراد بغلبة حضور المشبه **قوله** دون المشبه اي واما المشبه به فلا يكون الا
مذكورا على ما تقدم **قوله** واما على الاول فباعتبار الخ وجهه ان يجعلها بمعنى ما على
من مع المونث فتكون التاء للنقل انما يتصور بهذا الاعتبار والا فهي موجودة
بالاعتبار قبل النقل **قوله** لا على وجه السهو فانه لا انه اذا كان على وجه السهو كان
حقيقة ثم عبارة الكبرى كما سهوا من اللسان بلا قصد فانه لا يخفى الاستعمال **قوله**
بلا ملاحظة في الحقيقة اي فرقنا من حيث انها وضعت له وقوله فيلغو فيه في اصطلا
التخاطب اي الخروج ما احترز به عنه بقيد الحيثية المذكورة **قوله** فيه ان قرينة
المجاز لا تزيد كذا في بعض النسخ والصواب اسقاط لا وعبارته في الكبرى فيه ان
قرينة المجاز لا تمنع الدلالة على الموضوع له اي فهمه بل ارادة المتكلم اياه ولا

مبادي ذالو قوله المذكور في كتب الاصول وشرح المطالع الخ الظاهر ان المقصود
من هذا الاعتراض على الشارح لان الظاهر ان قوله من تخطاه اومنقولا او غير ذلك
تعميم في الحقيقة فيقتضي ان كلا منها مستعمل فيما وضع له وليس كذلك بل بالنسبة
للمنقول اتفاقا ولم تحمل على قول وحينئذ فلا مانع من جعل تعريفه في اصطلاح التخاطب
بل بغير الحيثية اذ اكان المعنيان موضوعان في اصطلاح واحد لانه يكون حينئذ
كلا مستعمل في الغير في اصطلاح التخاطب الا ان يعمم فيما اي في غير كل ما وضع له
في اصطلاح التخاطب فلا يحتاج الى قيد الحيثية ويكفي في اخراجه قيد اصطلاح
التخاطب فتامل قوله وليس حقيقة لغوية كما يتراءى الخ لان هذا لما بينه ان الحقيقة
لغة من قول الفعل ومن قول المكسر ولغة هو الامر والشان وغاية الامر انه غير ما
الحوث من مواصفات الامر والشان وهذا لا يقتضي انه حقيقة كما لو استعمل الرجل
في زيد من حيث خصوصه قوله لا كون الامر حقيقيا التعرض لقد الراي وكان ينبغي ان
يقول قوله اي الوم اي اخذ لبعد على ان التجوز في الكلام في الوتد قوله فيه بحث لان
المعنى الخ قال العناري في تعبير المصدر بنحوه الرد بمعنى ان اللفظ الواحد اذا اطلق
على شيء واحد يجوز ان يكون ذالو لا الصلاة بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز
المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق بعض الشفة
واستعارة بالنسبة الى خصوص شفة الانسان ولاشك في تغاير المعنيين وتعددهما
قوله فيه ان اللفظ لا يصب الخ يمكن ان يجاب بانه يكفي في التمييز بحسب التخيلية
دا بالخلاف المكنى عنها فتامل قوله الظاهر ان البا سببية الخ ينبغي ان
يمل هذا مع قول الشارح ورمي به فطار لحم جسامة وما المانع من كون البا للتعدية
والمعنى رمى هذا الشخص باللحم اي القى اللحم فيه بمعنى زيد في لحمه اي زاد الله
لحمه وكثرته فتامل قوله جاز قيل لا حاجة الخ حاصل هذا السؤال ان استعمال
لم تعرا ان ابراعلى ما يفيده التعبير بشجاع فلا فائدة فيه وحاصل الجواب انه
تقيد الاصطلاح على التشبيه تنزيلا واذا اردت تحقيق المقام فاعلم ان السبب
ردما قاله الشارح ان نحو زيد اسد استعارة باعتبار انه لو كان استعارة لكان

بالخطاب كما يعلم من كتابيات ويؤيده قوله تعالى ايام نعيم قوله تهكم واستهزاء بالخ
بان الدليل التنزيل المذكور لا لكنه تحادي في المعنى الثاني للغرض قوله رمته يقال رماه
العزل او رشقه به قوله لعب الكعاب اللعب بالكسر الجانب والكعاب المقابلة
في المحاربة قوله فلته لمحرز الخ المحرز الذي جعل الناس في حمايته وحصنه التنكب
التجنب التقطر لا لفا على احد الجانبين قوله الزحام المزاحمة قوله ان يدس هكذا
وقع بخطه في نسخ من شرح المفتاح وفي كثير من نسخ المرزوقي للاكوا اولى على ما في
بعض النسخ ان يدس لا ان الدس الاخفاء تحت التراب والرد من جعل الشيء تحت الافراد
قوله لا ان بمجرد وجوده الخ لا يخفى ان المفهوم من العبارة ان التامل فيه بعد وجوده كما
لا بمجرد وجوده فيه لو قال وجوده لا يكفي في ترك التاكيد بالنسبة اليه لما يستفاد
خبير من العبارة لكان تاما قوله وهذا الحكم فيه ان المخاطب النبي والصحابة عليه
وعليهم الصلاة والسلام ولا ينكره احد منهم ويمكن ان يقال الكثير اما انه لا خلاف حال الى
السامع ايضا لما هو المناسب بهمه لا ما ينشار السامع ايضا بان يحمل على ما لك
داله ويعمه بالكلام قوله متغير لتنزيل الخ اللام لام الاجل بمعنى هذا نكر للمحبة
باعتبار التنزيل قوله وهكذا اعتبارات الخ عطف على مقدر ينبغي عنه السياق كانه
قيل هذا الذي ذكر اعتبارات الاسناد في صورة الاثبات قوله انشاء يا اما خبرا
كان المراد بهما ما في الجملة الانشائية والخبرية سواء كان تاما او لا فينا ول الاسناد
الظرف مع انه غير تام قوله من احوال اللفظ ان لا حاجة للعقد اي الاحوال المعلومة في
علم المعاني قوله بان لا ينصب الخ الاظهر بان لا يكون هناك قرينة قوله كم ضربوا ما
اي ان يمثل بقولنا لحركة المرتعش جاء المرض والموت ليساطاد من زمنه اصلا قوله
لو علم المخاطب اقول اذا لم يكن المخاطب عالما بانه لم يجي يجوز ان يعلم اعتقاد الخ
المتكلم بكونه لم يجي والمثال صالح لكونه مجازا لجواز ان يجعل المتكلم ذالو الاعتقاد من
المخاطب قرينة صارفة فالمراد علم المخاطب باعتقاد المتكلم بكذبه وكفر ذالو
عند المتكلم فلا دخل في القرينة لموافقة المخاطب مع المتكلم في اعتقاد عدم ذا
الكذب قوله وسمي مجازا حكميا لتعلقه بالحكم اي الاسناد بمعنى النسبة

قوله ومجاز في الاثبات لان مجازية النفي بملاحظة حال الاثبات بل التحقيق ان النفي
يرجع الى ما يلازمه من صورة الاثبات مثلا ما ربحت تجارتهم راجع الى خسرت قوله او
الموضع الذي قيل هذا التفصيل اشارة الى ان المجاز لا يستلزم الحقيقة عند
الشيخ اقول الموضع الذي يؤول اليه الاسناد من الحقيقة مع ان الحاشية المنقولة
عنه في موضع منافية لذلك وقد اشار فيه الى ان التفصيل باعتبار ان المآل
المأخوذ في تفسير التأويل اما مصدر ميمي او اسم مكان وانت خبير بان ذكر المآل
في تفسيره غير ضروري قال في الصحاح وغيره التأويل تفسير ما يؤول اليه الشيء
صرف القرينة ان ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان المسند اليه اللفظ ما
قوله وما ينظر اليه يعلم انه خبر ما قوله قوله وحاصله ان يطلب المجاز التأويل
تطلب الحقيقة وملاحظتها وهذا يستلزم اعتبار العلاقة ونصب القرينة فلو
تعرض لبيان العلاقة ايضا في حاصل التأويل لكان حسنا بل لو اقتصر عليه لكان احسن
فان المصنف قال فيما بعده او بدون قرينة قوله اي للفعل انما اقتصر عليه لكونه
الظاهر او ان الصفة المشبهة لا تنصب المفعول به قوله لا يسند اليه حال كونه
باقية على معانيها فان معنى المصاحبة المستفادة من نصب المفعول معه لا يبقى
اذا رجع واسند اليه الفعل وفسر عليه الباقي قوله من امعنت الماء الا لاكثر [illegible]
من امعنت الماء [illegible] الشارح في عبارتهم ذلك قوله شغلوا بينهما الشغل
العداوة والمخالفة قوله فعلوا النسبة انت خبير بانه يلزم حينئذ ان يكون من
سابقا اسناد الفعل الى الفاعل اذ الكل من مبنيا للفاعل حقيقة والى غيره مجاز
فان احراء [illegible] المفعول واعلم ان ههنا امورا ينبغي ان ينبه عليها الاول ان
المفعول به اعم من ان يكون بواسطة او لا لكن المفعول فيه وله ليس اسناد اخليا عنه
ما يعلم من شرح المفتاح الشريفي في بحث تغيير المسند والثاني من كلام المصنف
الفعل فيلزم ان يكون ضرب الدار مبنيا للمفعول مجازا الا ان المفعول الرضي قال
[illegible] خطا باسميه [illegible] الثالث ان حال الصفات المشتقة
فيما اسند الى الفاعل لكن المفعول به لما ما يكون بحسب المعنى كذا [illegible] ان يطلب

بعيد من ان الفعل ما ظاهره ضارب زيد واسم حقيقة الثالث اسم الفاعل اضافة الى
الارض ان كانت على طريقة اضافته الى المفعول به وبمعناها فهي مجاز وان ينبغي ان يكون
حقيقة لان المتكلم فيه تعلقا بالطرفين تأمل قوله الاقوال الكاذبة التي يعتقد المتكلم
بها صدور الكذب فاصرا تروجها بغير الكاملين [illegible] قوله او لم يكن الكلام
من اعادة لم في الشرح ان الكلام على عطف النفي على النفي وليس بمقصود فان احدهما
لا يكفي بل لا اعادة لاظهار النفي لكن على عطف المنفي على المنفي فيقع كلمة او في حيز
النفي فيستفاد العموم للنفي قوله لاحتمال ان يكون الخ اقول هذا بعيد جدا لان
علية الغداة او كدها والعشي او هدها عين كلام ولو لم يذهب اليه احد سيما على
مذهب المتكلمين فتعارف ومتعارف العرف [illegible] ثم اسناد افعال الناس الى الوقت على
ما يعلم من القرآن [illegible] وقوع المعالم [illegible] كثير من الله تعالى او غيره [illegible]
الحياة الى [illegible] واما اسناد الحوادث اليه في اشعار العرب وامثالها فلاظهار التحسر
والشكوى الى الله تعالى لا كون [illegible] عبارة [illegible] على سبيل القرابة الاخرى ان يقع العجم
زائلا [illegible] ايضا فلا يكون [illegible] الطريقة في المراثي وغيرها قوله يعني مثلا يعلم المراد
بالعلم [illegible] بحيث يتناول الظن قوله ميز عنه [illegible] ان تكون [illegible]
[illegible] الفرع عن الفرع بالخسارة بينهما قوله جذب الخيل المراد بالخيل
[illegible] قوله [illegible] الخيل يعني النظر [illegible] التاج لا
[illegible] قوله فانه يؤول اليه ان طلوع الشمس لا ينافي ان يكون
اسناد الانبات الى جذب الخيل حقيقة فان المنجمين مثلا يجعلون المؤثر في عالم
الكواكب [illegible] لله تعالى ابتداء او بواسطة قوله وانه المبيع الخ العموم الفاصل
بالفصل بين الانبات وطلوع الشمس وبين غيرهما [illegible] الطلوع [illegible] على [illegible]
الاشياء قوله ومجازيتها بالواو في نسخة مصححة بتصحيح الشارح يعني بملاحظة
[illegible] الاعتبار في القسمة الى مجموع الاقسام الاربعة سواء [illegible] الجزء الاول من الا
[illegible] في القسم السابق والجزء الاول [illegible] في القسم الثاني او بعض الجزء [illegible]
[illegible] الاخير [illegible] الكناية مقابل الحقيقة والمجاز على عبارة المصنف قوله

تمام بانه اشترك الخ واما على مذهب السكاكي فيجوز ان يكون المستعمل في وضعهما
بالحقيقة او المجاز اللغويين على خفاء اذ الكلمة ماخوذة في تعريفهما **قوله** بين
الغاية الاولى تركه لا لكونها مناسب ذكره على وجه التفسير في اخر الآية **قوله** او عن
لا يخفى ان مجرد الطول لا يستلزم التعجب فضلا عن الاتفاق مع ان يكون ان يرضيها فالقول
قوله اي جهة العقل يعني عقلا مميزا عن نسبة الاستحالة الى الفاعل الا ان علي
انه فاعل المتعجم الاستحالة اي الاحالة فان التمييز لا يلزم ان يكون فاعلا للفعل
المذكور بل اللازم او المتعدي به نحو امتلأ الاناء ماء فالماء ليس فاعلا لامتلأ بل
لملأ **قوله** يزيد وجهه حسنا اي يزيد الله عليه الحسن في وجهه فمعنى الكلام حذف
مضاف ووجهه مفعول به بواسطة او صفة حسن **قوله** وان فاعل هذه الافعال
فمن جعل السكاكي النفس فاعلا في اخرجني و[illegible] الفاعل في الجميع النفس على زعم
المعتزلة فانهم جعلوا العبد موجدا للافعال بالمباشرة او التوليد حتى قالوا العلم
بالنتيجة مخلوق للعبد بالتوليد عن النظر فينبغي ان يقولوا بصدور السرور والفرح
بزيادة الحسن عن النظر الحسي في الوجه بالتوليد **قوله** والجزم ما ذكره الشيخ الخ
كتب قدس سره في الحاشية اولا لا نزاع في ان الفعل لا بد له من فاعل لكنا نعلم قطعا
ان الموجود المتعقب لامثال هذه الصور هو السرور والقدوم ومجرد الوجود [illegible] فعال
اللازمة للمسرة والاقوام ونحوهما من الافعال المتعدية فلا يبقى حينئذ بحث وسواء
لعل القوم لا يكون حينئذ حقيقة لعدم تحقق معناه وهو استعماله [illegible]
ان يكون مجازا اصلا بل يكون المجاز في الاسناد ثم الحق [illegible] قدس سره في اخر الحاشية
فكذا والجواب ان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون الفعل حقيقة ولا يستلزم كونه مجازا
في معنى اخر غاية الامر ان يحول الفعل وما استعمل هو فيه لا يكون ثابتا ولا يلزم
الكذب ايضا لان المقصود ثبوت ما هو الاصل والمرجع كالقدوم مثلا اقول في اخر
الحاشية السابق اشكال على القوم جميعا فان الرافع في الصور التجوز اللغوي في
الاطراف لا الاسناد المجازي والحاشية اللاحقة جواب له واما اول الحاشية
كلام الشارح لا انه محمل غايته الاجمال حاصله ان الافعال المتعدية الرافعة تلك

تلك الصور ليست بموجودة اصلا فالمقصود فيها المبالغة في ملابسة الفعل مثلا
اذا وجد القدوم وجعله لمرابح فاريد المبالغة في ملابسة القدوم يتوهم هناك اقدام
مقدم ونقل اسناد الاقدام منه الى الداعي فجاز نقل الاسناد من المتوهم كنقله من
المتحقق في تحصيل غرض المبالغة في الملابسة فمراد الشيخ انه ليس هناك فاعل من
موجود وتسند اليه تلك الافعال المتعدية او فاعل يعتد باسناده اليه اذ فاعله
في الاسناد الى الفاعل المتوهم فتامل فيه ففي بحث اخر هو انه اشتهر بين الحكماء
والمتكلمين ان كل ممكن فاعله الله فلتلك الافعال اللازمة فاعل موجود يكون اسنادها
المتعدية اليه حقيقة فللقدوم مثلا مقدم محقق وهو الحق تعالى عندنا والعبد عند
المعتزلة سواء كان بالمباشرة او هو بالتوليد فتعلل اخر للعبد فاعم **قوله** وانما
الى ان ما مر الخ اقول لا يخفى انه قد يمكن ان يكون التشبيه في المرحلية منظورا اليه
في صورة الاسناد الى السبب واما في غيرها فلا كما في الاسناد الى المصدر والزمان
والمكان وكلام السكاكي على الاطلاق محل بحث **قوله** العرائر المساوية الخ اي
المراد المساواة بحسب الغوائر والمقادير فلا يرد ان الجمال ليست مساوية للسبع
قوله وهذا مبني الخ فان فيها اسناد راضية الى الضمير جميعا ايضا مجازي على مذهبه فا
المراد بعيشة الصاحب فلعا قلنا اه اي ان الضمير عبارة عن الصاحب فليس اسناده
المجموع مجازيا **قوله** وهذا اولى فانه قد فسر في شرح المفتاح بان التجوز في اسناد الطاعم
الى الضمير **قوله** والجواب ان الاخفية انه يلزم ان يكون الاسناد مجازيا لا [illegible] انباتا
ويسند الى الفاعل والمختار الى الزمان المشبه به مع ادعاء الفاعلية له فلا
يستغني السكاكي عن المجاز العقلي اليه اشار قدس سره في شرح المختصر في اصول
قوله من حيث انه مسند اليه ينبغي ان يجعل الحيثية للتعليل لا التقييد المسند
اليه حال كونه موجودا بهذه الحيثية فلا يرد ان الحذف والاثبات ليس من عوارضه
الا لكونه مسندا اليه **قوله** تنبيها على ان المسند اليه الخ لا يخفى ان هذه النكتة
مناسبة مقام النكتة الحذف في السابق ورجح التوضيح ان هذه النكتة تخييلية
باعتبار شيوع الحذف في العرف اللاحق والنكتة السابقة باعتبار الواقع

قوله بناء على الظاهر لا يخفى ان كونه ركنا من الكلام لا ينافي كونه عبثا لانه اذا دل
دليل على معنى الكلام صار بتمامه عبثا فكيف بالجزء منه مع الحقيقة ايضا اذ اعلم
مجوز العبارة بناء على القرينة وان كان ذكره قطع النظر عنها ليس بعبث قوله لان
الدال حقيقة انما هو الدالة عند الجزم في اللفظ مع ملاحظة العقل ايضا اما الدال
لغة فهو مع ملاحظة اللفظ واما لان العقل شرك الدلالة والحاكم بها هو الدال هو اللفظ
قوله قلت عليك هذا يصلح مثالا للادعاء التعين ايضا قوله هل ينتبه اي الا اصل
العبارة انما يحترف المميزة اذ ام المتصلة لازمة للهمزة قوله او ايهام صونه المراد
صونه عن تنجسه بواسطة المرور على اللسان مع ذكر لها ايهاما قوله والظاهر ان
ذكر الاحتراز يمكن ان يقال ان العبث في ذكر المسند اليه يكون عبثا من احدهما با
عتبار القرينة الدالة على تعيينه لاسناد هذا المسند فقط المتكلم واراد به
وثانيهما تعيينه للاسناد بحسب نفس الامر بحيث لا يصلح ان يسند هذا المسند
الى غيره قوله او سجع او قافية هذا فيما اذا وجب تقديم المسند اليه يحصل
السجع او القافية ثم المقابلة بالوزن تقتضي ان لا يتغير الوزن بذكر المسند
اليه او حذفه بل بتغير القافية وذا انما فيما يكون المسند اليه في القافية مثل
وزن المسند اليه بذكر المسند اليه او حذفه لا يتغير الوزن قوله كقول الصياد
الصياد الخ الظاهر انه مثال الفوات العرصة فالاحسن اتصاله به قوله ومنه
غير راع هذا مثل او امر قاله الحكيم المصري وكان ذا مال من الناس فخرجوا ان
يرجحوا مقاماته على الصعاب فلم يمكنه ذلك البرايا حتى قصر يقتل نفسه ثم
مطمع ماطة معقود الرقاب له الحكيم بتجربة احسان صدر من المسيء
ونحوه قوله والمقتضى للعدول الظاهر ان الفرق ليس بحتم بل متعلق باسم
تنوين المقتضى لانه تشبيه بالمضاف اللهم الا ان يقال ذهب بعض النحاة الى انه
تنوينه وعليه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم لا مانع لما اعطيت قوله او اظهار
تعظيمه او ذم لا اظهار واذا كان الخاطر تعظيم المسند اليه التعظيم نكره الى
ان الكلام على تقدير القرينة فاللفظ المحذوف المدلول بالقرينة يعتبر التعظيم
ذكره

ودكره بغير اظهاره قوله حيث لا اصغاء اي الى السماع ليتم في حقه تعلى قوله
وكونه تعلى حكاية للايقاع الابلاغ قوله ولي فيها مآرب اخرى جعل ذكر المسند
اليه في الاية لمطلوبية الاصغاء والبسط ثانيا تعنى هذا القول لحكمه تقتضي ارسال
المخاطب ما المآرب فيجيب المتكلم بتفصيلها فتقع زيادة البسط قوله ميالا
ضمار اي اذا دخول العامة لان ذلك لا يخفى قوله الخطاب مع المعين اي المعين اذ يقال
خاطبه والخطاب له اللهم الا ان يجعل الكلام حكاية اي يتابع معين قوله الى غيره
اي مثلا الى غير معين وانما لم يقل في ترجيه العبارة هكذا اي ترك الخطاب لمعين الى
غيره اي الخطاب لغير معين لانه قول عبارة المفتاح ولا يخفى على ان الضمير في غيره
راجع الى المعين قوله وهو ما وضع الخ فيه انه يلزم ان يصير مجازا عند تبدل الجهة
التشخصات تامل قوله لاحضاره بعينه اي بشخصه بشكلها اذا لم يكن الموضوع
له معلوما للسامع على الوجه المخصوص كما في هذا المثال المذكور في المتن اي لفظ
الله قوله واحترز بهذا يشكل بمثل رجل جاءني القوم في البلوغ الا ان يقال هذا
الوصف لا يخص الفرد المعين بحسب اصل الوضع فلا يرد ايضا ما قيل ان الرحمن
ليس بعلم مع انه مختص بالحق تعالى قوله اي اول مرة ينبغي ان يعلم انه لا يلزم ان يكون
العلم للاحضار اول مرة فلا يرد مثل جاء زيد وزيد قوله وعوضت منها اي جعلت
مناخرها التعريف عوضا قوله ثم جعل علما اعلم انه ان كان علما شخصيا ينبغي
ان يكون الواضع هو الحق تعالى لا ذاته تعالى على وجه الخصوص غير معلوم بالكنه
لغيره تعالى وان كان من الاعلام الغالبة كما يستفاد من شرح الكشاف فتصحيح غلبة
الاستعمال في الفرد المعين بالنظر الى ان لفظ الاله مع اصله بمنزلة لفظ واحد
الاله المنكر اسم لكل معبود ثم غلب منكرا ومعرفا على المعبود بحق اي المعبود الحق
الكلي تامل قوله لما افاد الترجيح بحسب اللغة بدون القرينة المعينة قوله
كناية عن كونه جميعا اللهم الا ان يجعل كناية عن مجموع الشخص مع الصفة اعني كونه
جميعا فان المجموع ايضا لازم ولا احسن ان يقال الكناية بالنظر الى المعنى لا اصليه
الملزوم ان يستعمل فيما هو كناية عنه فانه للدلالة والعلم تبعا للاطالة

فيه بحث لان اللفظ مستعمل في المكنى وهنا مستعمل في الشخص لا لكونه جميلا

ونكرة الوحدة لا له الخوف عن النكات المناسبة له بلا استعمال فيها وبتامل قوله
استعارة يجوز ان يكون مجازا مرسلا من قبيل اطلاق المقيد على المطلق الواقع في ضمن
مقيد آخر كاطلاق المشفر على شفة الانسان واقعة في ضمن شفة الانسان وللانسان
بجعله مجازا مستعملا على مجاز آخر نظرا الى خصوصية المقيد الآخر قوله او ايهام انه
استلزام انما ذكر الايهام نظرا الى اعتبار الرتبة الحسية فيه ذكر العلم اولا اعتبار
القوة بتعبير العلم من غير ملاحظة الدلالة على الذات لا لكن على التوجيه قوله او
التبرك ... على نفس الايهام قوله سوى الصلة اما الخبر فلا يلزم ان يكون من الا
حوال المختصة به اذ يجوز ان يكون من الاحوال العامة بخلاف الصلة فانها معينة
للموصول بحيث يحصل معرفة بواسطة انضمامه بما يختص به اختصاصا تاما قوله
لغفلة ... نظرا الى خصوص المثال ... معا
للعلماء ... قوله معاعلة من راد يرود ومعنى المفاعلة هنا المبا
لغة في رود ... او الدلالة على اختلافهما فيه وانما جيء بعقود دالة على الابعاد
قوله وان نفوا ... اشارة الى ان ما غشيهم بحيث لا يمكن ان يعرف ويعبر عنه الا
فيصل الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة فيما ... خلفنا دالة
بالنظر الى اصل الوضع لا لكنه ... المعرف باللام العهد الذهني قوله
غليل صدورهم الخ الغليل بالغين المعجمة الحقد وحرارة العطش قوله ومن الخطا
... تشكل بمثل ان الذي سمك السماء فان السمك ليس علة لبناء البيت اللهم
الا ان يجعل ... ربما الخ راجعا الى مجرد الايماء بالموصول من غير اعتبار الايماء
... ان سوق الكلام ينافيه اذ يدل على ان المرجع الايماء قوله يعني قوله الذي سمك
الخ ... في التعريض بالتعظيم وانما نشا التعظيم من ...
الصلة ... فقلنا التعظيم المستفاد من بعض الموصول ...
الصلة يحتاج الى التوسل بالايماء واما التعظيم المدلول عليه بمجموع الكلام فلا
يحتاج اليه ... قوله ان التي ضرب بيتا الخ من البيت
لنا ... وانما اضاف الكوفة الى الجنود لاغاثة جنود كسرى بها والمراد بالغول

بالغول المهلك قوله ابو الصقر خبر او بيان والخبر قوله من شيبان قوله او على الحال والعامل
معنى اسم الاشارة ومن شيبان حال اخرى لا يتعلق بمجرد الا انه يلحق التعريف بالانفراد
... ومن حال من شيبان قوله مثبتا ... اشعار بدون النشاء ... انها
... المعنى للابراد قوله ان ... العز ... الفصاحة للاعراب
في البر ... الخلق قوله وعلى الباب من حيث لا يخفى ... من علم اللغة ايضا
بانه اذا عرف ان ... اذا ... المشار اليه ... قوله يرى بعذا
... فيه بحيث لا انه اراد وابان الزائد على اصل المراد المعنى الزائد على المعنى الموضوع
للكلام الذي عبر به عن المقصود بالمعنى الزائد على معنى كما اخر يمكن ان يعبر به بعذا
الفا قوله ... متصف بمساواة ... في نفوس
ان يجعل ... القابل المشار اليه على ... الاشارة والاحساس من جهة انه لا يعم من
القبايح ... لان كون ... عقب المشار اليه لا ينافيه ذكر اسم الاشارة في
عقب اما وطاب قوله ونحو الذين يومنون الخ اي ... على ان يكون صفة لما يمان خارجة في
تبرئة ... وطاب ... المتقين لان قوله تعلى الذين يومنون فهو
كلام منقطع ... على ما في الكشاف وغيره ... جعل المتقين مشار
اليه قوله اي جملة اولى ان يقال الى مجرد قوله لان التجري الخ اراد ان كلمة جامع وجه
التجري خاصة في ... بالذكر مجاز ... الكناية فلا يرد عليه انه اذا قيل
الانسان ... ان الانسان مستعملا في مفهوم العام وان ... بعض بقرينة
المحمول قوله من غير اعتبار الخ ينبغي ان يعلم انه لا يلزم من عدم اعتبار الافراد اعتبار
عدمها فلا ينافيه ان يكون الاستغراق والعهد الذهني من فروع ... الحقيقة اخذ
المفهوم من الكشاف وساير كتب الفن ... والحقيقة ... العهد الخارجي
... الحقيقة وساير الاقسام من شعبها ... معنى اللام الاشارة الى معنى
ما دخلت هي عليه ... اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فلام ... الحقيقة
... والعهد الخارجي ايضا من شعبه بجعله اصلا دون ساير الشعب تحكم
سواء اعتبر فيه وضع ... ان ... الذكر من جملة القراين وكذا تقدم علم

المخاطب فلا يجيء نعم ما في العروف ان معرفة الجنس غير كافية في العهد الخارجي بخلاف
العهد وان كان موضوعا بازاء فرد ما فلا بد من اطلاع الذهن وما بين الافراد من تعدد
بحسب المقامات والقرائن قوله ونحو يا اي المعتبر الخ اعلم ان المعرف بلام الجنس واما
والحقيقة فقد يعتبر فيه واسطة القرينة الوجود اما مطلقا غير مقيد بالبعضية
او الكلية كما في المهملة واما في ضمن البعض وقد يعتبر فيه عموم الوجود كما في
فالانسان نوع وقد لا يعتبر الوجود والعدم كما في التعريفات قوله لمطابقة ذا الى
حيوانية خبير بانه لا حاجة الى التزام المطابقة في اعتبار عمومية لان مجرد ما
معهود مفروض في الذهن من كل ماهية قوله وان كان في اللفظ الخ ينبغي ان يعلم ان
اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب اللفظ بدون المعنى كما يتبادر من العبارة لان
اللفظ مستعمل في الموضوع له اعني الحقيقة والجنس غايته ان العهدية فيه
مستفادة بواسطة القرينة كما حقق ذلك في المطول فمع ان جعل المعرف بلام
الجنس مطلقا نكرة كما قال [illegible] بذلك في شرح المفتاح ثم هذا الكلام وكذا
ان منع كون اللفظ حقيقة في صورة العهد الذهني كما هو الحق [illegible] في
حاشية المطول قوله بحسب اللغة لا بحسب الوضع لانه لو اريد بالصلاة
جميع افرادها نظرا الى الوضع الشرعي كان استغراقا حقيقيا قوله واستغراق المفرد
الخ ينبغي ان يعلم ان هذا مسلم فيما اذا استلزم الحكم على كل جمع او اثنين واما اذا لم
يستلزم فلا يلزم مثلا قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال اشمل من قولنا لا ير
فعه كل رجل وكذا قولنا هذا الخبز يشبع كل رجال اشمل من قولنا هذا الخبز يشبع
كل رجل فالاشملية مختلفة بحسب المقام قوله بلا الجمع المعرف والجواب ان كلا
الفرد على تقدير ان انسلخ معنى الجمعية وبقي المفرد والجمع على معناهما [illegible]
حينئذ لا يرد هذا الاعتراض قوله ملخصه اعتراض لا يخفى ان ذلك الاعتراض على تقدير
ان يكون اسم الجنس موضوعا للماهية ايضا وارد على مثل ما من رجل وما رجل بل
اذ الاسم مقرون بالتنوين الدال على الوحدة وتقرير الجواب اما اولا بالنسبة الى
المثال الثاني انه تجرد الاسم عن معنى الوحدة واعلم انه يرد على مثل قولنا لا رجل بل
[illegible]

٦٨

بالفتح اشكال من وجه اخر على مذهب من يجعل الاسم موضوعا للفرد ثم لو ورد ان معنا
نفي الجنس يعبر عنه بالفارسية بنيست مرد وما لخصوص الا بان يعتبر وضع اخر
للمجموع بازاء نفي الجنس قوله للمماثلة الخ فيه ان هذا لا يبعد لامتناع جانبه
فيراعى المعنى وقد يراعى اللفظ في مثل من باعتبار انه مفرد اللفظ مجموع المعنى وقد
وقع في الحديث الصحيح وصف العشر بالاواخر في بيان ليلة القدر الا ان العشر مع
معناه متعدد لا جنس ها بل للوحدة والاولى ان يقال لا يطرد وصفه بنعت الجمع
للمماثلة على التشاكل اللفظي قوله ولانه بمعنى كل فرد انت خبير بانه لا يجري في
مثل لا رجل بالفتح وليس رجل بالفتح لو رفع جاز معنى الاول نيست مرد ومعنى
الثاني نيست مردي فعلم ان كلام المصنف مخصوص بالمعرف باللام الا انه انما يظهر
السؤال على تقدير ان يكون الاسم موضوعا للفرد ثم قوله لانها اخص ظرفه لم يرد ان
لا طائفة اخص بحروف التعريف بل انما قد تكون كذا الى بحسب المقام نكرة الى حال
المتكلم او السامع قوله اي معهود بثلاث تاءات [illegible] الكلمة [illegible]
طائفة قوله اليماني جمع يمان بحذفه ياء منسوب الى اليمن بحذف احدى اليائين
وتعويض الالف المتوسطة قوله له حاجب يعني نفسه الانسانية من حيث هي وان
كانت مائلة الى المعايب والامور الدينية والدنيوية الا انه محطوط العناية لا تادية
ما ينبغي من الرحمة على الفرس والتشبه بالملائكة قوله عن طالب العرف اي
الاحسان لا الذي عن تعرضه [illegible] طالبه لا احسان او مضاف محذوف اي عن احسان
طالبه قوله حاجب يمكن ان يكون التنوين للفردية فتحفظ قوله الكليات هذا
مخصوص بالعهد عند الادباء على ما يعلم من تفسير الرضي لتعريف اسماء العهد قوله نعني
نطفة ابيه فيشكل بادم وحواء وعيسى صلوات الله تعالى عليهم وكثير من الحيوانات
الغير المتولدة من النطفة فلو قال المحقق البيضاوي من ماء هو جزء مادته وقال
بعضهم لعله كل [illegible] كل دابة بمعنى الاكثر قوله او كل نوع فيشكل تقرير الشرح بان
كل نوع البغل ونوع الحمار من نوع او ما الحمار فمع يمكن ان يقال في الاية ان النطفة
نوع من الماء ويجوز ان يصحح تقرير الشرح بان نوع الماء المختص بالبغل هو المركب من

اي ذكر هذا لان المعنى عليه لانه لا يتم المدح الا به لانه لا يلزم من كونه ليس له حاجب عن طالب العرف ان يكون محسنا لعدم المراد عليه م

هذا الذي يقوله الحكماء ان العناصر اربعة الماء اصل العناصر م

اي ابا [illegible] البغل تارة حمارا وتارة فرسا م

منطعة الحمار والعير معا قوله كان فورا اي حال كونه متلذذا في الرؤية والسمع او حالة
الكثير بجعل اللام للعهد الذهني قوله اشتراكه اي لا اشتراك المعنوي بخلاف الاحتمال
جائه بالنكر اي الاشتراك اللفظي قوله لان الوصف الخ اي على الضائر ولا يتعين
المثال قوله وقد يكون الوصف لبيان اي الفرق بينه وبين الوصف للتأكيد ان المؤكد
لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصلي بل مجرد التأكيد بخلاف هذا الوصف ثم الفرق
بينه وبين الوصف المخصص ان المرتفع ثمه بعض افراد المعنى او احد المعاني وهنا بعض
الجزئين قوله ويعلم الاعتبار افادة جاز قبل كل منهما توجيه على حدة للوصف بانه
اذا قصد به بيان الجنس لا يتصور زيادة التعميم للافراد اذ الجنس من حيث هو واحد
قلنا زيادة من الاستغراقية لتأكيد العموم فيما تدخل عليه ولا اضافة بما
وراءه نطاحيث لا يحتمل غير ذا العرف عند ارباب العربية جمعا مع انه سور لاحاطة لبيان
شمول قدرته وعلمه تعالى لكل فرد من الدابة والطير بشمولهما لافراد الانس بلا
تفاوت بين جعل الوصف لبيان ان الجنس لم يرد الجنس مع اعتبار عموم الطرح للفر
دية بل قصد بيان ان مخصوص بفرد او نوع غير مقصود بل المقصود الجنسية مع
جميع الافراد اذ الوصف لا يختص بفرد او نوع فالاستغراق حقيقي لا عرفي مثال
الترجيح واحد ما فيه قوله او عن حمله على معناه اي غفلة السامع عن الترجيح
اي ما اراد به حقيقة او مجازا قوله بناء على انه في حكم شمول الظاهر ان يقال بناء
على ان البعض في حكم الكل لانه نظر الى انه قد نسب فيه القوم الفعل الصادر عن
البعض الى الكل لا الاتحاد ثم انه اعترض عليه ايضا بانه لا يكون توهم عموم الشمول
في لعل القوم بل في نسبة الفعل المنسوب الى الكل الفعول والجواب انه يمكن ان يجعل
عموم الشمول في عبارة المصنف بحيث يتناول عموم العموم في النسبة ايضا حتى
يندرج فيه التجوز العقلي فيرجع توهم التجوز مخصوصا بالعقلي فمعنى الكلام توهم
بعد تخصيص وان عمم في الاول فينبغي ان يعتبر في عموم صورة الشمول قبل ايراد مع
مثل الجمعوز التجوز في الاسناد على ما هو الظاهر اقول وكذا ينبغي ان يدفع بال
لتاكيد العقلي هذا التجوز وهذا تجوز هذا القائل مع القوم في دفعه ايا ... تامل

فتامل قوله والمومن الخ فتمتنه وكبار زركة بين الغيل والسنو المراد بالمومن الحمو
بعلى والعابذات الطير الملتجئة الى الكعبة للامن من الصياد اذ لا تأخذ منها الطير
بل تقسمها والغيل بفتح الغين والسنو بفتح السين والنون موضعان في جبا
بني الحرم فيهما الماء ثم العابذات اما منعت وهو الكافر او مجرورة بالاضافة وحينئذ
الطير منصوب باعتبار الحمل على المحل قوله على ان اجزاء ما قبلها للاخير انه ليس
المراد ان تلك الاجزاء مترتبة في ذهن المتكلم او السامع ولا ان تعلق الفعل ما
بعض معتبر قبل تعلقه بالاخر فالوجه ان معناها الاشارة الى ان تلك الاجزاء بحيث
اذا احاط الفعل وحدها كتر الر قوله فرق بين ان يكون الشيء الخ فقد ذكر قدس سره
في قوله تعالى ولم يصبروا على ما فعلوا وهم يعلمون ان القيد في الكلام المنفي قد يكون لتقييد
النفي وقد يكون لنفي المقيد بمعنى انتفاء كل من الفعل والقيد او القيد فقط او الفعل
فقط بلبيانه في الفا قوله خلافا للبعض يعني لابن الحاجب لانه ذكر فيه ما يتضح
اذا قلت جاءني زيد بل عمرو فقد اضربت عن نسبة المجيء الى زيد واثبته الى عمرو وهو
اذ من باب الغلط فلا يقع في فصيح الكلام وانت خبير بانه ان اراد ان القطعة ما
بالاخبار عن مجيء زيد يقع غلطا على وجه سبق اللسان مع التوار كما يقول له بل عمرو على
ما قال السيد رحمه الله في توجيه كلامه يرد عليه ان في الوصف للاضراب الموجود فيه
توجيه صورة ابدال البعض فينبغي ان يقع ايجابه في الفصيح تامل قوله اول الابتدا
الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود في الاول الاخبار بحسب بادي الراي حتى يظهر
الغلط لا انطاقه ولا اعتراف بالخطأ قوله ولانه في المعنى عبارة عنه تبع ... يتم
غير ان يكون صيغة الفعل للقربة وتأكيد الحكم فكرا اي ان معنى زيد قد صار العادل
زيد استذكره عادلا انت على ما قال قدس سره في شرح الكشاف وذكر فيه
ان التر ... البعريز على انه حرف قوله ولابد تخففه قبل الحكم اي المحكي به اقول
المراد التقييد في الزمن فقوله لابد للوجوب الاستحساني اذ تعقل الذات قبل
الوصف هو المناسب ولا شك ان ترتيب الفعل على ... ترتيب المعنى امر ابين مناسب
لتقديم المسند اليه وان يريد بالتقييد الوجود الخارجي فقوله لابد على ظاهره

هذا استبعاد من قول الشارح
حيث يشترك فيها الترتيب الخ
فيه انه ان اراد به المعنى
العقلي فممنوع وان اراد
الترتيبي فيمكن حمل كلام الشارح عليه
ولاكن احتمال التغيير معا
او الفعل خلاف الاغلب لانه
قدم ان الاغلب توجهه الى القيد

واما في التشكيك فمراده منه
وقوعه في الحيرة والشك فلا
يجوز بينهما امر ... م

لاكنه يختص بالموجودات الخارجية الا انه حينئذ تعليل التقديم فانه ناسب
ترتيب الفعل على وجه الخارج الخصوص لولا هو لوله اعني المعنى قوله ولا يقتضي عليه
على ما طارحا فانه لا مفعول اذ لا يكون ان هنا ما يميز به الحال قوله بدليل ما
قبله بان الخ انت خبير بان بمجرد هذا البيت لا ينبغي ان يراد بالحيوان ثعبان موسى عليه
السلام فانه معجزة يعترف بها بعض الناس من عدا اي الخصوم وبعضهم على خلاف
ذلك الوضع هذا البيت مع غيره من الابيات والسياق يدل على المقصود قوله علة
لتعجيل الخ وذلك الوعيد التفاول في المشهور فان نبيكم كرمتم لاكنه لا يخفى ان التقديم
يكفيه مجرد التفاول او تعجيل المسرة بل المسرة قوله او انه يستلذ اي نعمة المسند
اليه مستلذ لذة المحسوس ملذا اعتبارا بها فيه قوله وقع بعدها النعوية
بغير كان نعوتا من الوبي بحسب اللغة قوله ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي الا فيما
وجهه بحسب الظاهر ان السالب الكلية نقيض الموجبة الكلية وذلك ايضا [illegible]
الفساد بل الوجه ان تخصيص المتكلم بالنفي في الاصطلاح انما يكون فيما اذا اعتقد
المخاطب وقوع الفعل على وجه النفي واختص به تعبيرا ما عليه فرد المتكلم ذلك بان
نفي الفعل على من زعم المخاطب وقوع الفعل عنه وعن غيره لا فاعلية والقاعد
على ذلك الزور والسليقة جمع ذلك الزعيم نا مع لما في كثير من النكات البيانية قوله
فيهم لا غيري هذا مكابرة لا يتناول نفيا لا غيري فينبغي ان يجيء بنحو مغايرة لك
غيري فيراد سلطو التركيب الدال المطابقة على نفي صدور الفعل عن الغير ويتناول
لا غيري ومثله وقصر على ذلك الراي امثاله مثل نحو فتح قوله الا تخصيصه بعدم النفي
لاكن ينبغي ان يغير في تخصيص انا ما سعيت لما تقوى المقصود في المثل وبهما انا
سعيت على ما سنبين بان انا ما سعيت بتقديم المسند اليه على النفي يحتمل قصد التقوي
التخصيص انما يفيد لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واطب لاكنه اختلف في فاعله فيتوهم
انه غيره او انه بمشاركة الغير وانا ما سعيت بتاخير المسند اليه عن النفي انما يقال
لمن اعتقد وجود السعي واطب لاكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت انفرادا او مشاركة
ولا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي انها ما فعلها وان خاطب [illegible]

اي لان المعونة تتصور ولو كان بعد هذا [illegible] ... فتصور ما التقدم والتاخر تخصيص ... المتقدم تامل ... بانه انا قصر ... (عاصم العرجي م)

اي الذي ... وقال العبد ... مع انه هو الساعي م

قوله هذا اي الغرض كون ان التقديم لتخصيص المتبادر من العبارة ان المطلوب علية
قوله وان بنى الخ هذا المفهوم لاكن المناسب لتفصيل ما ذكرنا التخصيص والتقوي
ان يعتبر عليه على قوله معرفا اي الخ لاكن بتقوي فقير وشركه اعني ان بني على معرف
بقوله اي قوله واستثنى السكاكي المنكر اي في قولنا ما امكن تقوي من هذا تعميم
التقوي دخل مثل رجل قام على الظاهر والقول المختار لاكن السكاكي اخرجه منه بما
لنا [illegible] والميل الى المذهب المرجوح قوله اذ فرض صح متعلق بجعل اي ولزم طلب وجه
اذ فرض الخ قوله لان هذا اما اعتبار محض اي كونه فاعلا في المعنى طرايع جعله مبتدا
مقدما اعتبار امنا لا يجب الرافع قوله لا امتناع امتناع ان يراد الخ قال السيد
قدس سره يتبادر من قولهم شر اهر ذا ناب كون الشر بالقياس الى ما الخيرية ايضا
لا الى بالقياس اليه وكما هو انه لا يكون حصرا له لان المقرر صوت الكلب عند نا
ذيه وعجزه مما يرد فيه افرك جعل صاحب الكشاف في المقدمة المقرر بمعنى ملطخ
القرن وقال في مستقصي الامثال انهم سمعوا هرير الكلب في وقت لا يقرب مثله
الا السو فقال المراد الراي ان الكلب انما حمله على الهرير شر يخرب فيما يستر له
على وقوع الشر ونقل صاحب المقتبس عن بعضهم ان المعرف تناهيه التي يقتضاها
به كواكبه الناس لاكنه ربما يقع به المخلة خصوصا في الليالي المظلمة وهذا
خبر قال وقال في النهاية ان صيغ الكلب ان يعود دون اهله ويذب عنهم قوله فان
اراد بالمثل الخ ينبغي ان يعلم ان هذا ليس تعريفا مصطلحا بل يسمى تعريفا تنكيرا
الا انه فيه خفاء في الجملة اذ الظاهر ان يراد بالمثل والغير ما يلزم المماثل والمغاير
باذا ارى بهما انسان مخصوص كما هو قوله قوع خفاء في الجملة قوله لان الاعادة تحتمل
ان الاعادة فيه انها المخاطب اذا اقتضى التاكيد ولما اعادة لا يجوز تركه ويمكن
ان يقال يجوز ان يستوي الامران بالنسبة الى المخاطب باعتبار انه منكر معه ما ينبغي
ان [illegible] قوله موجبة مهملة انت خبير بانه يحمل هذا المثال ان يحمل على سلب العموم
لا تكون سالبة لا موجبة قوله بل الاسناد اليها لا بد للتاسيس من ما وبل الشيخ
يرجع الضمير الى الكلام كله قوله قال عبد القاهر المقصود ان ما ذكره

طاعب العيل السابق حول لا كثر دليله باطل قوله والحوات بعضه الخ يمكن ان يقال
كلام الشيخ مبني على الوضع وامادة تلك الامثلة لشمول النفي بواسطة القراين
قوله كل ذي الوهم بكذبه المقال اشكال لاستلزامه صدور الكذب عنه صلى الله عليه وسلم
اما ان يجوز ذلك الوهم سهوا عليهم من اخبار عن الوحي وما يتعلق به على قول بعض السلف
واما على قول الجمهور فلا لتاويلات مذكورة في كتب الحديث وفي قال السبكي تاويل
كل ذي الوهم بكذبه في ظني واعتقادي اقول انت خبير بان اعتقاد خلاف الواقع سيما
اذا ظهر خلافه ذلك الا اعتقاد نقص تامل قوله من حجر الامور علما من تمييز على ما
قال في سر سورة النساء لا لكنه لم يبين من اي نسبة ولا وجه العلاقة بين
الاعلام المراد اي لا نفاق ولا يغادر كل تمييز عن نسبة المفعول والعلاقة بين
الفعل والتمييز الكل او التفسير فان الفعل تركيبه عن الرماء والصوبات وكذا
التمييز يرفع الشكوك والشبهات قوله من يومين في موضع الاستيناف او البدل
قوله فقد ظهرت استيناف في جواب هل خبرت قوله من يومين من استعهد منهم
يحزنوه اجراء للوصل مجرى الوقف قوله وبالعكس اي الظاهر او بالعكس لانه يلقى نصيبين
واحد في الالتفات قوله نحن اللذون الخ اخره يوم النخيل غارة ملحاحا يقال
صبحه اذا سقاه الصبوح وهو ما يشرب في الغداة والنخيل اسم موضع والغارة
اسم من اغارة او الخيل المغيرة والملحاح كثير اللح كذا قيل والظاهر ان الملحاح
لقب الذي يعض على غارب البعير قوله حقه يسمى لان الخبر العايد الى الموصول غايب
وهذا الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بلفظ الخطاب قوله لمخاطبة البالتقريع
قوله اي حين ولي الخ جعل هذا جعل بعضهم الاكثر بعيد الكل ومع هذا ينبغي ان يعتبر
الشباب والمشيب متطرفين لا احاطة الكهولة على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة
حتى يلتح ابو العصم حاق الخ من تعبيراته واما على تفسير الواسطة فالمناسب بعد
تفسير بعيد الشباب بزمان الكهولة قوله اي ذاك الغبر الخ الظاهر ان يقال اي خلاف
مراده كما يشعر به قوله الحمل على العرض لا ادعى الى آخره نعم لما ولي بان نقله لا مر
اللهم الا ان يراد بالغير الخلاف فانه لا يلزم في المغاير الحاصي اتحاد العنوان او
المبهم من التعبير بكلام الشارح بالتعبير

هذا البيت في كلام الشارح وانما هو بيت آخر قبل البيت الذي ذكر تعقيبه المصنف ... منه

بالقصر الترغيب والتوجيه لا لاستعمال قوله لان النعمة لا يعتد بها فيما اذا كانت
ثابتة في الصفة المعروضة فليس فيها ان المطرب ان يحل الصدوقة ان يمر بهما اذا ما
كلاهما الماثل المشرع وان كان شاع في التطوع لا ان اصل الانعام والخير يحصل بايصال النفع
في الجملة الى احد واما الكمال فلا يحصل الا بامر معتد به موضع حسن قوله والجواب
الخ لا يخفى انه لا يلايم ما سياتي من ان دلالة الفعل على الزمان بقرينة خارجية الا
ان يقال المراد ان اسم الفاعل حقيقة في الحدث الواقع في الزمن الحال لان الزمان
ليس مدلولا بل خارج عنه محتاجا الى القرينة وايضا جعل هذا كل مجمعه مجازا خلاف
مقتضى الظاهر فالتخليص بعدم المجازات غير ظاهر تامل قوله ولقابل ان يقول ذكر
بالاسد ان السباع بالمنكر لا دلالة فلا يرد الاعتراض لا لكنه جعل في البيت بعض
الكثير او الجنس قوله ومن يله الجزاء مجزوم اي حسن حاله مع رداءة حالي ثم امسى ثنا
ثلثة خبره بالمرتبة ورجله بدل من محل الجزاء او من خبر امسى او ثانية مفعول بالمرتبة خبر
رجله قوله والمعروف خبره لا يجوز جعل المذكور خبره لا ان اللام لا تدخل الا على خبر
ان قوله والراي يختلف اشارة الى ان التعارف بحسب علو الهمة ودناءتها قوله
اي يصير جميل المنظر غير جميل فيه قصور بحسب الظاهر لان المعظم عليه يجب
ان يكون جميلا في الجملة وقد قيد بانه غير جميل فلزم التهجين بان عين المحبوب
الاخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب في الدنيا وبان التفضيل على سبيل الغرض
لا في قوله زيد افضل من الحمار قوله لان هذا الكلام الخ لما اعتبر وصف السوالية
بالفعل واعتبر التمثيل بجزء المسئول فيما اذا قيل القعد في جواب من خلق وجه
كلام المصنف بما ترى ولم يعتبر وصف السوالية بل ذات السؤال الا لكنه خلاف
ظاهر العبارة يمكن اعتبار التمثيل بجزء المسئول في تفسير الامانية قوله والدليل
على ان المرجوع الخ لا يخفى ان السؤال جملة اسمية وايراد الجواب فعلية لان من قال
في الماء زيد ام عمرو اوقال الى مجيئه الرود لا ارادة الاختصار وضع كلمة من
الدالة على تلك الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا التعظيم فقوت
الجملة اسمية صورة وايراد الجواب جملة فعلية فليقس عليه

قوله بالكسر الجمع انه ذكر في ديوان الادب ان السباع الكثير المخلوط بالتمر وعليه فيكون من المشترك فلا اعتراض الشارح على المصنف منه

المطابقة المعنوية أقول فيه بحث لأنه تقرر عندهم أنه يجب أن يقترن بالهمزة ما هو
المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق غير محتاج إلى الا
ستفهام كما سيجيء في بحث الإنشاء. ورأيت لا شك أنه خلق الله السموات وما هو محقق
وتعيين الفاعل والخالق محتاج إلى الاستفهام فلو غير السؤال إلى الجملة الاسمية بأن
تركت المطابقة إلا الإشارة إلى بلادة الكفار وعنادهم بأنه إذا تحقق خلق السموات
والأرض وجودهم فما ينبغي أن يقع شبهة في تعيين الفاعل المناسب لم التردد في
ذات الخالق فاجتمع وفي المقول لنا زيادة بسط في حاشية المطول **قوله** غير مفطة بل
مخبرة في الكلام بحسب ذكرها فيه وهذا مناسب لأن المرتبة ليزيد **قوله** فيخرج
ما يصير الخ يعني يخرج من إفادة التقوي لانتفاء ملكة المراد **قوله** ويمكن أن يفهم الخ
المسند الخ اعترض عليه السيد قدس سره أن كون المسند سببيا ذا بالملكة للإ
المسند جملة فلا بد أن يعرف أولا كونه سببيا حتى يكون وسيلة إلى معرفة كونه
جملة وهذا التفسير يقتضي العكس أقول يمكن أن يجعل الضابطة كمية لا إيراد
المسند جملة لا علة إنية كما في التقوم للحمى وغيره أو يقال هذا تفسير باللا
زم فالضابطة يمكن تخريجها من التفسير بأن يقال أما إيراد المسند جملة فلكونه
قال الإفادة مرتبطا بما قبله بعائد من المسند إليه **قوله** وفي نحو قل هو الله أحد
الخ فيه أنه يلزم على هذا إيراد المسند إليه لأن المسند غير سببي مع عدم إفادة
التقوي اللهم إلا أن يقال لا اطراد ولا انعكاس بين المقتضي والمقتضى **قوله** والزمان
جزء الخ أشار فيه بأن ذلك لا يدل على أن الوجود الحدوث وحدوثه كما هو المطلوب
بل على تجرد المعنى مجموع للفعل والمناسب أن يقع مدة الدوام أن الزمان المتجدد
يعتبر في مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين الحدوث فيلزم تجدده ولزام
يقال أحمد بأن الفعل الغريم زماني **قوله** مستو اسم مكان من تستو الغنم إذا
باعوا أو اشتروا **قوله** بعشر الخ يعني أن في كل قبيلة جناية وإذا أوردوا
علم كان كل يلبي الكاجل بأمرهم وهذا أصح في العرب للجبري منهم **قوله** فلا فائدة
عموما فيه أنه ذكر الأصوليون في المبادئ اللغوية المسألة في فهم أن اسم الفا
عل

الفاعل حقيقة في الحال مجاز في غيرها واستدلوا بأقوال أهل اللغة تأمل **قوله** قال
الشيخ عبد القاهر لا يخفى أن هذا مقال لما يتبادر من المتن والمفتاح والكشاف
مع أنه يرد عليه أنه يلزم أن يجوز حمل الاسم على الاستمرار التجددي كالدوام والثبات
بمعونة المقامات بلا تفاوت وهو مستنبط في بحث الحمد نبعة من الكلام في ذلك البراهين **قوله**
على زمان الفعل فيه بحث لأن الفعل بصريحه دال على زمان معين إلا أن يراد بالزمان مثل
الصباح أو بالفعل اللغوي ليتناول الصفات المشبهة **قوله** أو عدم العلم الخ يجيء
نقله ما يناسب الترتيب بعد **قوله** في عرف أهل العربية الخ صرح به صاحب المفتاح
والرضي ومشايخ على ذلك الرضي أن النحاة فيما إذا تقدم الشرط على القسم جعلوا الجزاء
جواب القسم على تقدير اعتبار القسم ثم القسم مع جوابه جواب الشرط وجواب القسم
للأول قال بلا نزاع وكذلك فإن قيل تخرجه أداة الشرط عن النحاة قلنا ذلك الرضي
على هذا التقدير بل تسليم ذلك الرضي على تقدير أن يجعل الجواب جزاء الشرط والمجموع في
جواب القسم حتى يكون القسم للملازمة بين الشرط والجزاء كما يظهر عند ملاحظة
المعنى بالإنصاف فيخرج حينئذ ما هو في محل الجزاء عند النحاة لا أنه ينبغي أن يكون
تأويل في جعل الشرط قيدا للجزاء على ما قال قدس سره في شرح الكشاف في آخر
سورة الزمر أدوات الشرط إن كان مرتجا بالكلام هو الجزاء وإنما الشرط فيه له
منزلة ظرف وإن كان أسماء أصحابه فهو مبتدأ خبره الجزاء أو الشرط مع الجزاء على
ما هو مفعول أو ظرف أو غير ذلك الرضي **قوله** فيقيد فوائد اعلم أنه إن كان الغرض
فيما في الترجيح بحسب اصطلاح مع اتحاد المقصود بالمثال أعني التعليق فما
أمر ظاهر لأن الظن الصريح فهو يجيء بمعنى التعليق فلا يبعد جعل الشرط قيدا
للجزاء بين المعنى حتى يؤدي مؤدى الحكم باللزوم بين الشرط والجزاء فلكن المتبا
در المفهوم من صوغ الكلام على اصطلاح العربية تحكم الجزاء بلا اعتبار المعنى
التعليق والحكم باللزوم ويرد عليه حينئذ أنه يتوقف حينئذ صدقه على صدور
الحكم المقيد بالشرط مع صدور القيد والظاهر أنه لا حاجة بحسب العرف إلى
شيء منهما وتخفيف ذلك المقال يحتاج إلى زيادة بسط لا يحتمله هذا

المختم قوله موقعا لان اعترض عليه السيد رحمه الله بان المتساوي الركنين موقع
لان اما الترجيح لا وقوعه وليس موقعا لما ولا شك ان الحكم الثابت والوقوع راجح
لا وقوعه اقول ذكر في المطول انه يجوز ان يطلق الشمس في اليوم الغيم والظاهر
ان الطلوع فيه مرجوح وقوعه وقال الرضي ان ليست للشك بل لعدم القطع
قوله لم يلتزم بل ينبغي ان يريد لم لا يصح وله والا فلا يكون موقعا لان كما سبق قوله
اي لتنزيل المخاطب الخ فيه تامل لان نعلم المخاطب او جهله لا دخل له في ان بل لعدم
جزم المتكلم اللهم الا ان يقال بعدا على التجوز وعدم اعتبار حال المتكلم على الحقيقة
قوله والمحال وان الخ انت خبير بان جعل الاعتبار عكلا او استحقه مما يعد من الكلام
وان كان ادخل في التوبيخ قوله غلبا جانب المعنى الخ لقائل ان يقول التغليب مجاز
فما وجهه هنا والجواب ان صيغة تجملون موضوعة للخطاب مع جماعة غير مذكور
يلحقه الغايب لا فيما حمل بهذه الصيغة عليه وطارت وضعا له يحسب المعنى
تشهد به سيان المعنى قوله وفي مثل ابواب لا كثر ارتكاب المجاز في المادة لضرورة الهيئة
الهيئة او هي موضوعة للمشتركين في المورد بحسب المعنى او العقل اجمعا قوله متعلق
بغيره والظاهر ان التعلق بقرينة الالغا. ووجه ذلك ان الضمير الراجع الى المعنى المعرف
يجوز ان يعمل في الظرف بكذا المعنى الذي عبارة عن الحصول قوله بعمرو او الحال الخ
العامل فيه ما هو بمنزلة الجزاء والمعنى زيد متلبس بالتجمل حال كونه ماله معروف
وقصر على ذا البر قوله وفي غيره الى الظهور ان المعنى على الماضي قوله فيما وهي الخ
المعنى ان كان ذا زمان مستقبل الزمن موقت على الغالب وهي قلبه به خلوه
كنيه قوله فيتبا لك اي اما ببكر على البغاء اي الزنا قوله المبالغة في النهي اي ان
ارادة الاماء للعفة مفروضة فالمبالغة في تلك الصورة لا مطلقا تامل قوله
والظاهر يرجع الخ انت خبير بان الكلام في جانب الشرط ولم يقع جمع ان لا بجامع ان
ينسخ شيئا تامل قوله لا معنى للتعريض الخ هذا رد لتوهم ان التعريض مستفاد من
اسناد العقل الى من يمتنع منه ذا الدال العقل لا من صيغة الماضي ووجه الرد انه لا ينافي
وفي التعريض بالنسبة الى من يصدر عنه العقل في الاستقبال قوله ولغرض الخ

اي بانها تدل على الجزا حقيقة وانما ذكرها هنا لمجرد الوطا للربط م

الخ لان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا بحسب العلم على ما في المنطق فجعلها برمته
لا للاشارة الا بالعلم انتفاء الجزاء قوله ولورد انت بعض كورضوا بان يكون وارعايا
للمروح لما ذهبت دولتهم قوله وارد الخ اعترض السيد بان ورود لا ابة على قا
عدة الميزان بعيد جدا اقول فوجه الشعري قوله وما علمناه الشعر على القيام
الشعري في حاشية المطالع على ما يتبادر منه ثم انه فهم سيبويه انه يجوز ان يقع غير
العربي في القرآن على لا يجوز ان يقع ما كان على القواعد الميزانية في القرآن النازل
بعد تقرير القواعد الميزانية قوله ومعقول بوده مجزوم اي على تلك الوجوه مطلقا
قوله واما الاستحضار صورة الخ فيه ان المحقق الرضي ذكر في اواخر بحث اذا ان حكاية
الحال المستقبل لم يثبت في كلامهم كما تثبت حكاية الحال الماضوية ويمكن ان يقال
جعل الامر المستقبل بمنزلة الواقع في الماضي لتحققه فيصح استعمال الرغم عوا عن
لفظ الماضي الى لفظ المضارع لانه كلام مخالف فيه اخبار وفيه تنزيل المضارع منزلة
الماضي بمعنى الماضي او لاستحضار عطفه على التنزيل بمعنى المعنى الثاني فجعل بعض الخ
التقرير فيه ايضا حكاية للماضي المقدر قوله وفيه نظر لان النكرة الموجبة ليست
تابعة باعتبار الدالة على الكثرة فلا يكون وصفه مخصصا واما الشيوع بالتبار
احتمال الافراد في العقل ايضا متحقق قوله في الجملة الخبرية انما فيه من الى
ان سيبويه قايل في مثل من ابوك ان من لاستفهامية النكرة مبتدا وخبر معرفة خلافا
لبعض النحاة والاكثر قول سيبويه لان الخبر وان كان معلوما في الجملة لا لكن المبتدا في المعنى
اعرف لانه في معنى ازيد ام عمرو واخالد الى غيره الى من الخصوصيات المعينة غاية
التعيين قوله حال كون المتكلم انما هو بعض الكلام بالبناء للاخير لما نقل في الله
المصدر عن النحاة من ان تعريفه النحاة الاضافة باعتبار العهد الخارجي لا لان الحق
من ان جميع افسام اللام فيه ايضا قوله فقط مر لعبالخ وذا الرواية ذكر المشا
التعريف المسند وكونه معلوما وينبغي ان يعلم انه فعل لكن الرفع لا يصح من وجه
التعريف لا في التصحيح للكلام في الايضاح قوله الى فتقال الخ في تفسيره اختلاف
بان يكون الارض جلي ثور ذهبا قوله ان اليسير المعنى اذ لا وجه لان يقال اذا فيه

البلا. على قتيل لم يحسن الامكان لم قوله ورد بان المعنى الشمسي الخفيه ان ذاللم
التاويل لا يظهر على مذهب البصريين الغير القايلين بالتاويل في الخبر الجامد قوله
ويخرج عنه الخ لان الضمير ليس راجعا الى المسند الى المبتدا بل الى الحرف للاسناد والكلام
بان يكون المسند اليه عبارة عن المبتدا قوله لا صيغا عنوان الغول ما يتبع شرب
الخمر من وجع الراس وثقل الاعضاء قوله ومن العكس كما توهمه بعضهم لا يجوز ان
فوا على عليه السلام لنا علم وللاعداء سال يدل على ان العكس ايضا
لا كن الكلام في ان قصر المسند على المسند اليه يستفاد من تقديم المسند او
من معرفة المقام فان لا دلالة من اللفظ قوله ليلا يتوهم او لئلا يتوهم تبين الايه
بتقديمه فان التقديم لا يلزم ان يكون للافادة الحصر بل لانه اعلوني القلب عرفا
في اداء المقصود اعني نفي كون القران محل الريب وينبغي ان يعلم ان نفي الحصر باعتبار
عنبار انه غير مقصود في المقام لا باعتبار ان اثبات الريب في سائر الكتب بالكلية
ورد الريان غير القران ليس بمعجز فيكون محل الريب قوله او ذكر الفعل فقد عرا عنها
في المطول من منع هذا التوجيه لانه يؤيده قول المصنف الفعل مع الفاعل او
المفعول وايضا ضمير تلبيسه عايد الى الفعل وبه اي المفعول والفاعل على ما هو المناسب
للسوق ان يكون ضميره ذكره للفعل وهمه لها كما انه يؤيد التوجيه الاول كون الخ
الكلام في متعلقات الفعل وايضا الظاهر ان الفعل متبوع والتابع دخول الكلام
تبع عليه قوله عن كريم بلبس الغيرا اي بخوع للانقياد ولينه ولكنه ليس ذالعين
جملا بل كريما وحسن الخلق قوله خبث هو بفتح الخاء الخداع وسوء الخلق من الذي
يسعى بين الناس بالفساد قوله ما التعميم مفاد الخ فيه بحث لان مالا يكون مقصودا
من العبارة لا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب في عرف هؤلاء العلما ولان الفعل
التعميم من المقام لا ينافي ان يكون الغرض من نفس الفعل الثبوت او النفي مطلقا
او يعسر الاطلاق بعدم التقسيم بالمفعول بل لا يعرض لا فراد الفعل قوله ولم ينقل
لو شئت الخ وجهه انه لو كان الامر كذا لوجب ان يذكر التفكر معمولا لابكى قوله
فجريت جبوى مريت الناقة مريا بالراء المهملة اذا مسحت ضرعها لتدر قوله
كما

كما اذا قلت لو شئت ان امشي ان يقال لو شئت ان تعطي عطا. ما اعطيت الوجيز
قوله من سوى الفهم وذا البيان سوق كلام المصنف على خلاف ذا الريع ان الخلاف الخ
المشهور بين القوم في حذف مفعول المشيئة للغرابة قوله تعامل حادث اي نظم الحوا
بالاضافة بيانية او لاضافة الى السبب اي ظلم حادث الزمان قوله جاز العامل لا
يطلب الاجر وجودها لعا بل ان يقول هذا انبا في ما سياني من ان التمني طلب وهو
يتعلق بالمحال ايضا والجواب ان الطلب المستفاد من صيغة الطلب ما يقارن له
السعي والتفحص والمراد عليه بطلب التمني ما يكون على سبيل المحبة القلبية
بالمجاز قوله ولما صاحبته فواجاب عنه قدس سره في شرح المفتاح وتبعه السيد
سانا انه اذا لم يكن قرينة معينة للمفعول فيتوسل بالحذف في المقام الخطابي الى تقدير
عاما حذرا عن الترجيح بلا مرجح فلم يحذف من خاصة تقدير عاما اقول
المقام الخطابي اي الموضع اللائق بالعموم لكفى المرح بعموم التعميم فلا حاجة الى
التوسل بالحذف فانه لو ذكر المفعول ايضا حمل على العموم مكتفيا في الى المقام اذا
لم يكن دليل على الخصوص فلا تفاوت قوله نعم لو كان الخ هذا يعلم ان التقديم لا يلزم
ان يكون للاختصاص بل هو اغلبي كما يذكر بعيد هذا الكلام قوله لما فيه من التكرار
الكلي انه ليس في كل تاكيد حصر وتخصيص لما في مثل ان زيدا القايم وفي مثل ان عمرو
عرفت زيدا ويمكن ان يقال التخصيص مشتمل على اثبات ونفي والتكرير يؤكد الجزء
الاول ويقال المراد في الاثبات السابق للاختصاص يمكن ان يعتبر التاكيد ايضا
بالقرينة لكونه تعسيرا له الى ذا الاشارة قدس سره في شرح الكشاف في قوله
تعالى وياي فارهبون مع هذا بركثيرة قوله وهم مشانه اعني نعم من قولهم عني بكذا فيا
اهتم واعتني به على ما في الاساس فيكون بمعنى المفعول على ما يتبادر من المعقول
بمعنى اشتغل مشغوفيه ومشغوليه بيان الاسم وكذا ان يكون بمعنى الفاعل من قولهم
عنيت بكذا في كذا اي اردته قوله والرد عليهم باتيان التخصيص المرجح اسم
الله تعالى بالابتداء للامور لا يكون ردا للمشركين حيث بدوا فعالهم بغير اسمه
تعالى لانا نقول ملخص التخصيص ان المبتدا به ينبغي ان يكون اسمه تعالى لا اسم غيره

لانه يجوز ان يكون مقصودا الابتداء
باسم الله ولم يقصد الرد على احد
م

قوله معنى ان كامر بالقراءة اهم من اسم الله تعالى وان كان الثاني اهم نظرا الى ذاته وانما
اعتبر الاول لان سبق هذه السورة في النزول يقتضي ان لا يعلم امر القراءة وحال المقا
وتقديم اسم الله تعالى يوجب ان يكون ذلك معلوما وانما المجهول ما يقارنه فيلتبس به
القراءة **قوله** لانه عمدة في الكلام لاشك ان المفعول ايضا عمدة في الفعل المتعدي
ولعل وجه ان يقال المناسب لترتيب المعنى ان يقدم الفاعل **قوله** مجرى الاطراد بالمراد با
باطراد القاعدة الكلية المشتملة على الفروع الكثيرة اي مواد الاغراض **قوله** في
العناية اي سببها ومنشأها **قوله** يعرف له معنى اي صفة وامر يكون لاجله في
سبب العناية سببا لها **قوله** بامر مخصوص وسيجيء بيانه مشروحا **قوله** وهو
حقيقي الخ انت خبير بان السوق لبيان افادة ان بعض الاعتبارات معنى حقيقي للالفاظ
وبعضها معنى مجازي له كما ذكره السيد رحمه الله وبان تعميم التجاوز بحسب الالفاظ
جهة الشيء لا يلائم مقابلته لعدم التجاوز بحسب الحقيقة وتفسير الامر كما هو من
الشرح فان كلمة في تفسير الامر وكنى ان التقسيم الى الحقيقي وغيره باعتبار ان
فوقية حال الحقيقة وتفسير الامر بالملاحظة لحال المخاطب من اعتقاد القلب
والاشتراك والتردد وغير ملاحظة حاله فيذكروا ان لها نفسا الى القصر بالافراد والقلب
والتعيين بملاحظة اعتبار حال المخاطب من لوازم القصر الغير الحقيقي دونه **قوله**
وان امكن الكلام وان تجاوز الا ان يقال ان يكفي في الغير الحقيقي عدم التجاوز الى ما هو
يعتبر القصر بالاضافة اليه **قوله** اعني المعنى القائم لا يقال هذا اصطلاح المتكلم
والمناسب هنا اللغة لانا نقول ذكر في الصحاح الصفة كالعلم والسواد **قوله**
اي التابع الخ لا يقال الخبر من الحصر مثل جاءني القوم الشامل لزيد لانا نقول يعلم
صحة المثال ان المراد ما تشمل في الحصر استغراق جميع الافراد ينبغي انه يدخل في
الحصر مثل جاءني زيد اخوك ويمكن ان يقال اليسر فيه دلالة مقصودة على الاخوة
بل الغرض الاصلي تكرير النسبة **قوله** لتطاردهما الخ فيه تامل لان الصفة المقصورة
معنى والنعت لفظ الا ان يحمل التطارد على التجوز **قوله** واما في القصر الغير
الحقيقي الخ يمكن ان يعتبر الغير الحقيقي ايضا على وجه المبالغة بان يجعل ما يكون
القصر

الغير بالاضافة اليه بمنزلة العدم ادعاء وهو لغة **قوله** على ما يفصح عنه الخ
حيث قال في الايضاح والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى الا
مران عنده **قوله** لم يسلمنا انما قال الكلام اشارة الى ان المخاطب في قصر التعيين لم
يثبت الصفة لاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم ما نفاه ما اثبته **قوله** وغير
ذلك نحو ضمير الفصل وتعريف المسند وكذا جعل المسند اليه معرفا بلام الجنس
وكذا مجرد الاستثناء على ما في الشرح العضد على مختصر الاصول من ان الاستثناء
من الاثبات نفي اتفاقا **قوله** بل يشعر هذا المثال لا يكون على قول الجمهور القائلين
بان المطلوب عليه بل في حكم المسكوت عنه **قوله** لقول المعبرين انت خبير بانه
لا يناسب استدلال ارباب المعاني بقول المعبرين المتبعين لكلام العرب بل المناسب
الاستدلال باستعمالات العرب العرباء **قوله** اي العموم المراد به المطابقة وعدم
الخروج على ما في النهاية الجزرية فانه المناسب لتعبير الزمخشري بالزم حاله
بما وراءها ويتعلق به **قوله** لمعان تعميم الغنم سواء كان على وجه المطابقة او التضمن
او الالتزام فافهم **قوله** النص على المثبت فقط فيشكل بمثل ما انا قلت هذا على ما
سبق في احوال المسند اليه **قوله** ما اوجبته للمتبوع فيشكل بمثل ما انا زيد قائم
فالاعم ان يقال المتبوع اعني قائم فموضوع له ايجاب الثبوت للمسند اليه وهذا
الثبوت منفي بلا عن التابع اعني قاعد **قوله** فان المعهود منه الخ ينبغي ان يعلم
انه ذكر في شرح مسره في اوايل شرح المفتاح ان الضمير راجع الى الخنصر في قوله دأب
الكريم ان لا يعادي غيره ووجهه ذكر في ان الكريم ينبغي ان لا يعادي الغير مطلقا لان في
رتبة الكريم الجليل الشأن مقتضية لان لا يعادي غير جنسه عند ضرورة
المعاداة لان اظهار العداوة مع غير جنسه نقيصة وهو وجه في نسخة ترتيب
عليه ان يعادي بدون كلمة لا وجنسه كما مر فان الكريم لا يحسن اعتباره
معاداته لغيره لتنقصه لانه يمكن ان يقال في جهة المبالغة في حبه لغيره الجبلية
انه يجب ان يعادي من لم يتطبع بتلك الصفة **قوله** فيقصر الفعل المسند الخ يعني ان
الفعل المسند الى الفاعل لا يتعلق بغيره ومحصله انه مقصر لشيء وبينه علاقة

لغيره قوله بان الا للاخراج نعم انه مبني على ان الكلام في ما استثناه المتن قوله بقرينة
تقسيم الخ للاخراج لانه ليست موضوعا بازاء الا الفاظ للكلام انشائي بخصوصه
جعل اللام في قول المصنف والعبد الموضوع له للغاية والتعليل قوله ماخوذ
منها الخ فيه ان الماخوذ والماخوذ منه متحد بعد تقييده بالتركيب ويمكن ان
يقال قوله مركبتين حال لبيان الاخذ مثل قوله تعالى وليس مدبرا او يقال الماخوذ على
تقدير الا مراد بلا اعتبار التركيب والماخوذ منه على تقدير ملاحظة التركيب او المركب
كب محمولا على معناه اللغوي من جزئي المركب لا تمام المركب فالماخوذ منه مجرد دال
ولعم وجه المناسبة ان لو للتمني ولا تعبيرا ان ما وقع كان غير مناسب فيتولد
منه الدال التنديم وضم الباقي على عادة العرب لاكن المنبه من تقرير الشرح والمتن ان كلمة
لا ما بتدة دالة على ان تعلم لو متضمن التمني قوله وهو لا يوافق الخ فانه قال مرتبة
مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيبة التنبيه على التزام هلا ولو معنى التمني
قوله وهو كطلب حصول الخ ينتقض بمثل علمني امرا ويمكن ان يقال المطلوب لا حاصل
في الاستعمال المعلوم من حيث الوجود الذهني بخلاف مثل حفظ الامر
فان المطلوب الاولي فيه العلم من حيث الوجود الاطلاقي ولا يبعد مثل هذا البر
فانه اختلف جواب ان المرتب فصلا او حالة في النظر المعلوم او العلم واما البر
فان المطلوب في مثل هذا الامر الحصول في الخارج لاكن خصوصية الفعل اقتضت
حصول اثره في الذهن فبعبيرا لا ان الظاهر ان صيغة الامر من حيث هي لحصول امر
مطلقا في الذهن او الخارج قوله فان كان تحت وقوع النسبة الخ هذا التقسيم
على ان المراد بالصورة المعلوم على ما بحثه الكلي في حاشية المطالع قوله او
لطلب التصور لا يقال لا يتفاوت تصور الطرفين بعد الجواب للسائل ما الكاتب
انه لطلب التصور فان السائل صور قبل السؤال بان الحاصل في الاناء مثلا الخ
او العسل في تصور احدهما لا على التعيين وبعد السؤال صور بحصول احدهما
معينا لانا نقول وان لم يتفاوت حال الطرفين والعسل بحسب التصور لاكن يتفاوت
صورة حال المسند اليه اي حال ما اسند اليه كونه في الاناء فانه لو حصل ان بعنوان

كي يراد به تعليم المعلم مثل علمني الخ

وهذا خارج عن هذه كلمة الجيب شفش

وهذا الكاتب م اي الكون هو نائب فاعل استقر

اي بزعم هذا الجواب هذا الخبر المراد انه بعينه مع امكانه م

احدهما بخلافه تصور بعنوان المعين فيهما الا انه في نفي الخلاف لطلب التصور ملاما تقعا و
ويجاب بمثل زيد وما مثل ان السائل عرف زيدا بخصوصه قبل السؤال الا انه لم
يلاحظ ما اسند اليه القيام الا اجمالا بعنوان اجيب بزيد ما حاله بعنوان التعيين
نعم يحصل للسائل بعد السؤال تصور من حيث المسند المسند اليه المعين واما
البر فبان السائل فيه لم يعرف الخصوصيات نظرا الى مقتضى السؤال والجواب فعما
لان السائل عارف بالخصوصيات غاية الامر انه ذاهل عنها فيحصل التذكر بال
الجواب وليس الا استعمال لافادة التذكر ولو سلم فيجوز ان يكون السائل به عارفا
حاضرا بالبال فنقول يجوز ان يسال بهذه الطريقة اعني تصور الا استفهام ومعل
ذالك الوركذا الا استعمال بكلمة مثل اي هذا العرب غير منهم وكذا الا ستفهاما
بكيف في مثل كيف حالك صحيح اي مستقيم وليس شيء من تلك الكلمات لطلب التصور
يوهما بالاتفاق قوله سائغ عنه والتقرير شائع اي سائغ عن نفسي
العار باستعمال السيف في الاعراب في حال طلب حكم الله على الشيء الذي يطلبه و
المقصود المبالغة في انه لا يترك دفع العار في حال من الاحوال قوله واعجب الخ انما كان ن
اعجب لان حاله يكم مما جعله دليلا على دعواه اعني قول النحاة جاز ذا الواو في الجملة
الحالية لا في عاملها قوله هي مؤولات الخ يعني بالاطالة واما في الاسماء والمشتقات
المشتقات فبالعارض والتبع فلا يرد انه يلزم ان لا يدخل في الجملة الاسمية قوله
الا ان البليغ هذا الحصر انما يلزم على تقدير ان يكتفي في حال البلاغة بمجرد الافتقار
على الكلام بليغ واما اذا اعتبر الافتقار على كل كلام بليغ فيمكن ان يعرف غيره
ايضا وجه هذا زيد منطلق تامل قوله انما هي حدود اسمية الخ كذا قوله علي
[illegible] ان يتعرض فيما سبق انه هو يطلب ما الشارحة تفصيلا ما دل عليه الاسم
اجمالا او تفصيل الموضوع له وجوابه ما هو حد له بحسب الاسم فاز ذا الواو حد الاسم
يكون حدا حقيقيا بخلاف بيان الموضوع له بلفظ اشهر فلا يخفى قوله العارض
المشخص الظاهر ان المراد بالعارض الامر المتعلق به سواء كان نعتا له او وصفا ط
به قوله ويحتمل ان يكون الخ هذا متعلق بالاستعمال الثاني الذي ذكره المصنف قوله لا

اي وليس ذا الوبعضوه

اي شيء حاضرا مستحضرا بالبال م

وعليه فيكمل الحصر حينئذ

اي البليغ م

اي المعنى م

يدل على ان في بعض النسخ التي عليها خطه قدس سره يدل بلا زيادة لا وهو الظاهر
كما اختاره السيد الشريف في شرح المفتاح ويؤيده ما ذكره الشارح ايضا في شرح
المفتاح حيث قال وقد يفيد الامتناع فحمله على حقيقة الاستفهام بمعنى اي امر وقع
لي وتلبس في حال عدم رؤية المرء هل هو مانع وحائل ام هو غائب قوله اي
ايقظني والمشرفي مضاجع سيبي معنى هذا البيت في ارادة التشبيه قوله من
التفاصيل من تقرير الفعل او الفاعل او المفعول او غير ذلك قوله للتقرير بما
دخله النفي وهذا لا ينافي ما سبق من ان المقرر به يجب ان يلي الهمزة لا زعمائه انه
اذا اريد تقرير الفعل مثلا يلي الهمزة الفعل لا الفاعل او المفعول وفسر علامة الزمخشري
غيره قوله من تشبع الرجاز الذي علامة القيامة وعذاب الآخرة قوله عن كف المراد
الكف عما هو مأخذ الاشتغال فيه من خلال الكف وخرج لا تكفف قوله على جهة الا
ستعلاء فيخرج الدعاء والالتماس اما بلا نزاع والا فقد ذكر انه ليس بمشترك قوله موضوعة
للطلب الخ اعلم ان لفظ الامر حقيقة بحسب اللغة في الصيغة الامرية المستعملة
للوجوب او الندب عند الجمهور واما المباح فليس بمأمور به لكن الصيغة حقيقة
في الوجوب فقط عندهم خلافا للبعض ثم الطلب استعلاء ان شمل الندب ايضا كما
يفهم من المطول ومن كلام المصنف ميل الى قول غير الجمهور والا فلا تامل قوله وقد
تستعمل الخ اقول لا يبعد عن استعمال الامر في كثير من تلك المعاني كالتهديد والا
والتحقير وغيرها غاية ما في الامر انها مفهومة من سياق الكلام كالتعظيم المستفاد
من حذف المسند اليه قوله والتسوية الظاهر ان ذا الرمز او والاولى ان التمني ايضا
للتسوية ولم يقل احد بذلك قوله بامتثالي عنه فاني صليت بالعموم في النهار
ايضا قوله تباريح الجوى بالحاء المهملة الشدائد والجوى بالجيم الحرقة وشدة
الوجد من حزن او عشق قوله او طلب الترك هذا الاختلاف مبني على ان عدم الفعل
مقدور ام لا قوله وقد للدعاء فيه ان الظاهر عطفه على قوله في التهديد فان في كل من
الدعاء والالتماس طلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء
العبارة اختصارا تامل قوله لما بين الكناية الخ وذلك لان المراد بالكناية عند
انشاء

انشاء النهي قوله القف والقوز الخ جاز القف بالفارسية والقوز
قوله النوى صيد النوى مفعول العراق والصيد بكسر الباء هو العروة المر قوله
البيت السابق وهو زعمت سواد عين الغزالة كما عني عنها فطال بما بالنوى وهو
ورسوم والمعنى زعمت الحبيبة ان سوادها بات فرافقه انه اثار
ديارها بهذا الموضع فقلت ليس الامر كذلك بالله اني عالم بان العراق
من المراد وان الممدوح بعدت عن حريم المحبة قوله بيان لقوله تقلي الخ ينبغي
ان يحمل على البيان اللغوي لا البيان الصناعي فان قوله انا نحن مستهزءون تاكيد
لقوله انا معكم او بدل عنه او استيناف لا عطف بيان قوله فيه خفاء واشكال
وذلك المعلوم حينئذ النصوصية على قصر الاجتماع بين الجملتين في الرافع
الكل الحسن الا بين جملتين متوسطتين بين غاية الاتحاد والتباين ومعرفته
تلك خفية جدا قوله لا بد من عامل الخ هذا على مذهب الكل النحاة لكن المحقق
الرضي جعل العامل في اذا الشرطية الشرط دون الجزاء التعليل ان يقال
المتعارف في الخطابيات تقديم الجزاء قوله وهذا مثال
على ان التمثيل باعتبار الحكاية وكلام الحاكي لا المحكي وكلام الراوي وانه
ليس لها فيه محل من الاعراب والظاهر هو الثاني تامل واعلم انه ذكر قدس سره
في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى انما نحن مستهزءون وبعضون في الاعلى له من الاعراب
من الجمل ما لا يكون خبرا او صفة او حالا وان كان في موقع المفعول للقول فتامل قوله
جراب بالكسر على ما هو المصرح به في شرح المفتاح لكن المذكور في شرح
الهداية للكرماني انه بالضم معرب كراب ونقل النووي في تهذيب الاسماء واللغات
جواز الفتح ايضا قوله من ان ذكره في شرح المفتاح المعنى نسبته وقربه مع ذا
الكتاب نسبته وقربه مع زيد وله احتمالات اخر ذكرها في حاشية الكشاف
قوله مع اتفاقهما في المعنى الخ لكن جعل دعوى تاكيد ولا ريب تاكيدا
معنويا قوله الا الاشتمال تحقيق انه يكون ذكر المبدل عنه متقاضيا الى ذكر بدل
الاشتمال وهنا لا يجري في هذا المقال الاشتراك في المغرات فقط قوله

مغاير للاول فحال الاولى وفيه ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب مع مغا
يرة المعنى كما سبق وقد ذكر في الكشاف ان قوله انما نحن مستهزءون تاكيد لقوله انا
معكم لان رفع نقيض الشيء تاكيد لثبات ته تامل **قوله** وهذا لا يتحقق في الجمل الخ لان
التاكيد المعتبر في الجمل لا بد ان يكون لفظه غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتاكيد
الجمل تكريرها حيث لا يتميز احدهما عن الاخر بهذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل
من الاعراب لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة اعلم انه ذكر فيه شرح في
شرح الكشاف ثم الظاهر ان قوله انما نحن مستهزءون بدل الكل من قوله انا معكم
وارباب البيان لا يقولون بهذا الرد الجملة التي لا محل لها من الاعراب تامل **قوله** سا
مستعان نقبا الخ النقب رقة خف البعير والدبر جراحة ظهر الدابة والقصة
ان اعرابيا جاء عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
وطلب منه مركبا فظنه كاذبا فلم يعطه فانطلق الاعرابي مستقبلا الى البطحاء وقال
البيت وهو يمشي خلف بعيره فاستقبله عمر فعلم صدقه فحمله على بعير وزوّ
وكساه **قوله** فلتكونها اي الثانية اعلم انه ذكر في الاقرعية (ما النقات من
المصراع قول الشاعر فلا ضرمه بيرو او في الباس راحة كانه لما قال فلا ضرمه
اي هجرته بيروا فيراله وما تطمع به فاجاب بقوله وفي الباس راحة ويمكن ان يقال
لا استيناف بينها وان العطف لا يطلق الواو اولاد لها تبواويه التي اتت
في معنى القيد في مثل قوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم **قوله** يسال
عن موجبه وسببه فيه انه قد سبق ان اسمية الجملة من المؤكدات فلا يناسب
ان يحمل البيت على السؤال عن التصور اي تصور المرض وموجبه الا ان الفاضل الطاي
اختار انها ليست من المؤكدات ما لم ينضم اليها سواها **قوله** احسن منها لكونها
بالجملة الخ انه خبير بان كون المراد ادل من استمرار التجدد المستفاد من الفعل
المضارع محل تردد وخفاء **قوله** لماذا احسن اليه اعترض عليه الشريف انه
انه لا معنى لسؤال المخاطب عن سبب احسانه فانه اعلم من غيره بالاسباب
الكائنة للافعال الاختيارية اقول يمكن ان يكون السائل غير المخاطب بل الم
الشايع

عدد التي لا محل لها ... انهم يقولون بهذا الرد التي لا محل ... منه

امر اصغوا الاختيار خطاب ما ... به مراد ... تاكيد ... اسمية الجملة ... تاكيد ... تاكيد ... يدل على التاكيد بالكلية ... منه

الشايع تركه فالسؤال التقرير الحكم لا للاستعلام **قوله** ووجه التقصي عن الم
حاصله ان الاستيناف هو يشتمل على سبب الحكم مطلقا وهو يشتمل على سبب الاصفة
ستعلم وايضا ما في الصورة الثانية اقول يمكن ان يكون ذكر العلم ايضا اشارة الى
استحقاق الذات بحيثه من جميع الصفات كما قالوا في تعليق الحكم بلفظ الله
اشارة الى استحقاق الذاتي نظرا الى ان كل صفة صفة كمال **قوله** وبالمعاني ما
يكون فيدخل في المعاني الكليات المدركة بالعقل **قوله** غير ملتفت عبارة السكاكي
بان ذكر التشبيه معنى الجنس وعرف التصور بان يتصور ويتكلم بما يأتي من قريب امثا
الاذ الرد في هذا الشرح ايضا **قوله** على ما سيتضح في باب التشبيه لا يخفى ان الحق
التي هنا احق التماثل والتشبيه لمجرد المشاركة في وصف خاص ومن الحق
الحقيقة **قوله** بين العلة والمعلول اي بين هذين المعنيين او الذاتيين بالكرم حقيقة
الوصفين **قوله** الثلاثة من نوع واحد نظرا الى ان تلك الثلاثة متصفة بما شرا
او ما يشابهه ولو اراد غاية **قوله** يتعاقبان على محل واحد وهو وجد في بعض الا
النسخ فيه اخر نحو بينهما غاية الخلاف على ما في المطول ايضا وهذا ابتناء على
ما نقل في شرح المفتاح عن الشيخ اعتباره ايضا في التضاد مطلقا **قوله** ولا
سيما الجامع الخيالي لا يتنابه على العادة وكالة يجب اسباب المختلفة
الكثيرة التتبع مع انه لا ندخل تحت الحصر **قوله** لان معظم ابواب الفصل الخ
قد اعلم منه وكذلك ان يقال المراد بعض الاحتياج لا الاحتياج الكامل فانه يكون
في نوع الفصل والوصل **قوله** فعلم انه ليس المراد وذا الم الظهور من تفسير المصنف
لاسباب الجامع **قوله** بل جميع ذلك الوهميات معقولة اعلم انه انما جعل يكون التماثل
الجامع عقليا والتضاد وشبههما مع كونهما معقولين لان التماثل في نفسه طالح
الجميع بلا احتياج الى الوهم اذا التفت العقل وجد الجميع بينهما بخلاف المتضاد فانه
في نفسه غير طالح لذلك بل يحتاج الى احتيال عنصبة الى الوهم الذي من شانه
الحيلة وينبغي ان يكون الوهم على ما ذكر في المحاكمات سلطان القوى الحسية
التي لها مدخل في ان يصير الة للنفس في ادراك الحسيات بل في العقليات

صفة كمال ... منه

المنتزعة من المحسوسات بل في المعقولات الصرفة اما ان المعاني الجزئية القائمة
بالمحسوسات خاصة له ثم الظاهر ان في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة
الصور او الخيال او الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه
بحسب نفس الامر بلا احتياج الى الجمع العقلي والجمع الوهمي قوله وان اراد ان في
تضاد ينبغي ان يعلم ان التضاد المضاف الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكروا ان امكان
زيد كلي وان كان نفس الامكان جزئيا ثم انما ثبت له التضايف ليس له معنى ما
يتم بالمحسوس اذ التضايف مثل العلة والمعلولية ونحوهما الخلاف ما ثبت له
التضاد فتامل قوله ومن محسنات الوصل ملخص الكلام ان النسبة بين المسندين فيه
تفصيل على ثلاثة اوجه الاول ان يراد تجريدها عن الخصوصية كما في قولك زيد منطلق
على رأي من زعم انه لمجرد الثبوت فلا يتصف بالتجدد او دوام او ثبوت او استمرار تجدد
الثاني ان يقصد خصوصية فلا يجب حينئذ رعاية التناسب اذ ربما لا يتعلق
الجملتان الثالث ان يقصد النسبة في ضمن اي خصوصية جعلتها فيجب رعا
ية التناسب كذا يستفاد من شرح المفتاح الشريفي قوله على زيد وقعد عمر ان
فيه بحث لان في المثال الاول تعريضا للتجدد لا محالة وان فسر في التعريض
للثبوت والجواب ان المراد التعريض في القصد وارادة لا بمجرد دلالة اللفظ
فربما يكون قصده مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فتورد الجملة فعلية
او اسمية فحينئذ تجب رعاية المناسبة ليكون حسنا الا ان الكلام في ان مثل هذا
داخل في حد البلاغة فهكذا يستفاد من شرح المفتاح للسيد قدس سره
قوله لما ان المناسبة نظرا الى ان الاخر او الحال ايضا العقل قوله والجملة
حالية لا حالية يعتبر بها في نحو الاخبار لان المسند فيه قريب من المسند
اليه مع انه فاتهم ما سبق ايضا عجز الكلام ان يتعرض لمجرد ان المضارع المثبت
لا يخلو عن ضرب … الحال فلا يكون فيه الواو قوله على حنشيت اي المفخرين
خفت ان ينشب في الاعداء اظفارهم واني بعير والتي نجوت منهم وارهنهم
مالكا … اسم رجل او اسم جد من قوله ولا شكل المذكور وارد معنا واجيب عنه
بان

وان اراد ان — خ

او على الاطلاق لان الخصوصية
ان اعتبرت وجبت رعاية المناسبة
لان تركها يوهم خلاف المراد وان
اطلقت وجب ترك المناسبة لان
رعايتها توهم خلاف المراد فهذا
الوجه تحته صورتان تقرر انتهى
من خط شيخنا يس رحمه الله

للشارح — خ

بان الغداة صرحوا بان ما بعد حتى مستقبل بالنظر الى ما قبله وان كان ماضيا
نظرا الى زمان التكلم فيجوز ان يعتبر الماضوية والحالية والاستقبالية في
بعال الى جعلت قيودا بالقياس الى العامل المقيد بها لا الى زمان التكلم فاذا
قلت جاءني زيد راكبا فهم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء وتعلق
المقارنة واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة اعني
ذا الزمان اعتبار ليس بلازم في حتى فانه يجوز فيما بعده الاستقبال نظرا الى زمان
التكلم ايضا على قياس كلمة ان وغيل من الماضي والمضارع الذي للحال احتمال غير
المقصود فلا تكون كلمة قد المقربة للحال الماضية لاحتمال الحالية بالنظر الى
زمان التكلم لا العامل وفيما ادى ان الحال محتاجة الى احتاج الى الموارد الاعم اعتبار
زمان العامل لا المتجوز التكلم مع ان كلمة قد لا تفيد الا التقريب دون المقارنة
تامل قوله المشهور ان دخولها الخ ومن الغريب ما ذكره الزمخشري في باب الهمزة
مع النون من الفائق في قوله صلى الله عليه وسلم من استمع الى حديث قوم وهو له
كارهون الخ من الذي سوغ كينونة … عنه تضمنها ضميره قوله بضعة الى
الضعة بكسر الضاد اسم مكان من الضياع اي الاطراح قوله ثم زعم الخلخالي
على قوله ان يقول والحاصل انه لو لم يعتبر الاستيناف في اعادة الاسم الصريح كان
بمنزلة عدم اعتباره في مثل جاءني زيد وعمرو يسرع امامه مع ان اعتبار الاستيناف
فيه لا ان يجعل هذا وجوب الواو في هذا المثال بطريق الاولى ويستفاد وجوب الواو
الخ لا لكن ظاهر المتن يشعر بخلاف ذلك الزم قوله وان جعل نحو على كتفه الخ اعلم
انه ذكر صور الا الفضلاء ان ترك الواو قليل في الجملة الاسمية الحالية التي
خبرها غير جار ومجرور قوله مع البازي بسكون الياء قوله وحينئذ التزم الخ
الا ما يناسب المقام انه ذكر السيد قدس سره في تفسير قوله تعالى قل ان هجموا اما
في انفسكم صدوركم الاية انه لم يجوز الاستعمال دخول الواو على الجملة الحا
لية التي عاملها معنى الفعل قوله والمرء المشيب الا الملمع النزول قوله فودت
الدنيا اي قلعت الجلد الملصق بمرتين العرفين قوله وهي معروفة وتفصيل القصة

ليس على الملازمة قطعا الا ترى الى الكلمة قد
المضي وقوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو ذا
وقع فيه الخبر ما جار ومجرور كما قدره انه لا حرج في
تقدم الخبر وتأخره شيخنا الغنيمي اقول اصلا
الا ما ظهر مانع كشيخه الزمخشري وقد ورد عليه
المغني مراجعة في بحث الاشياء المحتاجة الى
الرابط من خط شيخنا يس رحمه الله

الفصة في الجملة ان الزبا قتل ابا ها جذيمة الابرش ملك الحيرة فلما انتظم ملك الزبا
وسلطنتها كتبت اليه بان ملك النساء لا يخلوا عن ضعف في السلطان وقبح
حسب السماع ولم اجد غيرك كفوا الي فاقبل الي لاجمع ملكي الى ملكك وما اراد
الا الغدر به فذهب اليها غير مستعد للحرب ثقة بوعدها وقد اعدت في ابواب
حلفها جماعة من الفرسان للاحاطة به واخذه فلما وصل الى حصنها اخذ
فامرت بقطع راهشيه فذهب دمه في طست فرع اليم حتى مات **قوله** شعوب
بفتح الشين المعجمة **قوله** وتيقن الطرب لا يقال الذي التيقن على تقدير الموت
وعدم الخلود اشد لانا نقول هذا مسلم لا لكن بدون التلذذ من متابع الدنيا
خلاف تقدير الخلود **قوله** وغاية اعتذاره الخ ليس بشي ومعانه على تقدير
الخلود حروجه انما يتلذذ بالشرف ولا احتياج اكثر وعلاقة القلب لمحبة المال
اشد واما رجاء البذل المالي ينتقل الاحوال في نهاية الضعف لخلاف تقدير
الموت وعدم الخلود ولذلك ترى الشاب لمال العطف من الشيخ الفاني
ايهم تامل **قوله** المنتاي والنوزيم التاء اسم مكان من انتاي عنه اي بعد **قوله**
عنه ذو سعة باعتبار المسافة التي بين المخاطب ومقام النعو **قوله** لا با
لكتابة والمجروف في الفطاع الخ اثنا عشر **قوله** جاز تقدير الفتك الخ الكلام
انه لا يحتاج الى حذف الا الامر لفظي لما في قوله تعالى وبالحيوة المكر السي الا با
معله تامل **قوله** تعرجوني شجاعا لان عنه وضع العمامة اشتهر للحرب والبسر
البيضة ويجوز ان يريد متى اضع العمامة التي سترت بها وجهي للشك ان تعرفوني
قوله للامور تقدير الشرط في جواب الامور الاربعة من التمني وغيره **قوله** ليميز
الجزاء اي ليثبت الاسلام ويظهر ويمحوا الكفر ويعدمه **قوله** معلوما يعلل
كلمة ما كناية عن كسر قوة الكفار وغلبة المسلمين عليهم مع قلة اهل
الاسلام وكثرة اهل الكفار **قوله** جاء وطليحة لا معطا حما والظهار بعد عن
المعزوجة **قوله** لا احد بها على التعيين لا يخفى ان التقدير انما ظهر هنا لما في
الاية السابقة الامر الشامل للنعمى العذاب والامارات ولولا بل العاقبة
الرافعة

الرافعة في يوم القيامة **قوله** وفي انها اصطلاح ان يوتي في عجز الكلام بعد اعكسر
اللغة وبين تم نظروا الى ان المتني في الرافع بعض صبير يا سمي بعد ذكر المتني لعلك
ونشر ويشبه بالكسر على ما في الصحاح **قوله** بالفتح اي فتح الجيم مع سكون
الزاي **قوله** مستوفين استيفاء **قوله** لا تلمه على شعثه يقال لم شعثه اي
اصلح حاله والشعث في الاصل انتشار الشعر وتغيره لقلة تعهده وملخص
معنى البيت انه لا يبقى لك اخ على تقدير ان لا يبقى له اصلاح لحاله وعفو عن
جرايمه اذ لا يوجد من الرجال مهذب الحال على الاطلاق **قوله** وديمة تهمي الرم
به بكسر الدال المطر الذي اقله ثلث النهار او الليل واكثره ما بلغ اسبوعا
ونهمي من همي الماء والدمع اذا سال **قوله** كلام المصنف في الايضاح حيث مثل
للتتميم بقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون والظاهر انه لا تتم المعنى
بدون مما تحبون وجاز ان لا يعارضهم **قوله** وانه لا يخلص الخ جاءنه يجري في الاعترا
قوله لنكتة سوى دفع الايهام ذكر الشيخ في مستروه في تفسير قوله تعالى
سواء عليهم اانذرتهم ام لم الاية اما اشتراك كونه اي الاعتراض للتاكيد
بما لا نسمعه لان صاحب المغني جعل من مواد التقوية والتسديد والمتنا
وتقرير الكشاف ايضا في اخر سورة الزمر انه للتاكيد تامل **قوله** ولهم ما
يشتهون على الخ فيه انه يلزم الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول في غير
افعال القلوب واجيب بان ليس من خواص افعال القلوب الامتناع فيما يكون
الضميران معمولين لفعل واحد ولا ان يكون احدهما معمولا للمعمول عليه عن الاله
جاز فيما اذا كان احد المعمولين مجرورا بحرف الجر كقوله تعالى وهزي اليك بجذع
النخل اجيب بان ذلك الجمع جايز في المعطوف اقول تعليل النحاة ملايم لمنع
الجمع مطلقا حيث قالوا انه قل في غير افعال القلوب ان يكون فاعله ومفعوله
شيئا واحدا فمنعوا الجمع بين ضميريهما بسبب التزهد الوضع الى انها مختلفا لفظا
الا انه يقع الفسر فعزلوا الى لفظ النفس ايذانا بالتخالف واما افعال
القلوب فانه كثيرا ما يقع فاعلها ومفعولها شيئا واحدا بل هو لها اكثر

نويقال في المعنى ان ما ... المعنى في التثنية وذا التر ... في المناسبة سم في حواشي الشرح م

اقول لو لا ان الاعتراض يكون للتاكيد ... قول الشارح ... على بعض ... التنزيل ... اعتبر فيه ان يكون للتاكيد سم في حواشي الشرح م

لان علم الانسان وكنه ما هو نفسه الكثر فهو عام نخبره تامل **قوله** اي ترجمان
بفتح التاء مع فتح الجيم ايضا او ضمه او بضمهما **قوله** كما هو بالتامل فيها لان
هذا المثال مما يفتقر فيه الطالب على ما قبله بخلاف الوجوه السابقة سوى مثل
قوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ لانه مثال الناهي هذا اليسير فيه ذكر خاص بعد عام
قوله اذ الكاغد العليا بفتح العين ممدودة بالفارسية قبر فتوى وزبير تكلمه
قوله ونحو علم فيه استعمال المشترك في التعريف بالقرينة معينة والجواب
انه لا يضر استعمال هذا النوع من المشترك لانه يجوز ارادة كل من [illegible] الحد
الملكة وتعريف كل منهما يستلزم تعريف الاخر المقصود بالحقيقة واحداه
المطلق من التعريف حصول البصيرة **قوله** للوضع من خارج فيه لزاد او لتوهم
الوضع الذي احسن لو ضل المحرفات جاز المحرف الا او المستعمله لتوهم وضعه
ايضا مثل التوهم ان اللفظ المحرف غير الموضوع تامل **قوله** ونحوه الدلالة فيه ان
دلالة اللفظ الفصيح على بلاغة المتكلم خارجة عن اقسامه مع من خلية الوضع
فيها ويمكن ان يقال المراد بمدخلية الوضع وضعه لتعبير المعنى او لما يتعلق به
قوله انما هو من جهة ينبغي ان يحمل على ان الدلالة التي بواسطة حالة اجمالية وقد
قرينة اي حصول هذا الحكم في العقل **قوله** وتقييد الاولى اي تقييد الاطلاع لا الو
ضعي كذا نقل عنه قدس سره في الحاشية **قوله** والمخرج كثيرة دلالات انفكا
كها عن مجرد لفظ الملتزم كما هو وان جعل الدال مجموع اللفظ والقرينة فنقول
لم يوضع المجموع لمعنى تلزمه تلك المعاني المجازية والكنائية وان جعل الدال
اللفظ المشروط باقتران القرينة فنقول يمكن انفكاكها عن القرينة ايضا
قوله ولما تأتي الا اختلاف اعترض عليه بان دلالة اللفظ على لازمه اوضح من
دلالته على لازم لازمه والجواب ان المراد عدم التفاوت في دلالة الالتزام على
الاطلاق وان جاز بعضها واسطة كما هو الواقع المعتبر عند القوم او ان المراد
اختلاف الوضوح والتفاوت فيه الا انتقال بحسب الزمان لا بالذات والتعلق
وقد يترد دلالة اللفظ على لازمه ويترد دلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل
الثاني

اي حتى يكون من قبيل عطف الخاص على العام كما في حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فيكون بما سبق قدس سره

اي لحسن الحمد والاجابة لوضع له من دخل م

تمامه ولكن يجب انفكاكها والجواب ما اشار اليه بقوله فنقول م

لا اعتراض للسيد م

الثاني فيما اعتقاد بهذا التفاوت كما لا يخفى ثم قسم بنفي النفي حينئذ باعتبار
التفاوت بحسب الدلالات التضمنية **قوله** مما يشبه اعتقاد المخاطب اي
المعتقد بمعنى ذهن المخاطب فلا يرد ان الاعتقاد متعلق باللزوم لا بالتشبيه لا على
ان تعلق الاعتقاد به يجعله ثابتا في الذهن بالوجود الذهني **قوله** عرف
علما لم يكن المراد به ما كان له او معرفه بتخاطب اهل المحاورات في الجملة فلا يتقيد
بعلم او بغيره ولا على البليغ اتفاق جميع اهل العالم او العوام فقط **قوله** اذ هو
المفهوم الخ هذا اليسير بخاصية في العرف المبتكر والوجه تعميم العرف وجعل او غيره
اشارة الى سائر القرائن الحالية او المقالية **قوله** لا يتاتى بالوضعية لا يخفى
ان الدليل يقتضي ان لا يكون جميع الطرق دالة بالوضع لا ان يكون بعض الطرق كذا
لكن المفرد عندهم ان الدال بالوضع بمنزلة اصوات الحيوان تامل هذا وقد
ذكر قدس سره في الحاشية ان العلم بالوضع انما هو الكثير فيه وهذا قابل للشدة
والضعف فيجري الوضوح والخفاء في الدلالة المطابقية ايضا اقول التفاوت
بالعلم بالوضع لا يوجب التفاوت في الانتقال كما لا يخفى **قوله** اذا فهم منها كل
البا يعني مع اتحاد المعنى **قوله** والجواب ان التوقيف الذي فيه ان العلم بالمدلو
ل الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى ان يقال المراد لما اختلاف في الو
ضوح ما للنظر الى نفس الدلالة بان يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل
الواسطة والبعض الاخر بالعكس **قوله** فيمكن تادية الملزوم فيه ان الكلام
في دلالة الالتزام الا ان يقال بالتلازم بين الكل بين او يراد باللازم والملزوم معنى
التابع والمتبوع **قوله** من دلالة الشيء لا يخفى انه يحتاج الى الجزء اي دلالة لفظ
الشيء الخ **قوله** بل الامر بالعكس الظاهر ان المراد بالعكس ان يكون دلالة اللفظ
الدال المعنى جزء من جزء معناه اوضح من دلالة الدال في جزء معناه في الدليل
يقتضي لان يكون دلالة لفظ على جزء من دون او خفية ما هو بالعكس بحسب
الظاهر لا يلزم او خفية الدال بالتضمن على شيء من الدال عليه مطابقة ولذا
عرف قدس سره الكلام في الحاشية عن الظاهر وقال بعض فلولا من كلامه اه

قوله نعم بنفي النفي اي نفي الملازمة [illegible] الاختلاف بالوضوح [illegible] دلالة الالتزام ايضا [illegible] م

لعل او يقال م

اي بلا تفاوت فيه م

اي التجنيس لا من حيث الوضعية والالتزامية بل من حيث [illegible] في علم الوضعية م

اي وكان الاولى ان يقول اللازم م

اي الكل م

دلالة الشيء على جزئه او بخروج دلالته على جزء جزئه لوجود الواسطة مثلا
اذا كان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه لزم ان يكون دلالة
الانسان على الحيوان اوضح من دلالة الانسان على الجسم لان المساوي للاوضح اوضح
الا ان الامر بالعكس **قوله** لا كون المراد هنا انتقال الذهن والدليل على ذلك ما في
المفتاح من ان ايراد المعنى على صور مختلفة لا يتاتى في الدلالات العقلية وصرح
بانتقال الذهن المعنى بسبب علاقة بينهما وموافقه ما في شرح القسطاس لا كن
شارح المطالع ذهب القول الا انه من اهل الميزان لا يقال انهم صرحوا بان التضمن
لازم للمطابقة في المركبات وملاحظة الجزء على ما ذكروه لا يلزم في جميع الكلام لانا
نقول اللزوم باعتبار الصلاحية كما ان الشارح وجه في شرح الشمسية استلزام
التضمن والالتزام للمطابقة بحمل الالتزام على الصلاحية **قوله** والمقصود
المقصود يمكن ان يراد بالمقصود اعم من المقصود بالذات ومن المقصود تبعا
لتشبيه فلا حاجة الى التكليف في جعله صنعا اخر **قوله** او بغير ذلك الكلام
ان المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس بتشبيه مطلع
ولا استعارة عند المصنف ولا مما يبتنى عليه الاستعارة ولذا لم يذكره المصنف
في البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود في الآية **قوله** جلي مات بالضمير وفيه
فيه بانه يجوز عود الضمير الى المطلق الذي في ضمن الخاص المذكور سابقا مع ان الضمير
عوده لكليهما العود الى الخاص وعناية التوجيه ان الظاهر في الضمير فاذا
عدل عنه الى الكلام يمكن اعتبار هذه النكتة فيه **قوله** وهذا مشتمل امران
كون الدلالة وصفا للكلام فالشمول ظاهر غاية الظهور فانه لا يشترك القصد
في صدوره والاخر المدلولات الا الالتزامية عن كلها وان كانت عقلية بالكلام والاشتمال
اي كلام المتكلم المتباين مع الالتزام على المشاركة في العقل والتحقيق وان كانت جهة
للمتكلم فالشمول ظاهر ايضا باعتبار ان القصد غير شرط بل يكفي صدوره لعالم
جعل السامع المعنى في اسناد الدلالة والعناية التي الاخرى انه يكفي التلفظ
فاسم الله تعالى ولقولنا سبحان الله حالة الفعل في اسناد الذكر والتسبيح
لله

على هذا القائل ان يقول انه لا يجوز ان يكون المراد
من الدلالة الدلالة بالذات اي على وجه يكون
مقصودا بالاصالة بخروج المثال لان المشار
كة غير مقصودة اصالة كما حققه السيد



لله تعالى الى المتلفظ حقيقة لغة وكذا اسناد ايقاع مشتهى في البيع خطأ لا
المعتزلة القائلون بالتوليد فانا بان الفعل المرتب على فعل آخر من العبد
صادر عنه وان لم يقصد اليه اصلا وكان من ذلك ان اسناد ليس بمجازي بحسب
اللغة لا كنه رد عليهم اهل السنة بانه لا تاثير ولا قدرة للعبد في ايقاع
الواقع لا صدور عنه الا انه غير مصيب ان اسناد اللغوي قال في شرح المقاصد
الاتفاق واقع على ان الفعل مسند الى العبد حتى كان من غلو قال الله تعالى جاز الفعل
مستحقيقة الى من قام به لا الى من اوجده بمعلوم اشتراك المباشرة بالضرورة واو
يهم بحسب العرف ان اسناد الافعال الاختيارية الى العباد فصرح وان
لا كن لا يلزم لنا اعتبار في المجعول لغة ولذا قال قدس سره كما هو منوال التقيد
التعبير بمعنى لو نظر الى مجرد مفهوم الدلالة لزم الشمول لا كن لو اعتبر القصد
باعتبار القرينة ونسبة الدلالة الى المتكلم خرج عنه ثم ان قولنا جاء زيد وعمر
ان اتى زيد وعمرو ولا يصير تشبيها لغة واصطلاحا الا ان جعل مستعملا في
المشاركة واما بمجرد القصد بالتبع كما في الاسرار العرابية المفهومة تبعا
بلا ماجم فانه بديع **قوله** اذ المراد بالاشعار الخ مجرد غير تام لا نتقاصه
بالاستعارة بالكناية **قوله** لولا دلالة الحال الخ اي لولا القرينة الحالية او
المقالية الدالة على ارادة المنقول اليه ثم ان هذه عبارة الكشاف وفيها
اشكال مشهور لان الكلام غير صالح للمنقول اليه على تقدير عدم القرينة وعناية
توجيه ان خلو الكلام عن المستعار له اي المنقول اليه مصحح لان يراد بالمستعار منه المعنى المجازي اي المستعار له وان عدم القرينة مصحح ان يراد به
المعنى الاصلي اي المستعار منه فيكون مجموع الخلو عن ذكر المنقول اليه وعدم تلك
القرينة متعلقا بصلاحية المعنيين على التوزيع ولو قدم ذكر المنقول اليه لما
بطل كل شرط بمشروطه **قوله** باب الخ ونحوه وهذا مبني على ادعاء انه مراد
التعريف على ما في المطول **قوله** الملكة التي الخ يمكن ان يطلق العلم في هذا التعريف
التشبيه ايضا على نفس الادراك فان ادراك الدليل يستلزم ادراك المدلول

كما قيل وفيه بحث لانه لا يختص العلم به الا صطلاح بعض الشاعر الم وارابع ان يقال
الكواكب مشبهة بالملاحية مع ان المشبه الثريا **قوله** والاما المحسوس الا للعقول
امور الالة المحسوس باعتبار العلم وكذا والمشبه لا مطلقا كما يشعر به تعليله وا
والتشبيه لا يقتضي الا الة المشبه به في وجه الشبه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس
بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير القول بحسوسا مع تشبيه العكس با
لحلول ههنا ان اعتبر في الرائحة الملائمة للمناسبة في المشبه الطيب الكلام مبالغة
واحتياج الى التقدير والا فان اعتبر التشبيه في الحسن والتزايد الغير في المشبه
به الطيب كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف **قوله** لان العلوم العقلية الاثبات
ذالوي العلوم العقلية الصرفة جاز التعبير فيه عن العقل خالية عن العلوم
كلها فيحصل لها العلوم باعتبار استعمال الحواس واما العلم باعتبار الحضوري
فعليل فما فيها عن رتبة الا باعتبار **قوله** ما لا يدرك بالقوة فيه ميل الى مذهب الحـ
الحكماء والا فلا مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليس
الحواس الباطنة مثبتة عند المتكلمين **قوله** مثل الخيالات فيه ان القوة المسمى
المتخيلة ليس تدرك بل معينة على الادراك ومنشاء الفعل التركيب فالمدرك هو النفس
الناطقة المرادة بالقوة العاقلة لا يقال المراد انها ليست مما يدرك النفس
بلا معونة امر اخر لانا نقول فالادراك في العقل لا يحتاج الى امر عن الظاهر
كما هو المتبادر من العبارة **قوله** ولكنه بحيث لو ادركه عقل العبارة ان يقال غير
مدرك بما هو موجود ولكنه بحيث لو وجد لادرك باحدهما **قوله** والحال ان
مضاجع معلق في هذا البيت قلبه وكانه اعتبر ذلك مبالغة في عدم اعتبار
الجزء باعتبار الحصر المستفاد من تعريف الاضافة الجنسية في مضاجعي **قوله**
متخيلة ومتفكرة ذكر في المحصول انه اذا استعمل النفس تلك القوة بمعونة الوهم
تسمى متخيلة وبمعونة القوة العاقلة تسمى متفكرة ولا يخفى ان هذا امر
لا انفكاك له عن الحالات لكن المشهور عند الحكماء انه لا يتصور بمعرفة واحدة
فعلى هذا ينبغي ان يختص بالمتخيلة نوع من الادراك الحصر فتأمل **قوله** والوهمي
المسطور

المعقول

اي لانهما اتحاد في التركيب والاجزاء

المسطور في كتب الكلام ان المعاني الوهمية الغائبة بالمحسوسات **قوله** ادراك
وقيل انما زاد النيل بمعنى الوجدان لان اللذة لا تختص بمجرد ادراك اللذة بل لابد
معه من وصول اللذيذ الى الملتذ **قوله** عند المدرك انما فسر بهذا لان المعتبر كما
قاله بالقياس الى المدرك لا بحسب نفس الامر **قوله** كمال وخير اي كما هو اللائق بما
لمدركه لتكليفه بالحلاوة للذائقة **قوله** من حيث هو كذا انما فسر بهذا لان
الشيء قد يكون ملائما من وجه دون وجه فادراكه لا من جهة الملائمة لا يكون لذة
بل ادراكه المسلم من جهة الرائحة لذة لا من جهة الطعم **قوله** المدركة بالقوى البا
طنة ينبغي ان يعلم ان القوى الباطنة على اصطلاح الحكماء لا تتعلق الا بالمحسو
سات والمعنى القائم بها ما لكنا بعيد ان اللذة والالم الحسيان من عوارض القبيلتين فلا يمكن
جعل ادراكهما بها ولو جعل بعضهم الوجدان ما سوى القوى المشهورة على ما في
بعض القوى من شرح المقاصد وكان ارباب البيان ارادوا بالوجدانيات ما يتعلق
بنفس المدرك فقط **قوله** والضمير للنجوم او لليالي الطيل ولو اجاز ان يبت ضمير
بانه المناسب للبيت السابق اعني نتمته وليل كفاصة بالصدود او جراوس
ازمنة وداع **قوله** في جرانبها شيء مقطع المناسب للبيت ان يقال بين الكلمة **قوله**
اللزوم بطريق العكس لا يخفى انه يمكن ان يجعل كلا من التشبيهين اصلا براسه كما
في المفتاح لكنه جعل المصنف تشبيه السنة والعلم بالنور جرى على الزيادة في
التخييل في اثبات وجه الشبه للمشبه به **قوله** بالحنيفية في النهاية الحنيف
عند العرب من كان على دين ابراهيم عليه السلام واصل الحنيف الميل ومنه الحنيفية
السمحة السهلة **قوله** وهي معرفة الاولى ان يقال معرفته على منهاج العرب في
اللغة **قوله** يتلالا فيها في معقد الوماغ **قوله** من جانب الراني لو زاد الاضواء لكان
احسن وكانه جعلها تحته الا لوان قال في شرح المفتاح الجو ان الضوء مغاير
للون وليس عبارة عن ظهور اللون على ما يراه بعض الحكماء **قوله** بالجسم كما
ذكره كذا وقع في التجريد وغيره من الكتب الكلامية وفيه اشكال لما شهور
تعليقه بالمجسمات واخراج الاشكال المسطحة كالدائرة ونظائرها فكيف

معا

ان يقال اجمل الشارح قدس سره هنا لا حالة على ما سواه بالذات والحقيقة
وما سواه بالعرض والمدخلية في الجملة لا لاظهار كون الشكل من الصفات الجسمية و
يرد عليه ان المحيط بالمحيط بشيء ليس محيطا بالشيء لاختلاف وجه الاحاطة
ثم الكافي حمل الجسم على التعليمي كما اشار اليه في شرح المقاصد قوله متصل
فان الذات اي يجتمع الاجزاء. واحترز بالقيد الاول عن العدد وبالثاني عن الزمان
قوله هي الخروج من القوة الى الفعل الخ اتمام يعرفها بتعريف المتكلمين حصول الجسم في مكان
بعد حصوله في آخر لا لاثبات المقادير بقائم راي الحكماء. قوله وفي جعل المقادير
الخ يمكن الدفع بالنسبة الى الحركة بان ما من مقولة الكيف عند البعض وسواكان
في التمثيل بان قد يكفي الاحتمال العقلي للتمثيل واما حمل الكيفيات الجسمية
على الصفات الجسمية لا على مصطلح الكلام يحسن لاكن لا يلايم سوق كلام
المفتاح والمصنف واما حمل المقادير على الطول والقصر والتوسط والحركة على
السرعة والبطوء والتوسط فيه انه لا يصح حينئذ قوله وما يتصل بها اللهم
الا ان يقال بالاستخدام لاكن لا حاجة في اخراج المقادير والحركات عن المتصلة
تامل قوله او بالسمع عطف الخ ينبغي ان يكون قوله من الالوان وغرابته ونكات
بيان لما يورد الاكر كلا واحد من الغرابين على تقديره ولو ذكرت متصلة متصل كل
منها بقيده للاشارة الى المقصود اي التوزيع فلا يلزم بيان المورد البعيد
في الالوان ولا حاجة ايضا الى التقدير موصوفات في المعلومات قوله يحصل من التموج
الخ اي بحسب جري العادة فلا ينافيه ما ذكر في شرح المقاصد من ان الصوت عند
بحدوثه يخلق الله تعالى من غير تاثير للتموج قوله وكما لبيان منها الاوجه
التعليق في التسمية باعتبار ان الفعل في الجمع والتوزيع في الاولين الكسر من
الانفعال والامر بالعكس في الاخيرين قوله كالبلة وهي الكيفية المقتضية لا
لتلطخ الجسم بغيره [illegible] غير الرطوبة اي الكيفية المقتضية لسهولة التشكل
التشكل قوله المختص بذوات الانفس لا اختصاص بالنظر الى النبات والجماد
فلا يرد ان بعضها كالعلم ثابت للمجردات قوله وهي شوق الاول بالعرب
بغيره

تفسيرها بان يكون للنفس ملكة تحصيل المطالب بسرعة فان في الاساس مرجعه
ذكي. اي فطنة وتوقد قوله مثل الكرم مثال الملكة فان قيل ما الفائدة في الزامية
ذلك كانه اراد بالزامية ما يقوم بصاحبها لا بالغير وان تعلق به كالاضافيات
وان الكرم ايثار الغير بالخير وقس عليه قوله بل يكون معنى متعلقا كالبنوة و
الابوة فانه ليس شيء منهما متقررا في ذات بالنظر اليه بل بالنسبة الى الغير
لاكن العرف يتبرأ لمكان الة ولا ايثار غير ظاهر فيقال ان الوهمي المحض [illegible]
على الحقيقي والاضافي فيهم قوله اشارة الى انه مراده ذكر في شرح المفتاح ان
الحقيقي ما لم تحقق في نفسه وتقرر في ذات الموصوف واما اعتبار النسبي ما
لا يكون كذلك بان لا يكون متقررا في نفسه او لا يكون له تحقق اصلا واما قرب
ان كان من النسب والاضافات موجودة كما هو المشهور عندهم وفيه الكلام. و
الحزم في شرح المفتاح والحزم في هذا الكتاب موافقا لمذهب المتكلمين
قوله اما واحد لم يرد به ان لا يكون له جزء اصلا بل ان يكون بحيث يعد في متعا
رف اللغة امرا واحدا قوله لا يكون الا جسما الجسم الطبيعي ليس بمحسوس
الحس العرفي لاكن الجسم التعليمي محسوس حقيقة وكذا الصورة الجسمية
تامل قوله سواء كان بتمامه حسا اراد بالطرف الحسي ما يدرك هو او يكون مجتمعا
من امور كلها محسوسات وبالعقلي ما عدا ذلك قوله صارت ستة عشر لان
حسية الوجه ولو كان بالبعض كما في المختلف يستلزم حسية الطرف بالتمام
قوله ومن يقال الخ يعني الجراة والجرأة بمعنى واحد على ما في المغرب قوله
ومعنى التركيب هنا ينبغي ان يعلم ان المقصود في تركيب الطرفين تشبيههما في
حقيقة هيئتهما واحدة لا تشبيه هيئة احدهما بهيئة الاخر في اسم
ولذا عبر عن الطرفين بما انتزع منه الهيئة وفيه جوزوا تشبيه المفرد
بالمركب وعكسه ولا معنى لتشبيه الذات بهيئة فيه. وكذا العكس اللهم
الا انهم ذكروا في هذه الصورة ان كلا من الطرفين هيئة وان المقصود ما ذكر
قوله كما في الكاف بمعنى على من الظرف صفة او حال من الثريا وقوله كعنقود



صفة مصدر لاح اى كظهور كظهور عنقود احاك من الثريا او خبر مبتدا محذوف
وكما في الترجيح حال من ضمير الخبر وعلى الجملة حاصل الكلام ان مشابهة الثريا بالعنقود
على عنقود الحالة المرئية وما باعتبار ما لا نهاية في نفسه الا من كراكب كبار وصلا متثبت
المناسبة بينهما الاعلى ما ذكرنا قوله وقد سلت اى اخرجته عن الغمد بكسر
الغين غلاف السيف قوله وترسبه نحو المناسب للفعل لا لكنه وقع في كثير من النسخ
على ما في شرح المفتاح بخلافه فرس يسرع وترسب ان يرسى اقدامهم في الحرب
اذا ثبت قوله تواضعا لم يوجد في كتب اللغة بل معنا غير التواضع لا لكنه قيل
كامل ص الواقع في د لا بل الا عجاز قوله على ما سيجى في تقسيم التشبيه باعتبار
الطرفين قوله يقع عليها الحركة المتبادر منه ان المثبت صفة للحركة وليس كذلك
لان التركيب يعم من تقرير المصنف لوجه الشبه فيحمل الوقوع على وجود الحركة فيها
وجود الجزء مع الكل تامل قوله ولذا وقع عبارة اسرار البلاغة وقد ان الدلالة المناسب
ان يقال يجي التشبيه في الهيئة والكلام من عبارة المصنف ان يجي وجه التشبيه
قوله في كف الاشل المشهور في اللغة انه المفلوج وهو ليس بمراد بل المراد المر
تعش على ما في المفتاح قوله والمعنى كضمير اى الظاهر المعنى على تقدير اى الراى بقرينة الا
الفاء ويمكن ان يكون من قبيل دار قوله في كل حال الى حين بيوت التناسب لما
يسبق من اختلاف الحركات مع ان المصحف في الانقباض والانفتاح يتحرك بعضه الى
اليمين وبعضه الى الشمال والمجموع الى العلو في الاول والى السفل في الثاني قوله وكذا
في جانب المشبه لا لكنه عدم الحمل الحامل على وجه المشاكلة او المبالغة نظرا الى
عدم العمل قوله فالباء سنا الحكم او يكون الباء بمعنى في على ما جوزه صاحب المغني
قوله حتى لو حذف ذكر البعض جاز كل تشبيه من التشبيهات المجتمعة مقصودا با
لافادة ملحوظة قصدا وهكذا استقلالا الا انها جمعت في القفا اشارة الى
اجتماعهما في الثبوت واما التشبيه المركب فالمقصود فيه الهيئة الاجتماعية
الحاصلة من الجميع وليس شيء من الاجزاء ملحوظا تفصيلا قصدا بل تبعا واجمالا
فليس بعدم الحذف والافادة لعدم القصد وان حصل الدلالة تامل قوله من نفس
التضاد



التضاد والمراد به ما يتناول التناقض ايضا قوله ثم ينزل الكلمة ثم للتراخي في الر
تبة بحسب الاخبار وتنزيل التضاد منزلة التناسب تحقيق وجه الشبه واما
ذكر اشتراك الضوئين فتوطية لوالد [illegible] وتمهيد ودلالة على ان اخذ وجه الشبه من
التضاد ليس بمستنكر بل له جهة مناسبة في الجملة ويمكن ان يراد بالشبه المشا
بهة لا وجه الشبه يعني ينتزع بواسطة التضاد والمتابعة بل العلم بهما مع
[illegible] التناسب الضوئين [illegible] قبيل التناسب ولما اشترك الراتع ادعا
لغرض تمليح او تهكم قوله فسل الغيبة على صيغة المجهول ومعناه ذاب من مرض
السل والتهاك لا اسم اى انسي قوله والجهل من سعيه على كاملا ذكر في المغرب حصل
عليه يعني باقي ما نقرره في الكامل عن ان قوله على كامل الظرف لغو ومن سعيه بمعنى
لاجل سعيه وقيل حصل ملحق بالافعال الناقصة والظرف خبر قوله من زيادة الح
التغير او المغيرة اجود اى التشبيه بعد الامر الذي التغير شربه الميل اليه
اجود واحسن بما ذكر زيادة التغير من التشبيه لغيره فليس الباء بمعنى اللام
اى الزيادة كما توهم قوله واللازورد في اللازورد بكسر الزاء المعجمة وقيل بالفتح
معرب لازورد بالزاي العلي وهو حجر معروف قوله والشقائق الحمر كان الشارح
حمل حمر اليواقيت على شقائق النعمان لما يناسب ذكر البنفسج معه لان قوله
من الرياض ينادي عنه ولكن حمله على حقيقة اليواقيت الحمر قوله نهاوى [illegible]
اللازوردية حال لو نهاوى وقامات ضعفت بسبب حمل اللازوردية حيث لا
يستطيع حملها او ضعف ملتبسة بها قوله او ابل النار اى النار المتصلة با
لكبريت الذي يجرب اى الزرقة لا الشعلة المرتفعة قوله كان غرته اضافة الغرة
الى البياض اى بياض الصباح من اضافة الصفة الى الموصوف لان الوصف للمبالغة
على طريقة [illegible] جاوز ذا البياض مشبه بالوجه قوله المنعوتة وليست من ابيات [illegible]
السلوك في كتب اللغة استعمال الا اسبال الا ازمال [illegible] الباء عدم الزيادة
الوطاب الا [illegible] استعمله شعر حيث قال فاسبلة من عبرة اى صببتها
بالمناسبة لكون الباء زائدة قوله باعتبار العرض اى افرادا وتغيرا او تركيبا

> وعلى هذا وجه التوهم الحمل على
> خلاف ما في الحر مع المرجح
> للاطلاق وهو ان لا شيء لزوم
> العمل [illegible]

والاجعوله كرماه اما حسيان او عقليان ايضا تقسيم للتشبيه باعتبار الطرفين
قوله العروبين المركب الخ اذ يلتبس التقييد بالتركيب جاز كان هنا لم امروا حوسر
لا طرحيا فصور من المشبه او المشبه به كما زعموا، تتمة وتعاليه في لا اعتبار كان
مفردا اعقيدا والامركبا قوله زهر الربى الربوة بفتح الراء وبالكسر التل والجمع
الربى على ما فيه من تعويض اللغات ولا سيما. قوله وايضا ان تعود الخ ينبغي ان يقع ان
التشبيه في تلك الصور متعدد لا كونه جهة واحدة كما لارادة والتعلق بامر واحد
كما في المثال المعروف معنا قوله اي الطيب والرائحة فالمشبه الرائحة الزائنة للنساء
والمشبه به رائحة المسك على حذف المضاف او نفس المسك فيه مبالغة حيث جعل
الرائحة ذات رائحة كالمسك قوله كما يبسم عن لؤلؤ الخ معنى يكشف معوي بعن
قوله او برد بفتح الراء قوله او اقاح بفتح الهمزة جمع لا بضم الهمزة قوله
منتزع من متعدد لا يخفى ان انتزاع من المتعدد لا يقتضي كون التعدد في طرف التشبيه
غاية الامر ان المتعدد يكون جزء المنتزع منه لا المنتزع فانه الهيئة الحاصلة
من اجتماع اجزاء المنتزع منه فلا يرد عليه شيء في تمثيل التشبيه التمثيلي بالتشبيه
الذي طرفاه غير مركبين مع ان التعدد لا يوجب التركيب فتدبر لا استعارة التمثيلية
ما يكون طرفاه مركبين لان الظاهر الموافقة بين معنى لا استعارة والتمثيل في ايراد
الطرفين وتركيبهما فافهم قوله جز المجمل ما هو ليس في المتن لعله ما هو يلزم
حذف الموصول مع بعض الصلة او الموصوف مع حذف العامل من الصفة الجاري على
من هو له كما زاده ذكره بيان لحاصل المعنى لا تقدير الاعراب قوله او مجمل الوجه ينبغي ان
يعلم ان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه فلا يرد ان التقسيم لا يأتي للتشبيه
لا للوجه قوله لظهور وجهه فيه بحيث لان ظهور الوجه في نفسه لا يستلزم ظهور
الانتقال من المشبه الى المشبه به وظهور الوجه من حيث الثبوت للطرفين وان استلزم
منه لكن لا يستلزم كونه جليا ويمكن ان يقال هذا التعليل على وجه التغيير
التشبيه المبتذل ما يقع الانتقال من المشبه الى المشبه به مشترك ان يكون الانتقال
بظهور الوجه وانما يكون ذلك المراد ان الوجه الظاهر كما هو الثبوت ايضا قوله

العابد

فان

بان الجملة لسنا الى النعم لا يخفى انه يتم بالنظر الى المعطل اليه ذا المجمل جزء
منه تامل قوله مع غلبة حضور الخ فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو كالانتقال من
المشبه الى المشبه به فجعل الغلبة علة للظهور الذي هو علة الانتقال من المشبه
الى المشبه به مصادرة حينئذ والجواب ان حضور الطرفين في الازمان السابقة به
مستلزمة للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه فان قيل فلا حاجة
الى واسطة ظهور الوجه حينئذ قلنا لا نجعل لمجرد الانتقال المذكور بل مع ظهور
المشابهة ولا نسلم ان الوجه الذي هو وصف مشترك اذا كان قليل التفصيل من قبيل
الحصول وكثير حضور الطرفين فالظاهر ظهور المشابهة ايضا والمراد من غلبة
حضور المشبه به حضوره ذاته فيلزم حضوره مع وجه الشبه قوله كتشبيه
الجرة الصغيرة بفتح الجيم بالفارسية سبوى خرد فتشبيه فانه لا مناسبة به
بينهما والجواب ان الكلام في الكوز المعمول في العرب لا العجم فيقال ان الظاهر
كون الكوز اكثر تكرارا على الحس من المرآة المجلوة فجعل الاول غالب الحضور
مع المشبه والثاني غالب الحضور مطلقا تحكم والجواب ان الغالب عند العرب
شرب الماء فيه ازمانا. المعمول من الخشب والجلد قوله او ندور لا يخفى انه يمكن ان
يجمع كون الوجه جمليا لا تفصيل فيه اصلا وكون المشبه به نادر الحضور فلا يتم
ادخاله في المبتذل ولا البعيد على التغريب ويمكن ان يقال المراد لا انتقال على ظهور
الوجه والبعيد على عكسه والعود وكون الوجه جمليا سبب اكثري لظهور الوجه
بالمناسب ادخاله في البعيد اي ردينة بضم الراء اسم امرأة تعمل الرماح
قوله سنانه السنان بالفارسية سر نيزه قوله سنا لهب السنا الضوء
واللهب اتش كرده بر اشته باشد قوله رفعا اي لا منظر فاعتبر
وجود الشكل وعدم لا منظر قوله والتشبيه البليغ الخ اي المناسب لحال
عمر مخاطبهم فيهم ذا الرد من المبتذل فلا يرد ان البلاغة مطابقة الكلام
لمقتضى الحال فيجوز ان يقتضي الحال التشبيه المبتذل المسموع السامع قوله
بعد طلبه الوجيه انه ذكر فيه ان الحث المستوى من المكور ان حصول نعمة غير

اي وهو المراد بغلبة
حضور المشبه به ومس
لعله بمجرد، اي حضور الطرفين
في الازمنة السابقة ومس
لعله
وكثر

مشتق

مترقية النور ويمكن دفعه بما ذكرنا في حاشية المطول قوله بجعله غريبا ويخرجه الخ
جاز قيل لا يمتنع الابتذال الذي يكون بظهور الوجه والغرابة بخلافه وليس التصرف في التشبيه بجعل
الوجه غير ظاهر قلنا لظهور الوجه من جملة الاسباب المقتضية للابتذال فيجوز
التخلف لمانع لا عن التصرف على وجه يجعل التشبيه دقيقا بعيد التناول
فيخرج عن الابتذال وتناول العامة وقد يعرض مانع عن الابتذال بعد التصرف بعد
ضم ما يجعله دقيقا قوله الا بوجه اي الا ملتبسا بوجه قوله متوافقا حال بان تتكون
النجوم في معنى تلك النجوم قوله وهي تمر الخ اي الجبال تمر يوم القيامة مثل مر
السحاب قوله ومجانبة المجاز بكسر الميم اي ابعده والمجيز اسم فاعل يراد
فيستعار لتعليم الكلام ورده قوله والمشبه به مذكور فكيف قيل لانه
يجوز تركه كما في قوله زيد في جواب من يشبه الاسد كذا ذكره في شرح المفتاح اقول
بل يجوز تركهما كليهما كما يقال في الشجاعة في جواب من يقول في اي شيء يشابه زيد
الاسد وقد اجاب في شرح المفتاح بان ذلك ليس من تشبيهات البلغاء قوله لان
اختلاف المراتب الخ لا يبعد كل البعد ان يقال ان الاختلاف باعتبار اختلاف
الوجه ايضا بان يقال زيد كالاسد في التمويه او الشجاعة قوله بانه ان ذكر
الجميع ينبغي ان يحمل على ذكر الجميع لفظا او تقديرا باعتبار صحة الاختلاف بما
فيه خلل فيه ما ذكر الوجه والاداة دون المشبه فلان الكلام بحسب النحو لا يتم
بدون ذكر المشبه الذي هو المبتدا مع انه يبقى معموله واثره على قول من جعل عامل الخبر
المبتدا قوله والمتوسط ما ذكر قيل الا نفي لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه
والاداة في حذف المشبه فقط لا يتبع هذا المجموع وان تحقق عدم الوجه
والاداة مع انه ليس بداخل فيه لما سيجيء من ان قوله كالاسد في الشجاعة ح
قلنا المراد بقرينة السابق واللاحق يعني حذف الوجه والاداة معا قوله
من حيث الاستعمال فيما وضع له ظاهره يدل على انه شرطه في المجاز استعماله في
الموضوع له اولا وليس كذلك فينبغي ان يحمل على الوضعية بحسب صحة الاستعمال
او على الاعم الاغلب قوله من حقيقته بتخفيف الا مشدد قوله والباء فيه الخ
هذا

اي ان المشبه به ما لا يكون الا مذكورا على ما تقدم انتهى ح

الحقيقة والمجاز

هذا على الثاني ظاهر واما على الاول فباعتبار ان يجعل وصفا للمذكور لا اسناده للمشتق
بتقدير مع التاء قوله اي وضعت له في الاصطلاح الخ اقول الاوجه هذا على تقدير ان
يكون الواضع لله تعالى هو الله فقط كما جعله الشارح في المطول المذهب الظاهر
وكذا على تقدير التوقيف في تعيين المواضع كما يشعر به تقرير المفتاح والجواب ان
المراد بوضع كل طائفة اصطلاحهم اعم من ان يكون صادرا عنهم بنفسهم او بنسبة
اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحي او العلم الضروري وهم متمسكون
به ويخاطبون به في محاوراتهم قوله من الغلط اي الخطا على سبيل الغصب بان
يزعم انه على قانون الوضع من القوم بلا اثبات وضع من غيرهم على وجه الشهرة
قوله احترز بقوله في اصطلاح الخ اقول يجوز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى في
اصطلاح التخاطب وهو يستعمل في احدهما لا من جهة انه موضوع له بل من جهة
العلاقة بالمعنى الاخر كما يشعر به تحقيق المحقق في شرح الكشاف حيث جوزوا
استعارة العمى للعمى البصيرة من عمى البصر مع انه حقيقة فيهما كما يستفاد منه
لا مسامحة وانما اعتبروا الاستعارة للعب لغة في ان المراد من المعقول بمنزلة
المحسوس ولا احتراز عن الرد المجاز بلا علاقة فهو الحيثية فيلغو فيه في اصطلاح
اصطلاح التخاطب كما لا يخفى تامل قوله العلم بالتعيين كافيا اي بالنفس اي جاعل
اللفظ بحيث لا يحتاج الى امر بعد التعيين واما كون المعنى محتاجا الى الغير لعدم
تامينه وصلاحيته للافهام بغير مضر فلا يلزم ان لا يكون الحرف موضوعا
لمعناه قوله مخرج المجاز اقول هذا على الاطلاق على حدة لانه قد يكون المعنى المجازي
لازما بينا للموضوع له فلا يحتاج الى القرينة في الفهم والدلالة وان احتيج
اليه في الارادة ومنها يعلم حال قوله وعدم فهم احد المعنيين الخ قوله ولو وجب
ان يختلف الخ اشارة الى ان يكون اللفظ الخبر مثلا كما انه عربي تركيا وهندوبا
ايضا قوله ولا امتنع ان يجعل اللفظ الخ فيه ان قرينة المجاز لا تتوقع الارادة
دون الفهم قوله وقد تاوله فيه انه لا يجري في جميع كلمات اللغة فضلا عن
جميع اللغات قوله وكي النزوان وهو قفز الذكر ووثبه على الانثى قوله والجبا

نب

زي

قوله لا تتوقع كذا في بعض النسخ والصواب
اسقاط لا وعبارته في الكبرى فيه ان
قرينة المجاز لا تتوقع الدلالة على المو
ضوع له اي فهمه بل ارادة المتكلم اياه
ولا فساد في ذلك الرشيدي يس م

يقال جار حيرا بالحاء المهملة اي يعجز ويميل عن خطه لتشاكله **قوله** مرتجلا اي ان الخ
المذكور في كتب الاصول وشرح المطالع ان المرتجل ما نقل من معنى الى معنى اخر بلا مناسبة
بينهما والمنقول ما نقل بعلاقة مشتهرة والمشترك ما وضع ابتداء لمعان بلا ملاحظة لو
ضع في اخر وقال بعضهم المرتجل ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وجعل بعضهم
المرتجل تحت المشترك **قوله** وعرفي خاص يتعين ناقله لانه ينبغي ان يقيد بغير الشرع
بقرينة المقابلة **قوله** لا يتعين ناقله لا يخفى انه لا يمكن ان يكون العام موضوع بتعين
الناس جميعا بل يكون عرفي كطائفة مخصوصة فتعين الناقل فيه ايضا ولكن نعم اراد
بذلك انه لا يتعين النقل لجماعة مخصوصة كالنحوي والصرفي واهل الشرع او غير
ذلك بل يجري التخاطب بينهم تامل **قوله** وفعل للفعل والحدث الفعل بالفتح مصدر
فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الامر والثاني في اللغة فنقل في النحو الى الكلمة الخ
المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه اعني الحدث
كان مجازا اخر ما وليس حقيقة لغوية فيه كما يتراءى من الصلاة والدابة **قوله**
والدابة لذي الاربع ينبغي ان يقيد بغير الفرس فانه مجاز فيه على زعم المصنف في الا
يضاح **قوله** والمجاز مرسل ان كانت العلاقة غير التشبيه **قوله** في المزادة اي في المزود
الخ اعلم ان الراوية اسم لحامل الماء من الجمل والمزود كظرف الطعام مطلقا
والظاهر انه لا يفسر المزادة هنا بالمزود لعدم المناسبة بينه وبين الراوية
لا كما في المهذب والاساس والعلامة وغيرهم فسروها به فالوجه الصحيح
ان المزادة في الاصل ظرف للطعام وصار ظرفية الماء ايضا لانه اطلاق الراوية
عليه لشبهه كظرفية الماء من الجمل تامل **قوله** وهو سهو غاية التوجيه ان
المقصود بالتمثيل الاكل الذي هو مجاز عن سببه اعني الاخذ لا كونه لا دون حيث التعرض
لان الاول وهذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله اي الدية المسببة فانه لا فا
يدة في ذكره **قوله** فان قيل فهو ذكر الكل لا حاجة الى السؤال والجواب بعد ما عرف
المعرفة ان اللزوم ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره كاف **قوله** فالفعل الواحد
بالنسبة الخ فيه بحث لان المعنى المطلق عليه يعني المستعمل فيه في الاستعارة
شبهة

شبهة الانسان وفي المجاز المطلق الشبهة ودال المطلق ليس مشتبها بالمشتهر لان
المطلق على شبهة الانسان بمعنى انه واقع عليه لا بمعنى انه مستعمل فيه وان الصلاة
في المعنيين فمع لو اعتبر المقابلة لعلاقة المجاز لصح الكلام **قوله** والمتكلم عنها
فيه ان الفعل لا يجب ان يكون مستعملا في صورة وهمية محققة على مذهب المصنف
بمعنى بخلاف التخييلية **قوله** شاكي السلاح من شك الرجل على ما لم يسم فاعله
اذا ظهرت شوكته والحاصل انه اي كالحرب فقلبت الياء الى اللام فقيل شاكي
السلاح كالقاضي فتحذف الياء فيقال شاك السلاح **قوله** مقذف كثيرا من قذف
به ورمي اللحم اي فالمعنى الفني كثير به الحرب **قوله** مقذف بالحجم الظاهر ان الباء فيه
سببية اي رمي بواسطة كثرة اللحم **قوله** فيكون مجازا واستعارة فان قيل الاجابر
في تعريف الاستعارة قلنا اذا حمل على زيد الاسد الذي جعل استعارة عن الرجل الشجاع
كان بمنزلة حجة على مشابهة زيد بالاسد فان قيل يجب ان يكون اثبات النسخ
في الاستعارة مسلما معروفا والمقصود اثبات امر اخر قلنا ذا الوجه الاطلاق
في الاستعارة غير مسلم فانه لا يجري في الاستعارة التمثيلية المركبة المصرحة ولا
في الاستعارة التبعية مثل نطقت الحال والحال ناطقة فيجوز ان لا يكون التشبيه
مسلما في الاطلية في المفرد ايضا والعرف غير ظاهر غاية الامر الشيوع في ذلك
لان الكلام في الوجوه **قوله** ويدل على ما ذكر فان قيل الاستعارة اسم لمفهوم الشجاع
الشجاع بل للذات مع من هو عليه وليس الشجاعة داخلة في المشبه فيجوز ان يجعل
الاسد المستعمل في معناه الحقيقي نظرا الى لازمه المشهور اعني الشجاعة قلنا
لا يناسب ان يجعل الاسد العامل مستعملا في المشبه نظرا الى انه لو جعل عاملا با
عتبار المعنى الاصلي كان الظاهر ان يجعل المعمولات قيودا للمشبه به وليس كذلك
والعامل بالمعنى العقلي قيود للمشبه دون المشبه به تامل **قوله** نعامة اي خال عن
الشجاعة فان النعامة متصفة على الجبانة وهي بالفارسية اشتر مرغ **قوله**
اي باكية والعلاقة ان الغراب يجعل كانه يخبر عن الموت **قوله** مجاز لغوي اي غير عقلي
سواء كان عرفيا او شرعيا او لغويا **قوله** وقيل انها مجاز عقلي لغوا ان حق المجاز

العقلي على معناه المتعارف بمحصل الخلاف ان الكلام المشتمل على الاستعارة اما ان
يقع التجوز في الطرف فيكون فيه مجاز لغوي او في الاسناد فالمجاز عقلي فيه بحث لانه
لا يدافعه الاستدلال ولا الرد على من الحق وايضا ليس المقصود من المجاز العقلي الا
المتابعة المستفادة بالكلام وكونه وان حمل على غير المتعارف لا عند اعتبار المذهب الا
المستخرجة اي التصرف العقلي فيبقى الخلاف اي جعل اللفظ مجازا لغويا او جعله
حقيقة لغوية لا لكونه على التصرف من العقل فيرد عليه ان لزوم التصرف العقلي ينبغ
ان يكون فيه محل الاتفاق بلا نزاع واشتباه وبالجملة لا يظهر ان تردد الشيخ وغيره
من علماء البيان في ان اللفظ بمجرد التصرف العقلي يصير دعاء حقيقة والادعاء لا
يصير حقيقة لغوية تامل **قوله** لان مجرد نقل الاسم فيه مناقشة لانه يجوز ان لا
يكون في الاستعارة الادعاء بل مجرد نقل الاسم ولو الى معنى لوضع اخرجا العرف
بان بالوضع في الاستعارة **قوله** من يلي علاالنه البلا مقصور كمنفه شذرت الا
والغلالة بالكسر **قوله** ازراره الزر بكسر الزاي كريبا زجاجة فالكلام ان الضمير
راجع الى الغلالة نعتا وبل الشعار ويحتمل الرجوع الى الممدوح **قوله** لما سبق من انها
تقتضي الحاق ادول الاستعارة ما تقتضي تاويل الجنس في المشبه به فيراد خال المشبه في
المشبه به على التاويل والوسع فيفوت المستفاد من استعارة اسم الجنس بحسب الكلام
انه من افراد جنسه الحقيقي كسائر الافراد الحقيقية والاكز يجعله من جنسه في
الواقع على الادعاء وتاويل الجنس الى متعارف وغير متعارف على ما زعم القوم والاشك
ان المقصود في استعارة العلم بحسب الظاهر ان المشبه عين ذلك الشخص ويمكن
ادعاء الجنس التاويل فيه ايضا بان يدعي ان العلم موضوع بازاء ذات له تلك
الصفة المطلوبة مطلقا لا الشخص غاية الامر ان اسم الجنس له جنسية في الواقع
فيدعى له جنسية اخرى فيوقعها بخلاف العلم فانه شخص فيدعى له الجنسية والاتحاد
في ذا المورد ذكر السيد رحمه الله انه لا تجري الاستعارة في العلم الا فاد واما باعتبار انه
لحب اشتهار المشبه به بوجه الشبه وذلك الاستعارة في العلم لا يوجد الا عند النوا
وانت خبير بان ذا المصنوع فانه يكفي احوال الامور انما كون الشبه وجه في المشبه به
جليا

جليا بنفسه او كونه معروفا بوجه الشبه على ما قال في المفتاح وايضا المناسب
اعتبار الاستعار عند الجماهير لا مطلقا وكثيرا ما لا نادر الشهرة الاستعمال بالا
وطاف الخاصة في الجملة عندهم فاقهم **قوله** فتعلق قوله تعالى فيه الالوهم اليه قوله في
لابايا ذلك ان احسن **قوله** لولا الثه الا اذا المتعارف المحاربة بالسيف لا بالثنا **قوله**
على اروس الاعوان انما اورد الا ومن جمع فلة اشارة الى ان رؤوس اقرانه قليل الا
لكمال شجاعته **قوله** اي انامله انما قال الانامل دون اطرافه اشارة الى ان الاصابة
الطاعفة لسهولة من غير كلفة فيه مبالغة في شجاعة الممدوح **قوله** استعار
الطيران للعدو والصواب للذهاب بسرعة اذ العدو لا يناسب الراكب كما يشعر
به اول الحديث **قوله** لمعز بن الجماعة متعلق باستعارة **قوله** من تعزر في غير هذا العز
الخ هذا هو المشهور عند القوماء لا لكن الدليل على ذلك الدليل بتمامه ولذا اختار
بعض المتاخرين الاختصاص بالشهرة والقطعي في الذاتيات ايضا اشار الى ذلك
من سره في بحث الكون من شرح المقاصد **قوله** من بوسم القربوس بفتح الراء لا
انه قد يستكن لضرورة الشعر كما يفهم من الصحاح **قوله** وسوان تجمع الرجال الخ فعلى
هذا الاستعارة لفظ جمع مخصوص كل لازم للهيئة للنفس المعينة **قوله** فالمراد
بالاحاديث احدوثها ويجوز ان يراد بها كراهما اذ يقال هو من اطراف العرب اي
كرامهم **قوله** دفاق الحصا الرفاق بالضم يعني الرفيق **قوله** كما في قوله فعلى واشتعل
الراس شيبا لا يخفى انه اسند في الاية الفعل القائم بالحال الى الشعر الى المحل اي
الراس لاستغراق الحال وشيوعه في المحل والتشبيه بالاية يقتضي ان يكون هنا
السيلان للمحال اعني المطي لا لكنه اسند مجازا الى المحل اي الاباطح والبطاء ليست
للتعدية بمعنى اراد ذهاب فانه ليس فعل المطي وانما هو فعل الله تعالى بل الباء
للملابسة او بمعنى في لان الكلام على القلب فاصله سالت المطي بالاباطح **قوله**
حلي القيد الحلي بفتح الحاء وسكون اللام بالفارسية ميرانه وجمعه الحلي
بضم الحاء وتشديد الياء والقبط قبيلة فرعون **قوله** قال السامري اي هو شخص
نسب في عهد موسى عليه السلام حليا على شكل العجل من زعم انه اله **قوله**

اناكان بفتح الراء لان معلول
بسكون العين ليس في كلام العرب
وانما الذي فيه فعلول بفتحها كحرموت
وزرنبوت كذا يفهم من
الصحاح

وهو موضع الغبا. كله المناسبة كلمة بدل الكلمة قوله وهما حسبان انت خبير
بان الضوء ليس بحسي الا ان يقال بحسيته مثله نظرا الى ان الحاظ بالمبصر حسي
قوله سترها بظلمة هذا مبني على جعل الظلمة وجودية قوله فيه اشكال لان
الخ ويمكن ان يجاب عنه بان النهار عبارة عن مجموع المدة المعلومة فالواقع في
عقيبه المدة جميعه الدخول في الظلام قوله وذا الدعا الخ اوله اعيرتنا البانها
ولحومها فمعناه استعمال على وجه الانكار اي لم عيرتنا البان الابل ولحومها ولا
نتعالج بها جايز عقلا وشرعا يقال عيرته كذا وكذا وربقة بفتح الواو اسم لان
قوله وتلك شكاة الخ اوله وعيرها الواشون اني احبها الشكاة بمعنى الشكوى
قوله وافوي فيه بحث وتعليله لا يقتضي ذا الغرض قوله والمستعار له التبليغ فيه
ان التبليغ لا يتعدى بالباء اصلا فالمناسب ان المستعار له الجهر وبين الجزم ولذا
والبالجزم كما فيشعر به قوله والمعنى ابن الامر الخ ثم ما في قوله بما تؤمر مصدرية او
موصولة والعائد محذوف اي بما تؤمر به من الشرايع وينبغي ان يعلم ان الصدع في
لغة في تفرقة التجزية واما الصدع بمعنى الشق والكسر المتعدي بنفسه على
كتب اللغة قوله كما في الاعلام المشهورة الخ وانما الحقت تلك الاعلام باسماء
الاجناس دون المشتقات لان تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كما في اسماء الاجناس
لا داخلة كما في المشتقات قوله وانما يصلح للتهكمية الخ انت خبير بان المجاز
المرسل لا يتحقق الا اذا اريد المعنى الحقيقي بالملزومية فلا يجري ذا الرايضا
في المشتقات الا تبعا ولم ينقل ذا الرعن القوم قوله براسلته دخول الزمان فيه
ان التعبير عن الماضي بالمستقبل او عكسه يعد من باب الاستعارة قوله كذا ذكر
فيه ان هذا الاستدلال بعيد ان يعتبر التشبيه اصالة في الافعال والمشتقات
والحروف بل يكتفي بالتشبيه في المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه
والاستعارة تبعا في الحروف على وجه السراية من المتعلقات قوله بعد استفادة
منه فيه اشارة الى منع الاستفادة من جميعها احدهما ان كلا من الحركة والزمان
يقع موصوفا مثل حركة سريعة وزمان طويل مع انه ليس بحقيقة وذا بالمعنى
الخ

الخ ذكره الشيخ متابعة للعلامة وكثير من شارحي المفتاح فسم مكن ان تعبير
الحقايق بوجه لا يرد عليه ذا الورثا فيما ان المدعى هو ان الفعل والحرف لا يقع به
مشبها به والدليل يقتضي امتناع ان يصير مشبها واجيب بان اقتضاء التشبيه
من كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه فيستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا
ومحكوما عليه لغير الاخير انه لا يلتفت الذهن فعلا وتفصيلا الى انتزاع المشبه
به بوجه الشبه كما يلتفت للمشبه فلا يلزم ان يكون المشبه به معنى مستقلا
بالمفهومية لا لحالة الحكم عليه تامل قوله غير مستقيم على مذهب المصنف فيه ان هذا
مسلم عنده لكنه لم يدع الاستعارة التبعية في الفعل والداعي والعلة بل انه
يقرر المشبه بين العداوة والداعي ثم يستعار اللام الموضوعة لترتب العلة
لاجل ترتب غير العلة فيذكر غير المستعار منه دون المستعار له قوله يلايم
المستعار منه والمستعار له المراد ما هو اعم بحسب اللفظ والمعنى اي ذكر ما يلايم
احدهما بعد تمام الاستعارة وقرينتها قوله شبه ما في الضحك الخ يعني بانه قد
تجاوز حد التبسم الى الضحك فيكون ضاحكا حالا لا باعتبار التوسعة في الزمان
التبسم اول الكمال معفورة واما اذا كان التبسم من مراتب الضحك فالحال مقدرة قوله جا
الضحك بالفتح على ما في الصحاح قوله اذا تبسم الخ لا يكن المصير من باب المصادر
ان الضحك محمول على العطاء مجوزا قوله والثالث مرشحة الترشيح تربية الولد
باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص ويقال ايضا رشح للوزارة تربي اوشا
لها قوله يعران رشح بالنسبة الى قوله له لبد من مقذف لانه لا يختص بالمستعار له
المستعار له على ما سيجي معناه في اول الاستعارة ودون الخفاء لم تقل الا ان يراد
انه ليس من زيادة جنسه ومشابه التقليم والا مغفر يرجح في بعض افراد لا فتش
ايضا ذا الرو وينبغي ان يعلم انه لم يقع للمبالغة في النفي لا النفي المبالغة ومثل
ذا الرقوله تقل وما يليه بالنظر للغيير قوله ومبناه بالتذكير في النسخ المصححة
بتصحيحه فهو سهو اي مبنى الترشيح واما تانيث الضمير على ما في الترشيح
الطول فالمرجع الى الاستعارة لكنه قد سبق ان مبناها على تناسي التشبيه

فعل

فيقع التكرار مع ان السوق ماما، قوله حتى لكن بالله وصيغة الماضي سوا الرواية
والله للاستواء على ما يفهم من شروح المفتاح لاكن دخول تلك اللام على الماضي
المتصرف بدون قد مما لا يجوز عند الجمهور ويمكن ان يجعل اللام في جواب الهمزة مع
قد قوله مع محوه اي محو الاطلاق قيل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه
وذا الوكالة في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار
الاطلاق اي المشبه قلنا المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المفيد بالخاصة
مع ادعاء ان الاطلاق اي المشبه عين المشبه به فلا يرد عليه انه ينافيه ما سيذكر من
انه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان قوله وقد وقع في بعض استعارة
العجم الخ فيه انه ينافي ما سيذكر من انه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما
كان للتعجب والنهي عنه جهة اللهم الا ان يقال ان التناسي في نفس الترشيح الرا
فع بعرضية الاستعارة او التشبيه قوله واما المجاز المركب الخ اقول لا يخفى
ان الهيئة التركيبية موضوعة للايقاع او الانتزاع او الوقوع او اللاوقوع
فلا حاجة في تشبيه شيء بشيء ما وذا البرهان المقصود من قولنا اني اراك مثلا تشبيه
التردد المعنوي بالتردد الحسي بل تشبيه الهيئة الحاصلة للاحد المتردد دون
بالاخر تأمل قوله فيقدم رجلا الخ المراد بالرجل هنا الخطوة يعني تخطو خطوة
الى قدام وخطوة اي خلف لا لكن الغرض بالنظر الى موضعه الاول الخلف بالنسبة
الى موضعه عند الخطوة الاولى لان ذا الرجالة المتردد حاجيهم قوله لا تغير حالا
اي من حيث التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع على ما يفهم من شروح المفتاح
قوله لان الاستعارة الخ وايضا المثل على ما يفهم من استعماله علم غير متكلم بكون اللفظ
المتداول بينهم فلا ينبغي مثلا قوله بالصيف ضيعت اللبن الخ ذكر في الصحاح
المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوبا على الظرفية وقال في الاطلاق خرجت
به امرأة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبره فطلقها فتزوجها رجل اخر
معسر وبعثت الى زوجها الاول تطلب منه شيئا فقال الزوج ذلك المثل قوله امر
مختوم الخ الاختطاف بالاضافة الى المشبه قوله العيبة بالعباء يعني وجدت
قوله

قوله الخرزة الخرز بالتحريك الذي ينظم الواحدة خرزة قوله معادة سمي بمعنى النعر
يز قوله ولا ابغيها اي رحمة وشفقة يعني ابغيت على فلان اذا رحمته قوله به
نواحيها اي نواحي الوكالة فيه محل مناقشة لان الوكالة فيه متصورة فلا استتار
نعم الاطلاق المتكلم لا يمكن ان يتصور بدون اللسان قوله امر عكس الخطاب
للزوجات الحاضرات في مرض الموت قوله كما هو شان الكناية اي شبه الكلام با
لكناية في الاستتار الى المقصود بلا تصريح قوله وافصح بالكلمة لا يقال اعتبار
القلب لازم لانه ذكر في كتب اللغة يقال افصح عن الامر اذا امتنع عنه ونحو
نادر عليه لانا نقول ذكر صاحب الاساس من المجاز افصح المكر اذا امتنع مع
ان في الاسناد المذكور الى الباطل بدون اعتبار القلب اشعار الى ان شغله به لا
عن اختيار قوله فالصبي على سنن الخ الصبي بالكسر مقصور امص يعني الميل
المذكور لكن الانسب ان يحمل هنا على الحالة التي للانسان عند الميل الى العرا
بوجه الشبه الاشتغال التام تترا بعها كما في جانب المشبه به اي جهات الجهل
المسير ويمكن ان يحمل على ما يمال اليه من تكلمه من الجرائم والشهوات قوله
رحيل الخ جعل المصنف الصبي على هذا معنى اخر اي كونه صبيا ويجوز حمله في
كل من حبي الاستعارة على معنى واحد قوله تتناهز اي تجتمع قوله بمنزلة قولنا
باصطلاح وفيه بحث لا يخفى قوله ويمكن الجواب بان السكاكي الخ العرض من
هذا الجواب ويترشح اشار اليه بقوله اللهم الا ان يقال الخ ان المعتبر في هذا
لكلمة الوضع ودفع ان يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما اشار اليه
الوضع بالتحقيق دفع ان يحمل ذا الرستاق الا الوضع بالتاويل ايضا قوله وفيه
للبعض نظر وجه النظر اما في الاول فظاهر واما في الثاني فهو ان الوضع الذي به
التخاطب معهود بين المتخاطبين في الموارد الجزئية لا ان صاحب التعريف تخا
طبه قوله الراجع الى معنى الكلمة احترز به عن المجاز الراجع الى حكم الكلمة
سواء الاعراب نحو قوله تعالى واسئل القرية حيث اعرب القرية بالنصب الذي هو
في المخاطب المحذوف اي الاهل واحترز بالمتضمن للعلاقة عن الكلمة الموضوعة



لحقيقة من الخفا بوضع ضمير المستعملة في تلك الحقيقة بدون الضمير بمعونة القرينة
قوله وصف اخرى صورته اراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبهة
بها وانما عبر عنها به لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني معنى
البيان وكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى قوله يجب
ان يراد الخ يعني لما لم يدخل المجاز العقلي والراجع الى الحكم في المجاز بالمعنى المذكور يجب
ان يتناول الراجع الى المعنى المركب ليصح حصر المجاز في اللغوي والعقلي والا بطل
لان المجاز المركب حينئذ داخل في المجاز الذي هو مقسم وقد خرج عن المجاز المنحصر
للعاقبة على تقدير تخصيصه بالمفرد قوله من كثرة الاعتبارات الكاشفة عن الموارد
باعتبار المراد قوله اذ في ملابسة الخ وهو ان كلا من الخيال والوهم قوة باطنة
متعلقة بما الخفي حسا وعقلا قوله على انهم الخ الحاوي للتمسك في كتب اهل
العربية حيث قال صاحب المفتاح يقال تخيل اليه انه كذا على ما لم يسم فاعله
من التخييل والوهم وصاحب الاساس قال افعل كذا على ما خيلت على ما ارتك
نفسك وسميت واتهمت قوله ثم يتجه ان يقال الخ انت خبير بان مخالفة القوم
في اصطلاح بلا اسنوعير مستحسنة قوله ولما كان هنا الخ ملخصة سوال انه
ضمن ان يجعل كلام المصنف منعا لكون تلك الاضافة دليلا على استعمال العلم
المشبه في المشبه به حقيقة قوله واختار السكاكي الخ حاصله يجوز العلم
ايضا في كل منهما تقليل للاقسام فلا يرجح احدهما على الاخر قلنا لا يجوز اعتبار
التبعية في مثل اعجبني لسان الحال قوله لجعل قرينتها الخ لا يجري فيما اذا
كانت القرينة حالية ثم يمكن ان يعتبر الاستعارة بالكناية في قولنا له
اظفار المنية المشبهة بالسبع قوله الا ان هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي
لانه لما جعل نطقت مستعملا في امر وهمي لا يكون رفع السكاكي اعتبار الفعل
استعارة التبعية حقيقة ولا مجازا ودفع الاعتراض عنه بان المكنية لا تستلزم
التخييلية وذلك لانه اضطر اخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية في نحو
نطقت فجعل مستعملا في غير الموضوع له باعتبار المشابهة واذا كان ذلك الفعل
المستعمل

المستعمل فيه امرا وهميا وجد التخييل ايضا قوله وفيه ما مر الخ كتب في هامش نسخة
قال هكذا وفيه نظر لان السكاكي قد صرح بان نطقت في امثالها امر وهمي كاظفار
المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار الحقيقية ولو كان مجازا
مرسلا عن الدلالة لكان امرا محققا عقليا على ان هذا لا يجري في جميع الامثلة ولعل
من يعود لها اعتراض الاول هو وجود المكني عنها بدون التخييلية وعلى الجواب بان لا
المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية ان التخييلية لا توجد
بدونها فيما شاع من كلام العلماء اذ لا نزاع في عدم شيوع مثل اظفار المنية
الشبيهة بالسبع وانما الكلام في الصحة واما وجود الاستعارة بالكناية بدون
التخييلية فمتنازع على ما قرره صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله
وصاحب المفتاح في مثل انبت الربيع مقام الخاطر من ذهب الى ان قرينة الاستعارة
بالكناية قد يكون استعارة تخييلية من اظفار المنية ونطقت الحال وقد يكون
استعارة تحقيقية على ما ذكرنا في قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك ان البليغ
استعارة من غور الماء في الارض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء وقد يكون
حقيقة كما في انبت الربيع البقل الى تمام كلامه اقول قوله يمكن الجواب الخ جواب
عن قوله ولو سلم بعدم الاعتراض الخ لا عن اصل الاعتراض لانه قد سبق انه صرح بان
نطقت الحال امر وهمي وانما اضطر اخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كما يظهر
وجه الشبه الخ الاولى تركه لانه مشترك للصحة لا مشترك الحسن قوله ولوجود الوجه
ان وجه الشبه غير مبتذل قوله يعني المرضي الخ حاصله ان المتمتع في الناس
من الزاهد في الدنيا عزيز الوجود قليل قوله في كثير الخ قد يكون وجود المانع للكثرة
قوله ونعيق الاستعارة مما يكون المشبه اعم محلا من الاستعارة قوله فاعل قوله
القفار ان به الاتراب جمع الترب وهو ما العاد نسبة هم زاده قوله بغير صيغة ولا
نسبة لو قال المطرب بما الموهوم لكان احسن قوله كقولنا كناية قولنا
يعني قولنا وقولنا وحي بين ابوبيان عنه وكناية حال عنه قوله وهو غير
التبعية بالمعنى الذي سيجيء باعتبار هذه الواسطة وانت خبير بانه يجوز ان

يعتبر البعوض في هذا القسم باعتبار معنا ان يختص صفة لموصوف ويكون بهذا الصفة
لازم فيتذكر لعلها هذه الصفة كناية عن الموصوف قوله نوع خفاء وكانه الوجه
لتكرر الى الخاطر والاجابة لتراه لما في عرفنا الكفو من انه يحتمل ان يكون سبب البلا
غة لازمة لما في الخارج خفي قوله ان السماحة هي بمعنى النوال اي الجود لا كون
الخليج الكوسي قال السماحة بذل شيء عن طيب النفس مع انه ليس مبذولة واجبا
والندى سهولة الانفاق للمال الكثير في امور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيها
المطعمة والمروءة حقوقه وعفة طاعة في التخلي بالاجادة ومقول الاخيار او بر
قال في باب الهمزة من الصحاح المروءة الانسانية ولك ان تشدد وذكر جمهورة
فقهاء الشافعية التفسيرة بسيرة امثاله في زمانه ومكانه وقيل هي التوقي عن
الادناس وقيل ان لا يفعل في السر ما يستحي منه في العلانية وقيل التحرز عما
يسخر منها وقال الفقهاء من ترك المروءة لبس الفقيه القبا اكل الطعام من المر
[illegible] في العرف سعة الاحسان في انفاق المال وغيره كالعفو عند القدرة قوله
وفيه تكرر قيل وجه التكرار نسج الشيء يجوز ان يكون اعم من المقسم فيه الاصل
المتبادر من التقسيم ذكر جزئيات الكلي المطرد عليها المتمايزة بعضها عن
جزء وما يشبه ذه القوة القول باعمية القسم على سبيل التسامح ويمكن ان يوجه التكرار
بان التفاوت لا يتعدى الكلية الى الامتياز او والمناسب بها هنا لا انفصال بين
عليه ما يرد على الانفصال تامل قوله ان علقت الوسائط مع خفاء [illegible] لان يقال
ما ذكر في الايضاح مراد المصنف بالايجاز كما فيه نوع خفاء الرمز لا [illegible] عربي
الفعال ومن بلا واسطة اصلا قوله لا ايماء والاشارة الخ وكان وجه المناسبة
في النسبة اذا لم يكن فيبين [illegible] في التلويح والرمز تعبير الاسم الدال على مكنون
الاشارة قوله ابلغ من الحقيقة الظاهر ان صيغة التفضيل من المبالغة لا من
البلاغة قوله اي يتصور معانيها المشهورة ان حقيقة العلوم المسائل او الحد
التصور بها او الملكة لا تصور المجهولات وما يتعلق بها الا كم ذكر في شرح الفا
صوان الصناعة قد تجعل عبارة عن عده اوضاع وتنبيهات واصطلاحات وغير
ير

قوله ويزيد في الوجعل التصورات الحقة داخلة في حقيقة الحكمة على ما قيل
راجعة الى التحسين المعنوي او كالراجعة [illegible] يشكل بالمشاكلة التي من المحسنات البد
يعية المعنوية فان الظاهر ان حسنها باعتبار ايهام التحسين اللفظي اذ الغا
ية المحجة فيه المطابقة العقلية تامل قوله ما سماه بعضهم تدبيجا التد
بيج بالدال المهملة والجيم من الديباج قوله حضر مرموع خبر بعد خبر لان العصير ة
على ولة النجم قوله وازور اي عدل معرضا عن جانب الذي لم يجانبا وبشر قوله
ورق الى الرزق ارحمت منه [illegible] وتعرى بالقاء قوله ودخل فيه اي في الطباق الخ
يمكن ان يقال انه داخل في مراعاة النظير بل لا كما ان المطابقة انما هي جميع
الضدين والمراعاة جمع الاشياء المتناسبة المتوافقة واما المقابلة فهي
المركب منهما فهي اخص من كل منهما بحسب التحقيق لا الجمل قوله زاهدين فيما عند
الله زهد في الشيء وعن الشيء اذا رغب عنه ولم يرده [illegible] معقم
اغلاط كثر في المغرب قوله في صفة الابل اي باعتبار الضعف والهزال قوله
العلقات المحينات يقال علقت المعوه وعلقه حسا [illegible] الرد [illegible]
قوله منحونة يقال نحت العود فرا شيئا [illegible] وعطل البيت ان زال المعاد [illegible]
تشكلها ودقة اعضائها [illegible] تلك العشق المراد ومنها وهي الاسم الح
النحوية المراد وهي لا [illegible] وتكلمة بل لا [illegible] تقال الى اسم قوله وهو مطبع كما استعما ع
السبع الكلا المعنى يقال صبع الوراق اي ضربها وصبع السيف عليها اي عمل
[illegible] الملكة اذا عرف الروي بعنا لحث جاز الروي على تفسير الحرف التي تبنى عليه
القصيدة فيقال لا سيما [illegible] انه يجوز ان تعرف الروي ومع ذا العرب [illegible]
[illegible] العجز من الصفرة او البيت عليه كما قال الشاعر وليس الذي حرمته بمحرم فانه
يجوز ان يكون العجز بمحرم او حرام تامل قوله لو فوقه اي ذا العرش في صحبة لا يخفى
ان المشاكلة ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة ولا تخلص سوى
ان [illegible] في ثالث في الاستعمال الصحيح او العوال بان هذا نوع من العلاقة فيكون
مجازا هكذا يستفاد من شرح المفتاح وانت خبير بان المطابقة في الذكر بعد استعما ل

اللغة والعلاقة يجب أن تكون متعرفة لتلاحظها ويستعمل لاجلها بل العلاقة هي
المجاورة في الخيال كما قيل ولا يخفى أنه لا يلزم في صورة المشاكلة المقارنة الخيالية
المعتبر اللغة فقط وبمجرد ذلك لا يصلح للعلاقة وقال في شرح الكشاف في تفسير
قوله تعالى إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ونحاه كلامهم أن بمجرد وقوع هذا اللفظ
في مقابلة ذلك الوجه التجوز لا خفاء انه يكفي في بعض صور المشاكلة اعتبار
استعارة ما لكن الكلام في مطلق المشاكلة فيتجه لا يستحيي في قوله الحنفوا اجبة
اقوال المتبادر من الكشاف وتفسير القاضي هنا أن لا استعارة في مقابلة المشاكلة
تامل قوله نجم مضارع تشكل قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى فيه
اشكال لان معنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في الكشاف والصحاح فلا يكون
اطلاقها عليه تعالى محتاجا الى اعتبار المشاكلة ويؤيده ان قوله تعالى كتب
على نفسه الرحمة واعتبار المشاكلة التقديرية في تلك الاية غير ظاهر والاحتياج
اليه جعلوا اختيار قوله في وجه المشاكلة انه عبر عن لا اعلم معلوم ما جملا
اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي تاملا لكنه قوله
في شرح الكشاف في وجه اطلاق النفس على القلب لا ذات الحيوان بما تكون
وهذا التعليل مشعر باختصاص النفس بذات الحيوان فعلى ما يكون اطلاقها عليه تعالى
تامل قوله ولزمني اللجاج مجاز عن اللزوم قوله اطبخت يروى بالتذكير والتا
نيث او مختلطين قوله اذا المشاة بلا بحور لا يخفى انه يلائم العقوة ايضا لاكنه
انسب بالموج عربيا تامل قوله اي اخرج السماء يطلب الشاعر فروته حيث قال انا
نزل المطر بارضهم ونبت الكلا وعمياه وان كانوا غضابا وهم لم تلتفت الى غضبهم
قوله ويسمى الغضا بالغين والضاد المعجمتين لا كن مغلوب انوع من الشجر بالعار
سبقه بالغ ومعنى البيت امطر الله تعالى هذا الموضع واهله بانزيدها وهو ونطا
رنتم وان شبوا او غرو التحمر الغضا به فلي واحر قوى بنار العدوي الخ فشا به نار
الغضا قوله وتعدد كم متعدد الخ توجيه الضمير الراجع الى اللف والنشر بالنظر
الى انهما نوع واحد من المحسنات قوله نعم ولكن باعتبار الخ احتمال يعني هذا
النفس

النفس بحسب المعنى في الواقع لاكن الضمير طابق بحسب اللفظ ليرجع الى كل منهما قوله
وانت حقيقة الحقيقة بكسر الخاء الخفا بفتح النون مقصورا ومعناهما بالفارسية
ترد ... وحاصل البيت كيف اخرج رجيله ودواعي الحب من حسن العيز واعتدال
القامة وعلى الكعل موجودة وردها بكسر الراء الكفل وينبغي ان يعلم ان المنصوبات
تمييزات عن النسبة التشبيهية اي انت تشبه الغصن قدا اي تشبه قوله بقدره
المراد بالعجل العيز تجوزا قوله او مختلطا عليها على عكس الترتيب قوله علت
يا عاشق الخ وعلى هذا قوله ان الشباب بفتح الهمزة لاكن رواية المفتاح على العكس
قوله على ضم بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء المنقوطة تحت قوله على
الخسف بفتح الخاء المعجمة قوله الشيخ كما هو بالشين المعجمة والجيم المشددة
قوله ومنه الجمع التقسيم الفرق بينه وبين التقسيم اذ ذكر المتعدد هنا على ما
جمال وتم على التفصيل واما الفرق بينه وبين اللف والنشر باعتبار تعيين ما
به الى كل متعدد هنا بخلاف النشر واللف قوله جمع ربال بتحريك الباء فادا الخ
القانيب اعم شيرها امهال على الشكيم واذى صبرها ضرع لا يبتغي بلقم تشراه
عزيلو في الموت ليبس له ... ولا يشبع احوال العود كيسوق لزابه التاج وذكره
الصمام فوقه والمعاد ان المقانب جمع المقنب بكسر الميم وهو جماعة الخيل على
ما في الوسيط والنهل الشرب الاول والناهل العطشان والريان ايضا وجمعه
النهل والشيم ذعابه لكل ويكنى بها عن الشهوة كما في الوسيط وفي الكلام
لغة وحيث ان شرب الخيل ابتداء ما هو النهاية في وقت الشكيم المانعة عن
الشرب وقت الشهوة والسرعة مثل الصغر بمعنى الحركة ولا اعتقاد لا احسا س
قوله المقانب بالقاف والنون العساكر قوله شفاء الروم الاولى ان يقال جمع
الروم تحت حكم الشفاء قوله والتابيد مر مسوا ... الخ ... الاية على هذا
الوجه الا بغير فيما بين وقت دخول اهل الجنة واهل النار الى ها لا نهاية الا وقت
مشيئة الله تعالى فانه ليس الكل كذا المرجع فقوله تعالى عطاء غير مجذوذ للاحتراز س
الابع ان استثناء باعتبار الانقطاع نظرا الى البعض وعلى هذا لا يرد ما قيل

زان خلود كل شخص في الجنة لا يتصور الا بعد دخوله فيها فلا يصح استثناء الجميع
العصاة من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم واما حمل الا استثناء على
ان اهل الجنة لهم فيها سوى نعيمها ما هو اكبر واجل منه وهو رضوان الله والفوز بمعيته
ان الرضوان ايضا في الجنة والاية لا تدل على ان التنعيم بعد تمام الجنة فضلا عن
حصرهم نعيمهم في ثمرات الجنة اللهم الا ان يقدر مضاف اي في نعيم الجنة ويعتبر الحصر
بمعونة المقام تامل قوله حفي بالفناء ومشايخ الفناء مطور وعني بالكسر واعطاه
من عطاء ما يغني قال شارح الابيات الصواب رواية من روى بالغني اي الكريم
يكني به عن نفسه وبالمشايخ عن اصحابه لكثرة تجاربهم في امور الحرب بحيثية لا يفار
في القتال والتغلب ويكان نعم مرد من حيث انه لم تر لجاهم قوله ما يكون من التجريد في
اعلم ان صاحب الكشاف جوز ان يكون من البيانية للتجريد الا ان الشارح ذكر
في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر كونه من البيا
نية تجريدا كلا قوله لمسقة اشراقها الشرق ويكسر الشين المعجمة كنح دعان
جمعه الا شراق قوله لا ينسران معي بالمعز قوله مثل العنيز دهر بفتح العين وكسر
النون قوله اي الا ان يموت استثناء على سبيل المبالغة والا فالموت ليس داخلا
في البقاء قوله لا ينافي التجريد جاز قبل مبنى الالتفات على ملاحظة اتحاد المعنى
والافتنان في التعبير عن معنى واحد بطرق مختلفة ومبنى التجريد على اعتبار التغاير
ادعاء فكيف يتصور اجتماعهما قلنا يكفي في الالتفات وقوع الافتنان واتحاد المعنى
في نفس الامر ولا ينافيه اعتبار التغاير ادعاء الا ترى ان صاحب المفتاح جوز
ان يكون جاء بوق الالتفات في مثل تطاول ليلك ان المتكلم لشدة المصيبة وقع
شاكيا في اتحاده مع نفسه فانما امرها على مكروه تخاطبها تنبيها لها فلا ينافي
الالتفات ان يعتبر المغايرة ايضا بحيث ينتزع منه مخاطب آخر فتح لا تلزم تلك
المغايرة والانتزاع في الالتفات قوله انتزع منه جواد الخ ينبغي ان يعلم ان قوله
ولا يشرب عطفه على يركب والضمير للمتجرد او لا في حسب الممدوح وثانيا في
الممدوح فيه من يد مبالغة قوله غير مشتاه فيه اي غير بالغ الا الكمال او النها
ية

والنهاية قوله في التبليغ وتماعراوا الخ المناسبة معانيها انما طيبة وتماصملا
حية ان التبليغ في اما طرفي العار وسريق لعنان عن رسه ليزيد في جريه وتماعراو اسم
استقاء المشارع في الفرس موثقا والعلوم جاوزة الحد في الامر قوله مضرع اه
احويها الخ مصرعة بسكون ميم الطوف بفتح الطاء والقاف مع مدود قوله در
بكسر الدال قوله عيثرا بكسر الثاء العين وسكون الثاء المثلثة وفتح الياء
المثناة من تحت قوله في يكاد زيتها يضيء الخ انت خبير بان هذا لا يجري على مذهب
المتكلمين القائلين بالفاعل المختار ونفي اثر الجواهر الفردة التي تركب منها
الاجسام ويجوز حينئذ اضافة الترتيب بالامور الى العلم الا ان يبني الكلام على
متعارف العرب والعوام وغفلتهم وعادتهم قوله ومنه المذهب الكلامي وهو ايراد
حجة الخ اقول لا يخفى انه شائع في عرف العرب وسائر الناس الاستدلال بالمقدمات
المستلزمة على تقرير التسليم فلا يخفى قوله مطرد او الغوان لا يطابق في ذا الح
للفاء ذكرهم بلفظ الا خوان قوله بسبب تابلك وتقوفه عليها من الشعر
يشعر باعتبار التشابه بين السحاب نفسه وعطاء الممدوح في علو الطبقة
لكن السحاب طرت محمولة لملاحظة التعزز لا يخفى ان المناسب اعتبار الخ
المشابهة بين عطاء الممدوح وعطاء السحاب لانه يلزم ان يدعي ان مطر الكه
السحاب كي في الا طرف عطاء ثم طرء عرب الحمى بسبب تفوق عطاء الممدوح الا ان
يقال المعنى ان السحاب لما علمت سابقا وشاهدت من جانا وان مقابلة الممدوح
تكون اعظم من ما بلغها طرت محمومة بوقع مطرها عرق الحمى وفيه من المبالغة
ما لا يخفى قوله الرحضاء بضم الراء وفتح الحاء المهملتين والضاد المعجمة قوله
اي شعر النكاف بعني بكسر النون الملتصقة على ما في المغرب وعبروا صاحب دستور
اللغة بينهما فقال النكاف زمنا رسومه اما ما في الصحاح شقة تلبسها
المرأة فليس بمناسب في المقام الكلب الثاني بكسر اللام ونعوا لريا
باكل الجرم الناس قوله انجع اي انفع قوله بناة مكارم البناة جمع الباني
كالقضاة جمع القاضي قوله واساة الاساة جمع الاسي من اسوة ومناسي

الى

قوله ربما يبقى الخ حاصله
ت زمان بفتح العين قوله الخ

في

ر

اى مراواة الجراحة والكلم الجراحة **قوله** بعرع على وجعم الخ جاز قيل الظاهر ان
التبرع المتاخر هو المشبه لا المشبه به قلنا المراد بالتبرع هاهنا يعني الخاول
في تركيبه الثاني وتشعريه وانهى المعقومة للثاني والتركيبية يجعل الثاني متبرعا
عليه في الذكر سواء كان في الثاني حرف التشبيه اولا **قوله** وهو ضرب فان الظاهر
ان يقال ضرب لقوله فيما بعد ومنه ضرب اخر وكانه زعم ان المشهور منه الضر
بان اما وما ان **قوله** بيد اى الخ قد اختار صاحب المغني ان بيد بمعنى من اجل ونقل عن
ابن مالك وغيره ان بيد بمعنى غير كما في قوله ولا عيب فيهم غير ان الخ فيكون من الضرب
الاول وكان وجهه ان الاستثناء من مضمون الكلام اى لا قصور اصلا في فصاحتي بوجه
غير اني الخ الا ان صاحب المغني قال ان بيد بمعنى غير لا يكون الا استثناء منقطعا على
جعل بيد في الحديث بمعنى غير كما ذكره الفاضل في ذكره في الكتاب هنا ووجهه انه اذا
قال انا افصح العرب بوهم انه ليس من قريش وغيرهم بل جنس غير العرب فاجهم
واعلم انه روى في الصحاح الحديث بلفظ ميد بالميم لغة في بيد لا كثره وانه الغا
ية بلفظ بيد بالباء **قوله** ومنه ضرب اخر ينبغي ان يعلم ان الاستثناء في هذا
الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما او في حكمه **قوله**
زاخر من زخر البحر كبر وارتفع **قوله** لا كنه الوبل هو المطر الكثير القطر **قوله**
وجمعا واخراز من المدح الخ اقول بل وجوه منها الاشارة الى كمال همته حيث لم
يلتفت الى طول العمر فنظر الى درجات الاخرة **قوله** والثاني انه لم يكن كا لما الخ
قيل يجوز ان يغلب حسناته او يتوب بعد الكلام فلا ينافي كون الفتل ظلما تامل
قوله وهو لشموله المدح او غيره الخ اقول الانسب تعداد كل منهما على
حدة بل المناسب جعل الادماج محسنا ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره لانه
يجعى **قوله** اقلب فيه اى في الليل الخ ان المسرور السعود والمراد الطول **قوله**
ومنه التوجيه الخ ذكر فيعلم ان اعداد المحسنات الراجعة الى المعنى والفعل معا تامل
قوله وهو احتمال الوجهين مختلفين الخ لا يخفى انه يعم جعله منه لمجرد ذلك
اذ المعتبر فيه معهوم عدم استواء المعنيين قطعا تامل **قوله** كيب الكلم للضب
ظاهر

والحزوز



ظاهر بعدول الا كنه في الحقيقة جدي باعتبار نسبة المخاطب الى الوداد له فانه
بما يتباعد عنه الا اشراف وتركيبه الا رواد **قوله** ما الامور فاهو حال عامله
ما في ما الامر معنى الفعل **قوله** وسوى اخال الاعراض بين سوى وما يقتضيه من معنى
الفعل وهو حرف معمول له والتقدير سوى ادرى اى اخال العلم بما انهم حاصلا
يعني ما ادرى في الحال ان اشراف قبيلة الحصن رجال ام نساء وفي الثاني من النو
ما ان اعلم ذا الدو وهو تحقق عندي انهم رجال الا انه سلك طريقة التجاهل مبالغة
في الذم **قوله** ان تقع صفة في كلام الغير كناية الخ الظاهر بحسب المعنى ان المراد
بالصفة الواقعة كناية في الاية ما يدل على ذات باعتبار معنى كما هو الصفة
التي زعم اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعزة واختلف الصفتان لا كن
التباد ربحسب العرف اتحادهما ويمكن ان يقال المراد ان يقال باثبات الصفة
بالمعنى الاول على اثباتها بالمعنى الثاني **قوله** باسماء الممدوح الظاهر ان يقال
باسم الممدوح الا ان يعتبر عطفه اباه على الممدوح فلكل من الممدوح واسم اباه
قوله او في اعدادها الخ الظاهر انه لا حاجة اليه في اخراج نحو السماء والمكان
الممكن ان يقال التمثيل ان يتعلق في انواع الحروف بعد حذف الزوائد تامل **قوله** ما
مات الخ كلمة ما موصولة ومن بيان له والمعنى كل كريم زيد وسمي فانه يحي عند
الممدوح **قوله** ولا حاجة لنا ما التزام الخ لا يخفى ان الا وهو مركب من اسم لا وخبرها والثاني
من الفعل المعمول الا كنه منكر الى الضمير المتصل اى كان منصوبا لا كنه بمنزلة
الجزء من الفعل وهو يقتضي عدم كون الفعل قلنا مركبا ايضا بان اعم الكلم في
التام مركب والاخر فهو يكون مركبا وقد يكون مجردا كما يستفاد من شرح المفتاح
قوله المراد الجنة في الاول بالباء وفي الثاني بالنون **قوله** اما معرفة الخ يعني
المجاز المجعول معرفة به في اقامه والثاني يعني المقصر من التقصير اى التقصير **قوله**
شرك الشرك حبالة الصياد وهي التي يصاد بها **قوله** جد جهد اى حقق من
الدنيا مجرد جهد واتعاب نفسي في تحصيل المكاسب لا الوصول اليها والمعنى اني
حظي وبختي من اتعاب النفس لا اكتساب والجد **قوله** او على كونها للتبعيض لا يقال

به

ق

ى

مجرد

هذا رجع الى الوجه الاخير لانه يحتاج الى حذف الموصوف بانا نقول هذا الوجه على ان الجار والمجرور معمول لمحذوف كما ذكره فيمن سوى في قوله تعالى ومن الناس من يقول الخ او الجار والمجرور مبتدأ بل محذوف لا خبر متعلق بمحذوف **قوله** من لم تحلبه علق الرجل جانبا، وحركة العطف كناية عن السرور **قوله** من الجوى بالجيم المفتوحة **قوله** بين الجوانح معنى اضلاع الصدور **قوله** بيني وبين كن الخ الكن بالكاف المكسورة والنون المشددة الستر والمراد به هنا البيت يعني الحائل بيني وبين ليلاه امر اي مغلق وكم دونه كامس اي يمتنع لانه فيه فيصعب الوصول اليه **قوله** حسامه بمعنى الخاء السيف القاطع حتف لاعدائه الحتف هو الموت **قوله** اذا لم نقع لا ممكنا الخ هذا على تقدير اعتبار ان البا في العورة والوجنة على الخبر ومن لم ينعكس لاكن البلية يقلب على الترتيب تامل **قوله** من سبا اسم رجل وضال اسم ارض **قوله** ان جمع بين التعطيف الاشتقاق ويتبع ان يعلم انه لا بد من ان يقال العموم من الخ القسم الملحق بالجناس لا من الجناس او يعتبر في تقسيم الا جناس بقرينة المقام فيو مخرج لما اعم مع الجناس الحقيقي **قوله** الا ابنا، بل بعيد وقال الشيخ الرضي وقد يقع المعود موقع المثنى في بعضها وربما يعرفان كالرجلين وقربيا منه قول الشاعر وعينان في روض من الحسن ترتعي **قوله** الماعل الوارد الخ الا ملال التردد الى القليل والتعريج على الشي. الا قامة عليه **قوله** بها القلعا مبتدا وخبر في موضع مفعول حجرتنا **قوله** مقيلها المقيل في الاصل النوم في الظهيرة والمراد به ما من فعلها **قوله** او صفة مقيدة هذا على تقدير ان يعتبر وصف المعرج بالقليل فيكون تقييد المعرج بكونه في ساعة حسب المعنى تامل **قوله** دعاني من ملامكما الخ المعنى اتركاني يا صاحبي من الملام الذي جلب علي السعة جاء الحب الذي جلب الى السوق جوبي اليه فتمكن في قلبي فلا ينتزع حتى الممات **قوله** واذا البلابل الخ يعني اذا ترنمت الطيور في الربيع جاز الحزن بشرب الخمور **قوله** جمع بلبال بالفتح **قوله** مستغرق في بانات الخ هذا من ابيات وصف اهل البصرة والفاء للتفصيل اي منهم الطاحون ومنهم دون ذلك في الحزن والعصر بعده الى ان البصرة مصر جامع **قوله** املتهم الخ

الخ هذا شكاية عن جميع الناس او كأبعة مخلوصة من المعنى املتهم ثم وليا. ورجعت منهم مكالبين تاملتهم وتتابعت سيرتهم فلاح وظهر لي ان السيرة بيم احد يحصل عنوه مكطوي **قوله** لان القافية الخ دليل على ان السجع عنوان السكي في نفس اللفظ **قوله** اوغيره العروكر القاطل بشعر الدرين القيصر في عروضه المشهور ان القافية بعض الكلمة الاخيرة من البيت بشرط ان لا تكرر تلك الكلمة بعينها ومعناها فان تكررت فتلك الكلمة هي الروي والقافية فيما قبل تلك الكلمة فيجاز تحمل الحرف الاخير من الكلمة التي القافية فيها فالقافية الحرف الاخير من تلك الكلمة مع الحركة السابقة عليها كما يقال بالفارسية رح مود رود من جود الا زد الا الحرف ساكنا في القافية الاخير الحرف الى الحركة كما يقال اي مركز رحمان بوصت فيها القافية الباء والسين مع حركة الميم ونون الواو ادا لم تتميز بالكلمة الاخيرة جمع بمعنى الجمع وغيره والاما القافية الحرف الاخير الى الحركة كما يقال سرحي ياصم مستاوما حرف خمسة احرف مع الحركة **قوله** بطبع الاسجاع الاسجع الختم او عمل السيف وغيره والاول هو الاظهر **قوله** وقد يختلف الوزن فقط انت خبير بان ما ذكره لا ينافي سببه المتوازي وانه من افضل نوادر العاطفين الغير المختلفين وزنا حيث قال وان لم يختلفا في الوزن فان كان ما الخ **قوله** ان يولي فمن بينه الخ انت خبير بان الا يلاء جعل الشي. قريبا من شي. فالكلام ان المعمول الاول قريبه افضل والمعمول الثاني قرينته كما لا يخفى وقد تقرر ان الاولى بافاعته مقال الفاعل المعمول الاول الثاني كما في هذا المقال وقد وجد في بعض النسخ قوي قرينة افضل على ان يكون من لا تيا وعلى الجملة فمن الشارح قرينة الاول متقدمة لانها بمنزلة الفاعل تامل **قوله** اوطرد ادري هو خروج النار من الزند بفتح الزاي وسكون النون معناه بالفارسية اتش زن **قوله** مها الوحش الخ خبر مبتدا محذوف وقوله الخطا فنا الخط بفتح الخا، موضع باليمامة تنسب اليه القنا اي الرماح والمعنى تلك النساء مها الوحش جيدا ومقلة لا كونهن النساء الانس وتلك قواصر وهن تشبيهه برماح الخط الاغضية الغولا كون الرماح معر

خولدانت خبير الخ هو ان الشارح اراد الز يادة على المتن لا استدراك عليه وان كان كلام المطول لا يخلو عن هذا اعلى صريح في اد خال هذا تحت المتن لا يخفى ان هذا يدل على ان المراد هنا الوزن التصريفي والا عرو ق عروضا وقع فيما عروضا متعمد بخلاف ما في المرازنة فانه اعم اذ حكم باتحاد فيه وعند ان ناكما يأتي فسر م

ردوان

صوعة بالزبول وعرفوه بالنضارة والكرارة **قوله** ما جم لما لم بجيراي تعزا مدح للممدوح باعتبار ميا ورثته للاسوجا لتضاير المستكنة للاسوا اي تاخر عنه حين اجيم يمكنهما جيد وافضل حين علم انه اذا ادرب لحقه واعلم ان عيله لبيسر على وزن عنه بحسب علم التصريف لاكنه على وزنه بحسب علم العروض اي التوا موفيه الحركة والسكون لا في خلوصية الحركة ببلح البيت شبها بالجمع تامل **قوله** وصل كل مودته اي لا تستبعدا للانكا رو المقصود وجعه الشاعر خليليه من بنيه ان لا خلا ما بالوجا. **قوله** في لا عنات اي لا ايقاع في العنت اي المشقة **قوله** فوق الكبل اي كافات الجبل **قوله** الرواه هو بالكسر والموجبل بشد به المتاع على البعير والجمع اروية **قوله** من زعم انه كان ينبغي اي انت جبير بان المعنى الذي ذكر الشارح في سرسره عنه كا تومن العبار تا من **قوله** حانه انت الطاع الكاسي اي حاطرا لقعوة الطعا والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم بالرحلة وتحمل المشقة اذ يراد انت الطاع والكاسي لما قوره الله تعلى **قوله** وفرجا يعا يحيي الخ وضرجا منصب على الحال العامل فيها ما في البيت السابق كانه قال فعا بلت حال وضوحه اعطاي واسا الكم على مكسيم والوضوح جمع واضح اي المشهود والشاهد والمعنى فعا حال كون اعطاي واقصر على مكا يام اي احلى وانا فاعو بحمد رواحلهم بتلك المنازل معقولون لهقهل لاجل الحرب وتحمل الصبر والطهر الناس خلاف ما فيه فصلا من الحروب **قوله** صرار ان ما فعلوا نا ايراده من اللطايف الجامعة والعرايد الشريعة التي اخترت بعضها من مشاهير جماعة من اعلام ومتاخرايمه الكرام اعلا الله درجتهم في دار السلام الى يوم القيامة واستخرجت كثيرا منها بفرحتي الفرحية وفكرة الجرحية على شرح التلخيص المسمى بالمختصر في عين المعاني والبيان المنسوب الى حلية لازال الى سمه سعد الدين التفتازاني والحمد لله على نبيه محمد المكرم وعلى اله وصحبه وارثيه كلهم وحزبه والله معوي كل وقته وزمنه في اليسر والعسر والمنشط والعتق تم الكتاب بعون الملك الوهاب على يد ناسخه لنفسه عبد الله سبحانه الفقير محمد بن عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن عثمان المالكي الحسني لطف الله به وبوالديه وقد فرغ يوم الجمعة السادس والعشرين من صفر الخير عام ١٠٠ ... من نسخة عتيقة مقابلة للفقيه العلامة السيد محمد حلابي بن السحيم وعليها خطه كثيرا

خ
الغورة

